



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

دور المؤسسات الناشئة في دعم سياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية
دراسة حالة "مستشير" 2022-2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

تحت إشراف الأستاذ:
لطفي خياري

إعداد الطالبة:
سميرة بن جبل

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	مؤسسة الانتساب	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	حميد رامي
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	لطفي خياري
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ناصر عامر

السنة الجامعية: 2024-2025 م/1445-1446 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

سورة يونس الآية 10



شكروعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله حمدا كثيرا على عونه وتوفيقه لإنجاز هذا العمل

الشكر موصول للأستاذ الدكتور "لطفي خياري" على كل ما قدمه من توجيهات ونصائح في سبيل تحسين هذا العمل

ولا يفوتني كذلك أن أشكر من كان لأثرهم الفضل في إثراء هذه المذكرة

الأستاذ ناصر عامر والأستاذ حميد رامي

الشكر موصول كذلك لجميع من ساهم في إنجاح هذا العمل على رأسهم الأستاذة "هجيره أوبعيش"

والمدير العام لمؤسسة مستشير "خير الدين بولفعة"



إهداء:

أهدي تخرجي ...

إلى نبع الحنان "أمي"

وإلى سندي الغالي "أبي"

حفظها الله وراعاهما وجزاها عني خير الجزاء

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها "أخواتي وإخوتي"

إلى مصايح البيت أجيال الغد "جواد" و "رؤية"

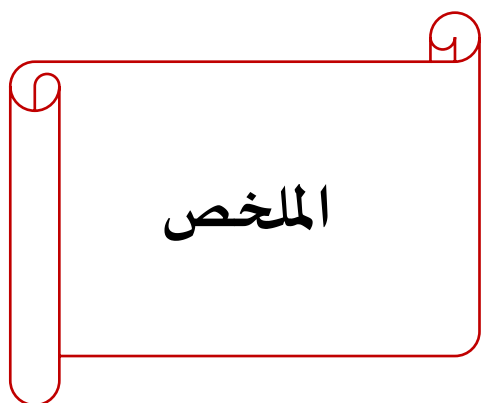
إلى من جمعتني بهم الجامعة وعزّ عليّ فراقهن رفيفات الدرب

مروة... دهبية... إيمان... وفاء

إلى من صنعت معها أجمل الذكريات وأسعد الأوقات "دلال"

إلى صاحبة القلب الطيب "كرمة"

لكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع وثمره جهدي، والله ولي التوفيق



الملخص:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر، الذي مثل التوجه الجديد للحكومة الجزائرية منذ مطلع سنة 2020 من أجل دعم التنمية الوطنية وتنويع الاقتصاد، تجسد ذلك في وضع استراتيجية وطنية قائمة على مجموعة من القوانين والقرارات الهادفة إلى دعم هذا القطاع. وبناء على الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في خلق قيمة مضافة وخدمة التنمية الاجتماعية، سعت الدراسة لمحاولة ربط المؤسسات الناشئة بسياسة التشغيل ومدى مساهمتها في تنمية المقاولاتية من خلال تحليل دور المؤسسات الناشئة في زيادة فرص العمل انطلاقا من جملة من الإحصائيات المتاحة، مدعمين ذلك بما جاء في القرار 12/75، ومن ثم إسقاطها على "مؤسسة مستشير" كأحد نماذج المؤسسات الناشئة في الجزائر.

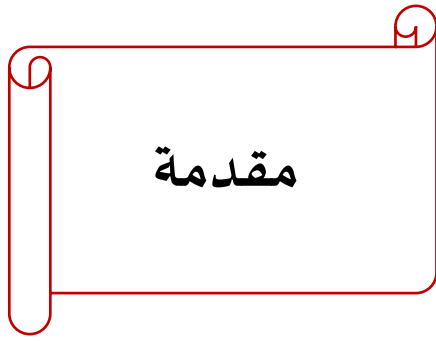
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، سياسة التشغيل، القرار 12/75.

Abstract

The study attempts to shed light on the startup sector in Algeria, which represented the new orientation of the Algerian government since the beginning of 2020 in order to support national development and diversify the economy, which was embodied in the development of a national strategy based on a set of laws and decisions aimed at supporting this sector.

Based on the role that startups have come to play in creating added value and serving social development, the study seeks to try to link startups to the employment policy and their contribution to the development of entrepreneurship by analyzing the role of startups in increasing job opportunities based on a number of available statistics, supported by Resolution 75/12, and then projected to "Moustachir Foundation" as one of the models of startups in Algeria.

Keywords: startups, Employment Policy, Resolution 75/12.



تمهيد:

في ظل التوجه العالمي الجديد القائم على اقتصاد المعرفة تبرز المقاولاتية كمحرك رئيسي لهذا المجال كونها تقوم على المعرفة الرقمية والإبداع الفكري، وبالتالي أصبحت تشكل النموذج الاقتصادي الجديد الذي يعول عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى غرار المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي يعنى بها قطاع المقاولاتية، تندرج المؤسسات الناشئة باعتبارها شركات حديثة العهد يؤسس لها رواد الأعمال والمقاولين لخلق قيمة مضافة.

وفي هذا السياق تلعب المؤسسات الناشئة دورا هاما في دعم سوق الشغل من خلال قدرتها على الاستثمار واستقطاب الشباب وتشجيعهم لتغيير واقعهم المعاش بواسطة الإبداع والابتكار، وهو ما يسمح بتوفير مناصب عمل خارج القطاع العام وتقليص معدلات البطالة.

والجزائر بدورها تبنت هذا النوع من المؤسسات بداية من سنة 2020 في إطار دعم روح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل على إيجاد بدائل لتنوع مصادر الدخل الوطني، حيث قامت الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها دعم هذا القطاع.

1- اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في:

■ العلمية:

- إطلاع الباحثين بشكل عام، والطلبة الجامعيين بشكل خاص حول المؤسسات الناشئة والتعريف بها، نظرا لكونها موضوع حديث العهد.
- إثراء المكتبات بمواضيع حيوية مثل المؤسسات الناشئة التي يمكن توظيفها واسقاطها على ارض الواقع.

■ العملية:

- تزايد اهتمام الدول في العالم بالمؤسسات الناشئة كآلية حديثة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- إطلاع أصحاب المشاريع في الجزائر على جملة التشريعات والإجراءات المتعلقة بإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة، حتى يسهل عليهم العمل بها.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم سياسة التشغيل وتنمية المقاولاتية لدى الشباب من خلال التعرف على مناصب الشغل التي تم استحداثها في هذا الإطار.

3- أسباب اختيار الموضوع:

■ ذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة المواضيع المستجدة خاصة ما تعلق بزيادة الأعمال.
- إثراء الرصيد المعرفي حول ما تعلق بالمؤسسات الناشئة.
- الرغبة في دخول عالم الشغل من خلال انشاء مؤسسة ناشئة والعمل على تطويرها.

■ موضوعية:

- تزايد أهمية المؤسسات الناشئة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بالتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا.
- التعرف على مختلف الآليات التي اعتمدها الدولة الجزائرية لتوفير مناخ ملائم للمؤسسات الناشئة وترقيته.
- توجه الدولة الجزائرية نحو خلق نموذج اقتصادي جديد قائم على تنويع الموارد الاقتصادية بإشراك المؤسسات الناشئة.
- تشكل المؤسسات الناشئة اليوم إحدى البدائل التي يعول عليها في بعث فرص عمل وتخفيف العبء على الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

4- الدراسات السابقة:

من بين الأدبيات السابقة المشابهة التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة نجد:

▪ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر للطالبتين زهرة هوار ووثام كروم، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، بعنوان "واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر - دراسة حالة عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية"، 2021/2020.

تناولت هذه الدراسة المؤسسات الناشئة الى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت في الأخير إلى محدودية المؤسسات الناشئة في الجزائر وتأخرها مقارنة بدول أخرى. في حين ان الدراسة جاءت في فترة زمنية قصيرة وبالتالي يصعب قياس أداء المؤسسات الناشئة وتقييمه بشكل عام.

وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة من خلال تتبع اداء المؤسسات الناشئة في الجزائر في فترة زمنية أطول (2020-2024).

▪ مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي للطالبتين عبد الكريم زايد وزيوش اسامة في الحقوق، تخصص قانون اعمال بعنوان "المؤسسات الناشئة في الجزائر"، 2023/2022.

تمحورت اشكالية الدراسة حول ماهية المؤسسات الناشئة وكيف نظمها المشرع الجزائري للاحابة عليها تم اعتماد فصلين، الاول عبارة عن إطار مفاهيمي للمؤسسات الناشئة وفي الفصل الثاني تم التطرق الى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر بما فيه الإطار القانوني وفاق وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. وفي الاخير قدمت توصيات حول كيفية تعزيز مثل هذه المؤسسات. تناولت هذه الدراسة المؤسسات الناشئة وفق مقارنة قانونية بحكم طبيعة التخصص (قانون الاعمال) من خلال تقديم التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة ومختلف القوانين المتعلقة بها، اضافة الى انها تفتقر للجانب التطبيقي.

تهدف الدراسة اضافة الى ما سبق الى التركيز على اهمية المؤسسات الناشئة من خلال بيان دورها في دعم سوق الشغل وتنمية المقاولاتية في الجزائر.

▪ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية للطالبة بن زحاف جميلة، تخصص سياسات عامة ونظم مقارنة، بعنوان "المؤسسات الناشئة ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر"، 2024/2023.

تناولت الدراسة فصلين: الفصل الأول كان عن عبارة عن إطار مفاهيمي للمؤسسات الناشئة، وتم التطرق الى ماهية المؤسسات الناشئة في الجزائر في المبحث الأول، وتدابير دعم المؤسسات الناشئة في المبحث الثاني. الفصل الثاني جاء بعنوان واقع تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر، المبحث الاول المدخل المفاهيمي لسياسة التشغيل وفي المبحث الاخير تناولت الدراسة اهمية سياسة التشغيل.

افتقرت الدراسة الى عدم تحديد الإشكالية البحثية وبالتالي صعوبة التحكم في متغيرات الدراسة، كما لوحظ عدم الربط بين متغيرات الدراسة (المؤسسات الناشئة وسياسة التشغيل) حيث تم تناول كل عنصر على حدة وبالتالي نتائج الدراسة لا تخدم الموضوع، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة التطرق اليه.

5- الإشكالية:

في ظل التغيرات الكبرى التي شهدتها العالم نتيجة التقدم التكنولوجي الحاصل، أصبحت المؤسسات الناشئة اليوم تشكل النموذج الجديد لتطوير الاقتصاد وتنويعه. بناء على ذلك قامت الجزائر بتبني هذا النوع من المؤسسات كنمط اقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تشجيع الشباب على الاستثمار والابتكار وإنشاء مشاريعهم الخاصة، وهو ما سيسمح بفتح أسواق جديدة وتوفير فرص عمل على المستوى الوطني. من خلال ما سبق عرضه وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية: كيف تساهم مستشير باعتبارها مؤسسة ناشئة في الجزائر في دعم سياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية؟

الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

- ماهية المؤسسات الناشئة؟ وماهي مختلف القرارات التي تبنتها الدولة الجزائرية لدعمها؟
- ما هي آليات دعم المؤسسات الناشئة لسوق الشغل وتنمية روح المقاولاتية في الجزائر؟
- هل كان لمؤسسة "مستشير" - باعتبارها مؤسسة ناشئة في الجزائر - دور في دعم سوق الشغل؟

1- الفرضيات:

- المؤسسات الناشئة هي فكر انشاء المشاريع التي تعتمد على الابتكار والإبداع، ومن بين القرارات التي تبنتها الدولة الجزائرية لدعم هذا النوع من المؤسسات انشاء لجنة وطنية تتكفل بمنح علامة "مؤسسة ناشئة" كما تهدف لدعم ومرافقة هذه المؤسسات.
- يمكن للمؤسسات الناشئة ان تدعم سوق الشغل من خلال فتح مجال الاستثمار للشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة.
- يرتبط دور المؤسسة الناشئة "مستشير" في دعم سوق الشغل بمدى مساهمتها في استحداث مناصب عمل.

2- مجال الدراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات الزمكانية التالية:

■ المجال الزمني:

حدد المجال الزمني المتعلق بالدراسة الميدانية من سنة 2022 إلى غاية أفريل 2025، حيث مثلت سنة 2022 التأسيس القانوني لمؤسسة "مستشير" وبداية نشاطها في الجزائر وصولاً لسنة 2025 التي سجلت محطة بارزة في تاريخ "مستشير" بدخولها البورصة الجزائرية.

■ المجال المكاني:

خصت هذه الدراسة قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث تم الوقوف على أهم التشريعات والقرارات المتعلقة بها، مع أخذ مؤسسة "مستشير" كنموذج للدراسة.

■ المجال الموضوعي:

سلطت الدراسة الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في دعم سياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية.

9- منهجية الدراسة:

■ المناهج:

من بين المناهج التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة نجد:

- منهج دراسة حالة: وهو منهج يختص بالتعمق في دراسة ظاهرة فريدة مع البيانات الواسعة عنها¹ تمت الاستعانة به في الجزء التطبيقي من الدراسة المتعلق بالمؤسسة الناشئة "مستشير".

■ الاقترابات:

من بين الإقترابات الموظفة نجد:

- الإقتراب القانوني: تم الاعتماد على هذا الإقتراب من أجل تحديد الإطار التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر.
- مقارنة إحصائية: طبيعة الموضوع تتطلب عرض إحصائيات حول تعداد المؤسسات الناشئة وما تعلق بها لقياس مدى مساهمتها في دعم سوق الشغل وتطوير المقاولاتية.

10- أدوات الدراسة:

من بين الأدوات العلمية التي ساعدت ف جمع البيانات نجد:

المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها اتصال أو مواجهة بين طرفين أحدهما الباحث أو القائم بإدارة المقابلة، والطرف الثاني هو المبحوث بهدف الحصول على معلومات بشأن موضوع ما²، وفي هذا الصدد قمت بإجراء مقابلتين الأولى كانت مع السيد "مير أحمد" رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، تمحورت حول موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

أما الثانية فكانت مع السيد "خير الدين بولفعة" المدير العام لمؤسسة مستشير على اعتبار أن "مستشير" كانت الحالة المعنية بالدراسة، وبالنسبة لطبيعة الأسئلة فإنها اعتمدت شكل أسئلة مفتوحة أي عدم تقييد المبحوث بإجابات معينة.

¹ محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات"، (الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى 1997)، ص. 92.

² محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 107.

11- صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات التي ربطت المؤسسات الناشئة بسياسة التشغيل وهو ما استغرق جهد ووقت أكبر.
- صعوبة الوصول إلى معطيات واحصائيات رسمية دقيقة متعلقة بمناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الناشئة.

12- هيكلية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، والإلمام بمختلف جوانبها قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: عبارة عن إطار مفاهيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، سنعرض فيه مبحثين، الأول تطرق إلى ماهية المؤسسات الناشئة بمفهومها وخصائصها، أما الثاني فخصص للحديث عن المؤسسات الناشئة في الجزائر من جانب قانوني، تنظيمي ومالي.

الفصل الثاني: تطرق إلى آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية، وقسم إلى مبحثين كذلك، الأول تطرق إلى المؤسسات الناشئة وعلاقتها بسياسة التشغيل من جهة وإلى دور مثل هذه المؤسسات في دعم سوق الشغل في الجزائر. أما المبحث الثاني فقد خصص للحديث عن العلاقة بين المؤسسات الناشئة والمقاولاتية، ثم دور هذه المؤسسات في تنمية المقاولاتية من خلال دراسة القرار 12/75.

الفصل الثالث: مثل الجانب التطبيقي من الدراسة المتعلق بدراسة حالة "مؤسسة مستشير" كمؤسسة ناشئة في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

أصبحت المؤسسات الناشئة تحظى باهتمام صانعي القرار في مختلف دول العالم باعتبارها تمثل أحد أهم البدائل التي تواكب العصر الاقتصادي الحالي وتعزز نشاط القطاع الخاص، وكذلك هو الحال بالنسبة للجزائر التي كان لها تجربة حديثة في هذا المجال من أجل تنويع الاقتصاد الوطني. وعليه سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى:

- ماهية المؤسسات الناشئة
- تدابير دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

يعود ظهور مصطلح المؤسسات الناشئة الى منتصف القرن الماضي، حيث ارتبط بالتطور التكنولوجي وتداعيات الاقتصاد الحر، وبالرغم من تنوع الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد فهو يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. وكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم المؤسسات الناشئة والمفاهيم الأخرى المشابهة لها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها

أولاً: تعريف المؤسسات الناشئة:

حسب القاموس الإنجليزي تعرف المؤسسة الناشئة على أنها مشروع صغير بدأ للتو¹، وكلمة Start-up أصلها إنجليزي وتتكون من جزأين Start وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و up تشير لفكرة النمو القوي². ويعرفها القاموس الفرنسي La Rousse بأنها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطع التكنولوجيات الحديثة³. بدأ استخدام المصطلح "Startup" بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أي مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر، ليشيع استخدامه فيما بعد⁴، إذ جاء في عام 1976 استخدام مصطلح المؤسسات الناشئة في مقال نشر في مجلة Forbes الأمريكية، التي تهتم بإحصاء أرصدة أغنياء العالم و ثرواتهم وتتبع المسار المالي والاقتصادي للمؤسسات العالمية بعنوان «Unfashionable Business Of Investing In Startup Data Pressing Field» ليعاد استخدامه فيما بعد في عام 1977 في مقال بعنوان 'An Incubator For Startup Companies, Espacially In The Fast 'Growth, High Technology Fiel Week' الأمريكية التي تختص بتغطية الأخبار الاقتصادية والمالية والتي تهتم بعالم الأعمال بشكل عام، بعدها بحوالي سنتين عاد المصطلح إلى الظهور، حيث استخدم "ديفيد بيرش" David Birch في مقال له بعنوان The Job Generation Process، حيث أشار فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة في توليد مناصب عمل

¹ مولود قنوش وآخرون، "عوامل ومحددات المؤسسات الناشئة"، في محمد هاني منسق المؤسسات الناشئة المحلي ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (جامعة البويرة: مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لتطوير_حالة منطقة البويرة)، ص 52.

² عائشة بنو جعفر وآخرون، «المؤسسات الناشئة في اقتصاد الجزائر: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي». حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م 8 ع 01 (2021)، ص 90-107.

³ Définitions des startups", dictionnaire la Rousse, https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/start-up/74493_31/01/2025.

⁴ ياسين زحاف، "سياسة التنوع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي _ دراسة دور المؤسسات الناشئة 2010/2022"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي (جامعة الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022/2021)، ص 49.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

جديدة في خضم التغيرات التي مست هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة، والتي أسفرت عن ضرورة توجيه الاقتصاد الأمريكي للاهتمام بالمؤسسات والمشاريع المصغرة¹.

وفي عام 1984 استخدم كل من "روجرز ايفرت" Rogers Everett و"لارسن جوديث" Larsen Judith في كتاب لهما بعنوان Silicon Valley Fever: Growth of High-Technology Culture في إشارة إلى المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال المخاطر.

لذا يلاحظ أن رواد الأعمال الأمريكيون بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الناشئة كانت لهم محاولات جيدة في فهم هذا النوع من المؤسسات²، على رأسهم "إريك رايس" Eric Ries صاحب كتاب "The Lean Startup" يعرف فيه المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة بشرية مصممة لتقديم منتج أو خدمة جديدة في ظروف تتسم بعدم اليقين³، أي فيها نوع من المخاطرة، كما أضف عنصر آخر وهو الابتكار، لكنه لم يشترط أن يكون كلياً، فقد يكون جزئياً ليمس جوانب محددة من المنتج أو الخدمة.

هذا التعريف يؤكد على أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسة بشرية وأن القيمة التي تخلقها المؤسسة الناشئة تكمن أساساً في العناصر البشرية التي تتوفر عليها⁴.

أما "بول غراهام" Paul Graham مؤسس حاضنة الأعمال Y Combinatory فيعرف المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة مصممة للنمو بسرعة وحادثة تأسيسها لا تجعل منها مؤسسة ناشئة، كما أنه ليس شرطاً أن تعمل المؤسسات الناشئة بمجال التكنولوجيا، أو يتم تمويلها عن طريق رأس مال المخاطر، وإنما الشيء الأساسي الوحيد هو النمو⁵.

هذا التعريف يؤكد على عنصر النمو الذي تتميز به المؤسسة الناشئة عن باقي المؤسسات.

"ستيف بلانك" Steve Plank و"بوب دورف" Bob Dorf عرفوا المؤسسة الناشئة في كتابهم The Startup Owners Manuel بأنها: "منظمة مؤقتة تعمل على إيجاد نموذج عمل قابل للتكرار والتطوير"⁶.

¹ هاجر بسباس، دور المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت 2023/2025، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2023/2022)، ص.99-100.

² محمد الأمين نوي، محمد دهان، "نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 14، العدد (ديسمبر 2020)، ص 1-21.

³ Eric Ries, **the lean startup** (New York: Crown business, 1st ed), p37.

⁴ نوي، مرجع سابق، ص.8.

⁵ يوسف حسين، اسماعيل صديقي، "دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م8، ع1 (2021)، ص 68-89.

⁶ Steve blank, Bob Dorf, **"THE STARTUP OWNERS MANUEL"** (California: k&f Ranch pubsher 1st ed), 31.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

واعتبر أن المؤسسات الناشئة ليست نسخة مصغرة من المؤسسات الكبرى، بل هي تلك المؤسسات التي تتعلم باستمرار من أعمالها وهذا ما يسمح لها بالتكيف مع الواقع وتحقيق النجاح¹.

"نيال بلومنتال" Neil Blumenthal هو الآخر قدم تعريفا للمؤسسات الناشئة مركزا على مدى قدرة المؤسسة الناشئة على إيجاد الحلول في قوله: مؤسسة تعمل على تقديم حل لمشكلة، بحيث يكون الحل غير واضح والنجاح غير مضمون.

ومن جهتها تؤكد "ستيفاني كودل" Stephanie Caudle مؤسسة شركة Blak Girl Group على نفس الفكرة السابقة في قولها: "المؤسسة الناشئة هي شركة تقدم حلا لمشكلة... إذا مؤسستك الناشئة لا تحل مشكلا، فإنها ببساطة مجرد فكرة"².

كما بادرت العديد من المنظمات في تقديم تعريف واقعي وعملي للمؤسسات الناشئة معتمدة على معيار الفئة العمرية للمؤسسة، من بينها المراقب الأوروبي للشركات الناشئة حيث يعرفها على أنها "الشركات التي تتميز بتكنولوجيات أو نماذج أعمال مبتكرة عالية وعمرها أصغر من عشر سنوات". ويعرفها مشروع صندوق الشركات الناشئة المبتكرة للبنك الدولي الخاص بالأردن على أنها "شركات ذات نشاط يقل عن خمس (05) سنوات"³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي منظمات حديثة النشأة، تنمو بسرعة وتسعى لحل المشاكل عن طريق تقديم خدمات جديدة للعملاء، ما يجعلها تعمل في بيئة خطيرة وتستند إلى نموذج أعمال قابل للتطوير.

¹ زحاف، مرجع سابق، ص.50.

² ابتسام اوشان، "المؤسسات الناشئة في مجال البيئة في الجزائر. دراسة تحليلية نقدية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، 2022/ 2023)، ص.12-13.

³ ليندا دارني، "استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد8، العدد 02 (جوان 2022)، ص.151-165.

ثانياً: خصائص المؤسسة الناشئة

المؤسسة الناشئة تقوم على جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وهو

ما تمت الإشارة إليه من قبل الباحثين في دراساتهم للمؤسسات الناشئة، أبرزها ما يلي:

- **القابلية للنمو والتطور Société Scalable:** أحد أهم الخصائص التي تركز عليها المؤسسات الناشئة، هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع مقارنة بالتكاليف التي تتطلب تأسيسها وبدء نشاطها، كما أنها تتطور وفقاً لمراحل يطلق عليها دورة حياة المؤسسة الناشئة «le cycle de vie de la start-up».
- **الابتكار Innovation:** تقع المؤسسات الناشئة في قلب عملية الابتكار، حيث تسعى إلى إنشاء منتج أو خدمة جديدة لا يتم تقديمها في أي سوق آخر، أو يتم تقديمها دون المستوى المطلوب حسب وجهة نظر المؤسسين، بهدف زيادة القيمة سواء بالنسبة للعملاء أو المنتجين بطريقة جديدة ومبتكرة.²
- **الاعتماد على التكنولوجيا l'adoption de la technologie:** تتميز المؤسسة الناشئة بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة وإسباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، حيث يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال الحصول على دعم من قبل حاضنات الأعمال.³
- **مخاطرة عالية risque élevé:** بمعنى أن المؤسسة الناشئة تعمل في ظروف عدم التأكد الشديد لأنها تركز على الابتكار في سوق غير موجود فهو غير مشبع وبالتالي صعوبة القيام السوق نظراً لقلة المعلومات.

¹ الهام بومعزة وآخرون، "شركة المساهمة البسيطة الشركات الناشئة نموذجاً"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة قلمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2023).

² أصالة مرغعي، ماجدة العناق، "العلاقات العامة_ دراسة تحليلية على صفحة مؤسسة يسير الناشئة الفيسبوك أنموذجاً" (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022 / 2023)، ص.55.

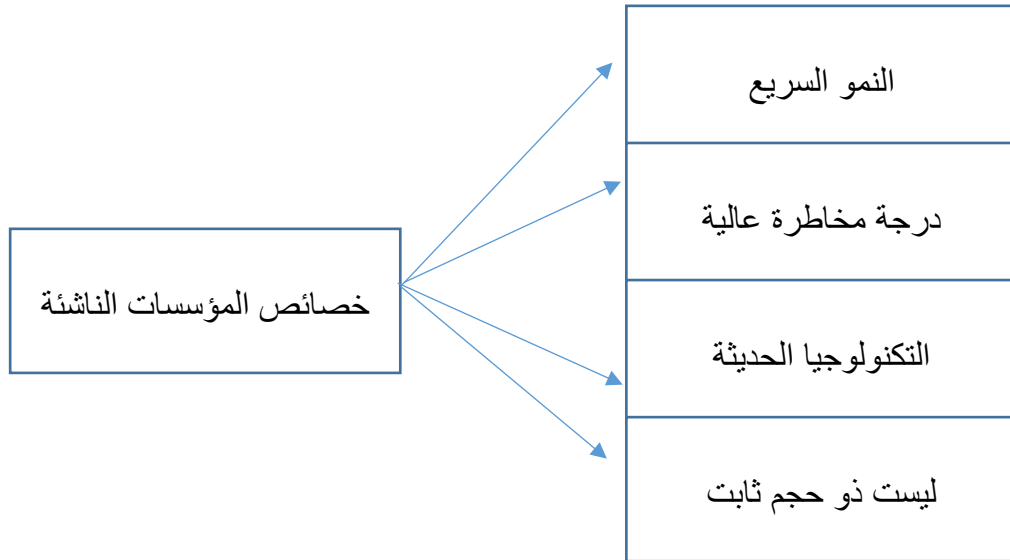
³ سمير طجين ومباركي صالح، "آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للقضاء على البطالة"، ملتقى وطني بعنوان: المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المفاولة النسوية، 05 أكتوبر 2023، غليزان (جامعة أحمد زبانة)، ص.5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

- مخاطرة عالية **risque élevé**: بمعنى أن المؤسسة الناشئة تعمل في ظروف عدم التأكد الشديد لأنها تركز على الابتكار في سوق غير موجود فهو غير مشبع وبالتالي صعوبة القيام السوق نظرا لقلة المعلومات¹.
- القابلية للتوسع **l'évolutivité**: الشركات الناشئة يمكنها الاعتماد على نموذج عمل يتيح لها تقديم المنتج أو الخدمة في أسواق مختلفة، وفي وقت واحد².

وقد حصرها "ميشال ديريمبورغ" Michel Derembourg في جملة من العناصر تشتمل فيما يلي:

الشكل رقم 01: خصائص المؤسسات الناشئة حسب Michel Derembourg



المصدر: سمير سحنون، فعالية راس المال المخاطر في تمويل المشروعات الناشئة في ظل عدم تماثل المعلومات دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للدراسات والأبحاث، م17، ع01 (2021)، ص. 437.

من خلال ما سبق وحسب ما ذكره "ميشال ديريمبورغ" Michel Derembourg في تعريفه للمؤسسات الناشئة Start-Up يظهر ان هذه الأخيرة تتوفر على شروط وخصوصيات تختلف بها عن باقي المؤسسات الأخرى، أهمها: سرعة النمو وقابلية التوسع، واعتمادها على التكنولوجيا في ظل بيئة تنسم بالخطر.

¹ سلى عيايشة وريح مومني، "آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية سيدي عبد الله 2022/2010"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة قالة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2023)، ص 11.

² سارة بوعدلة، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر"، Journal Of Managment, Organizations And Strategy، العدد 01، 2022، ص. 131-145.

المطلب الثاني: تمييز المؤسسة الناشئة عن المؤسسات المشابهة لها

من بين أهم النقاط التي تتميز بها المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الأخرى (التقليدية)

ما يلي:

- **النمو القوي:** ويعتبر أهم عنصر يصنع الفارق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة الكلاسيكية، كون المؤسسة الناشئة مصممة لتنمو بشكل سريع في حين إن الكلاسيكية قد تستغرق وقتا طويلا للوصول الى مرحلة النضج مقارنة ببدايتها¹؛
- **مدة المشروع أو الفكرة:** المؤسسة الناشئة عبارة عن مشروع تم إنشاؤه حديثا، في حين أن المؤسسات التقليدية إما أن تكون حديثة أو قديمة. وتبعاً لهذا فإن المؤسسة الناشئة تأتي في وضع مؤقت، إما بسبب فشلها في تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي ستختفي، وإما أنها نجحت وتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو شبه كلاسيكية؛
- **السوق:** تتعامل المؤسسة التقليدية مع أسواق محلية ضيقة تسعى فيها للحفاظ على مكانتها، إضافة الى تجنبها المخاطرة حفاظا على رأسمالها، أما الشركات الناشئة فلها القدرة على مواجهة السوق وتوفير منتجاتها وخدماتها لجميع المستهلكين، نتيجة اعتمادها على التكنولوجيا المتطورة²؛
- **مصادر التمويل:** تعتمد المؤسسة الناشئة في مصادر تمويلها على المستثمر الملاك أو صاحب رأس المال الاستثماري (رأس المال المخاطر)، كون البنوك لا تمويل هذا النوع من المشاريع نظرا لدرجة المخاطرة العالية التي تقوم عليها³؛ في حين تحصل الشركات الكلاسيكية على تمويلها من القروض البنكية أو المنح الحكومية⁴.

¹ عادل مختاري وامحمد بن البار، "آليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة" دراسة حالة الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 (2020)، ص. 373، 387.

² رشيد شداد وعادل عيداوي، "الابتكار في المؤسسات الناشئة _ دراسة حالة المؤسسة الناشئة Nahla Delevery بعنابة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2022)، ص. 55.

³ مرغعي، مرجع سابق، 58، 59.

⁴ حنان لسود وآخرون، "واقع المقاولاتية للمؤسسات الناشئة" دراسة حالة مجموعة مؤسسات في الوادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في اقتصاد تسيير المؤسسات، (جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2021)، ص. 29.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

الجدول التالي يبرز أهم الفروقات بين المؤسسة الناشئة والتقليدية:

الجدول رقم 01: أهم الفروقات بين المؤسسة الناشئة والتقليدية

العناصر	المؤسسة الناشئة	المؤسسة التقليدية
من حيث الهدف	تقدم أفكار إبداعية ومبتكرة وتسعى لتحقيق أرباح كبيرة.	تنشأ بما يتوافق مع السوق المحلية، وتسعى لتحقيق أرباح عادية.
الاستثمار	بالرغم من المخاطرة العالية يقوم الاستثمار فيها بناء على موازنة العائد الضخم في حال نجاح المشروع.	توجه المستثمر الى سوق تكون فيه درجة عدم الامتثال منخفضة.
السوق	تخترق سوقا غير مشبعة وتقدم منتجاتها لسوق كبير جدا.	تخترق سوق قائمة على المنافسة لبيع منتجاتها وخدماتها.
مصادر التمويل	تعتمد على الطرق الحديثة في التمويل، عن طريق فتح رأسمالها امام المستثمرين، او اللجوء الى شركات ذات الرأسمال الاستثماري.	تعتمد على التمويل التقليدي كالقروض البنكية.
دورة حياة	لديها سلسلة من التطورات والانخفاضات المتذبذبة الغير متوقعة في مرحلة الاطلاق والنمو.	تمر بمرحلة الاطلاق والنمو والنضج ثم تبدأ في الانحدار.
مدة المشروع أو الفكرة	مدة مؤقتة في الشركات الناشئة كونها تتحول بسرعة الى مؤسسات كبيرة.	تظل مستمرة لأن استمرارها يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المراجع السابقة.

من خلال الجدول يتضح وجود فرق واضح بين المؤسسة الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية (الصغيرة والمتوسطة)، من حيث الهدف الذي تقوم عليه هاته المؤسسات، كون المؤسسة الناشئة تنشأ من فكرة إبداعية تعمل على تطويرها من قبل المستثمرين في ظل مخاطرة عالية لتحقيق أرباح كبيرة، كما تتعامل مع

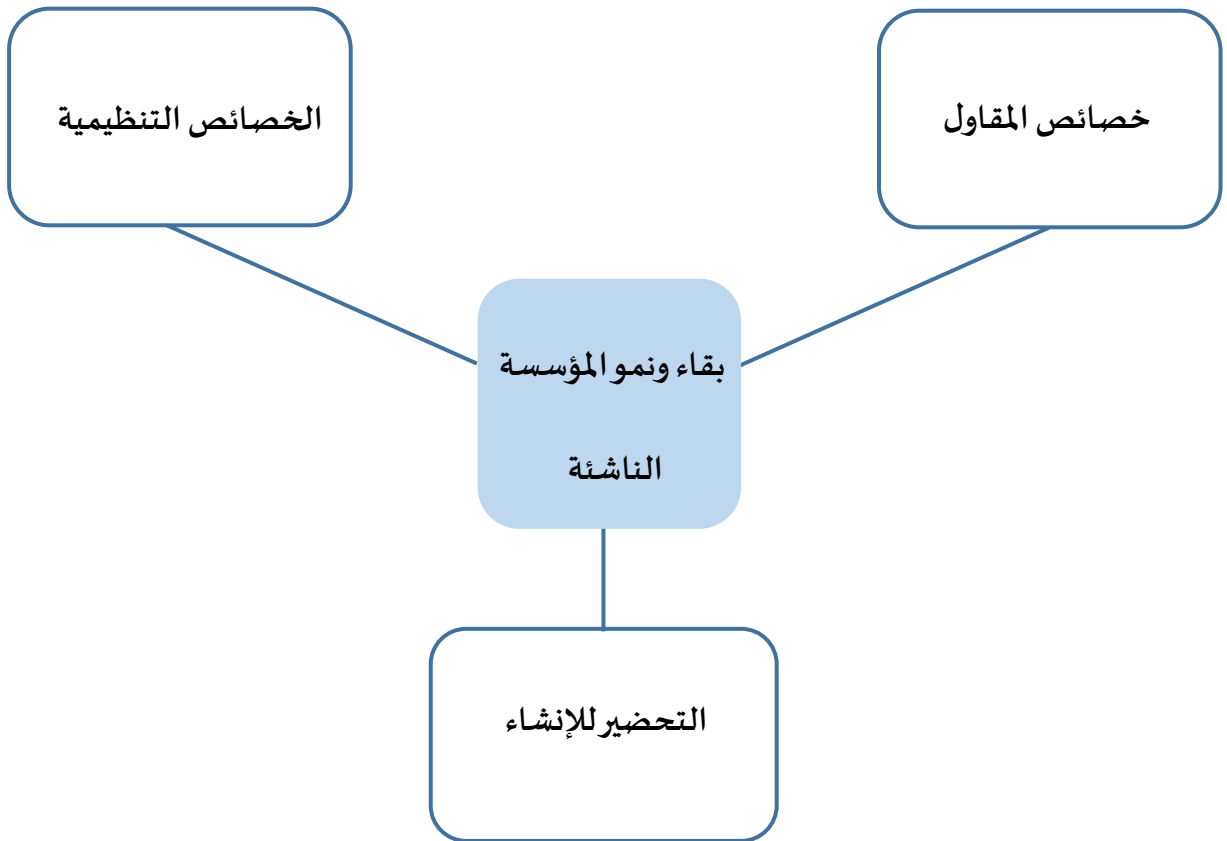
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

سوق غير مشبعة وتعتمد على مصادر تمويل حديثة، في حين تحصل المؤسسة الكلاسيكية على التمويل من قبل الهيئات الحكومية المعنية كونها تتعامل مع سوق محلية وتتجنب المخاطرة ضمانا لتحقيق النجاح.

المطلب الثالث: العوامل المساهمة في نمو المؤسسات الناشئة

توجد عدة مقاربات ونماذج نظرية رئيسية متعلقة بالعوامل المحددة للمؤسسات الناشئة، وتميل أغلب الدراسات في تقسيم النماذج الرياضية لتحليل بقاء المؤسسات الناشئة إلى ثلاث أو أربع أبعاد (حسب تصنيف كل نظرية)، يندرج تحت كل بعد مجموعة من المتغيرات تؤثر بدورها على بقاء المؤسسات الناشئة، ومن بين النظريات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي النموذج النظري ثلاثي الأبعاد "لفريدريك لو روي" و"فرانك لانش" Frank Lasch & Frédéric Le Roy يفسر من خلاله النجاح المقاولاتي وفق ما يلي:

الشكل رقم 02: عوامل بقاء المؤسسة الناشئة



المصدر: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح اوفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر " دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2021/2022).

- **البعد الأول:** يتضمن خصائص المقاول ذلك لأن إنشاء مؤسسة عمل قائم على المعرفة والابتكار، كما يتطلب مهارات فنية ومحفزات قوية؛
- **البعد الثاني:** يتضمن مرحلة التحضير لإنشاء المؤسسة؛
- **البعد الثالث:** يتضمن الخصائص التنظيمية.

أولاً: بالنسبة لخصائص المقاول:

ربطت العديد من الدراسات نجاح المؤسسات الناشئة بشخصية المقاول بشكل أساسي، كون الفرد عامل رئيسي في نجاح المؤسسة التي تم انشاؤها، ومنحها قيمة، خاصة في المراحل المبكرة من انشائها. يتم تصنيف العوامل المرتبطة بشخصية المقاول في ثلاث مجالات فرعية رئيسية تضم¹:

1. رأس المال البشري:

1.2: تأثير النوع الاجتماعي للمقاول على استمرارية المؤسسة: هناك العديد من الدراسات التي ربطت بين الجنس وبقاء المؤسسات الناشئة، حيث تقل فرص التجارب ذات الصلة عند النساء مقارنة مع الرجال، ويحصلون على شبكات دعم اقل وصعوبة أكبر في تجميع الموارد. حيث تبين من خلال دراسة أجريت على مجموعة من المقاولين أن نسبة الذكور المقاولين بلغت 64.5% في حين بلغت نسبة الإناث 35.5%، هذا الاختلاف بين الجنسين يمكن إرجاعه لنسبة الوعي الثقافي لنشاط المقاولات المتفاوت عند الذكر والانثى².

2.1: إسهام المؤهل العلمي للمقاول في تعزيز بقاء المؤسسة: مستوى التعليم له دور ايجابي في أداء المؤسسة، كونه مرتبط بالمعرفة والمهارات التي تنمي الثقة بالنفس وتحفز المقاول على مواجهة المشاكل³.

¹ المرجع نفسه.

² سعاد بن سعادة، المقاول الجزائري: أثر الخلفية الاجتماعية في تحديد المسار العائلي للمقاول دراسة حالة لعينة من المقاولين الجزائريين (منطقة الغرب)، المجلد 19، العدد 02 (ديسمبر 2023)، ص ص. 240-255.

³ زهرة هوار، كروم وتام، " واقع و آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة لعينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في إدارة الأعمال، (جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2021/2020)، ص. 50.

2. خبرة المفاوض: وتشمل ما يلي:

1.2 المعرفة الإدارية: يقصد بها اكتساب المفاوض أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة¹ من خلال الممارسة اليومية لنشاط عمله، وهو ما يسمح له بالتسيير الجيد للمؤسسة وفقا للمهارات التي حظي بها سواء من ناحية إنسانية (يطورها المفاوض مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع) أو من جانب تفكيري (متعلق باتخاذ القرار).

2.2 المعرفة المتخصصة: تتعلق هاته الخاصية بمنصب العمل في حد ذاته، وبالنسبة للمفاوضين فإن المهارات التقنية هي من أبرز السمات التي يتمتعون بها، كون التكوين الذي يملكونه في تطبيق التقنية التي تخص مهمة المشروع تساهم في نجاحه بشكل كبير²؛

3.2 المعرفة المقاولاتية: أي أن النجاح يعتمد على رغبة الناس في أن يصبحوا مقاولين، هذه الرغبة تترجم في فكرة ومن ثم انشاء مؤسسة وهو من بين أهم العوامل التي تؤثر على نموها ونجاحها³.

ثانيا: تأثير التحضير للإنشاء على بقاء المؤسسة الناشئة: يؤدي التحضير الجيد للإنشاء إلى زيادة فرص نجاح المؤسسة، وينطوي على عدة متغيرات منها ما تعلق بإعداد المشروع، التدريب المقاولاتي، إنجاز مخطط الأعمال، ودراسة الجدوى الفنية والمالية للمشروع.

1.2: تأثير التدريب المقاولاتي على البقاء: يؤكد العديد من الباحثين على أهمية التدريب المقاولاتي لإنجاح المؤسسة الناشئة، هذا التدريب سيكون كمحاكاة للإنشاء الحقيقي من جهة، وبالنسبة لأولئك الذين يخضعون للتدريب المقاولاتي يوفر هذا التدريب لهم إطارا يمكن من خلاله إعلامهم بالمزايا المالية والضريرية المختلفة التي يحق لهم الحصول عليها؛

¹ هوارية زيتوني، مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021-2022، ص. 27.

² محمد لبن علون، وسيلة السيقي، المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح، journal of economic growth and entrepreneurship، العدد01، 2019، ص.1-20.

³ الهام بن مارس، على بوحجار، خصوصيات التشخيص المالي في المؤسسات الناشئة_ دراسة ميدانية للمؤسسة الناشئة يسير في مالية المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، (جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2024، ص.7..

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

2.2: تأثير مخطط الأعمال على البقاء: يعد التحضير للإنشاء شرطاً أساسياً لتجسيد المشروع حيث من المفترض أن يزيد من فرص النجاح، كذلك تساعد خطة العمل المقاولين في المستقبل على اتخاذ القرارات الصحيحة وتقليل احتمالية إفلاس المؤسسة، لذلك التخطيط له تأثير إيجابي على أداء المؤسسة وخفض التكاليف؛

3.2 تأثير المرافقة بعد الإنشاء على البقاء: تتدخل هياكل المرافقة كآليات حافزة تسمح بتطوير المهارات الإدارية للمقاول واستقبال وتوجيه المقاولين وتقديم المعلومات، الدعم والمشورة إضافة إلى التدريب والتمويل، لذلك نجد بأن المؤسسات التي تستفيد من مرافقة وتمويل أكبر هي الأكثر نجاحاً¹.

ثالثاً: الخصائص التنظيمية:

1.3: إنشاء ثقافة مؤسسية إيجابية: أصحاب المؤسسات الناشئة بحاجة ماسة إلى غرس ثقافة مؤسسية إيجابية تحدد طريقة عمل الموظفين ونمو المؤسسة والمديرين وتنسجم مع رؤيتهم وقيمهم وطموحاتهم، من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع قيمها وأعرافها الإيجابية وهو ما يساعد على الصمود في عالم الأعمال المتقلب²؛

2.3: مصادر التمويل: للتمويل دور هام في نجاح واستمرار أي مشروع خاصة في المؤسسات الناشئة، كما يتطلب النمو الكبير والسريع للشركات الناشئة تمويلاً معتبراً بشكل مستمر ومن مصادر متعددة حتى تستطيع تغطية نفقاتها، وباعتبار المؤسسة الناشئة مبنية على المخاطر، هذا يجعل نجاحها غير مؤكد وبالتالي تلجأ إلى مصادر تمويلية حديثة عوض التمويل التقليدي لارتفاع تكاليفه وتقبيدها بوجود ضمانات لا تملكها الشركة الناشئة لاسيما في بداياتها³؛

¹ ياسين تليلي، احمد رمزي سياغ، "دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة لولاية ورقلة"، مجلة الباحث، العدد 20 (2020)، ص. 792-777.

² بوسوار لميس، بوالبعير عائدة، "واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الشركات المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة"، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، جامعة ميله: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2020/2021، ص. 14.

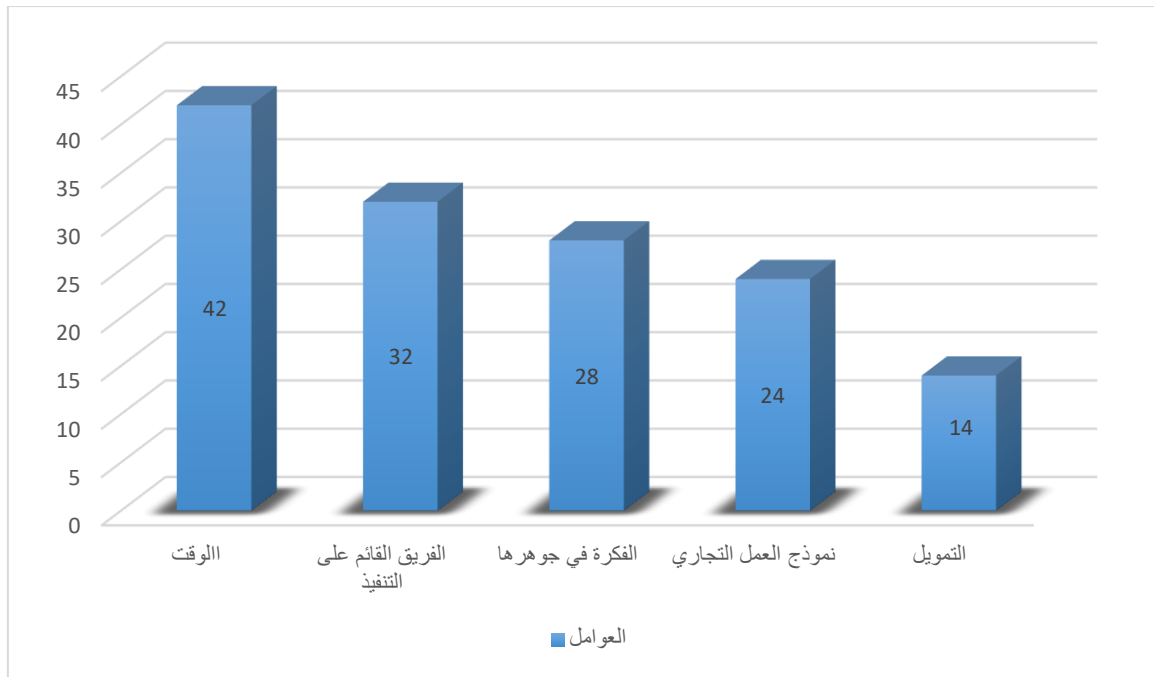
³ أحمد بركات، الشركات الناشئة اتجاه عصري ريادي، في <https://portal.arid.my/11704/Publications/Details/44541>، تاريخ الاطلاع: (2025/02/10).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

3.3: التمييز بين التسويق والمبيعات: يختلف الدور الذي يلعبه كل من المبيعات والتسويق في المرحلة الثانية من نمو المؤسسة، فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرض مواصفات المنتجات ومزاياها وأسعارها وأشكالها، أما المبيعات فيكمن دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات ويتطلب هذان الجانبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهما البعض¹.

ومن جهته قام "بيل غروس" Bill Gross الخبير في مجال الشركات الناشئة بإجراء دراسة واسعة ومعقدة على العديد من الشركات الناشئة ومتابعة الكثير منها من أجل فهم العوامل التي تكمن وراء نجاح الشركات الناشئة أو فشلها. وتوصل في الأخير إلى أن هناك جملة من العناصر التي تتحكم في مدى قدرة المؤسسات الناشئة على تحقيق النجاح مرتباً إياها حسب أهميتها كما يلي²:

الشكل رقم 03: نسبة التأثير على نجاح أو فشل الشركات الناشئة



المصدر: انفال عائشة، فاطمة الزهراء زرواط، "المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م07، ع03 (2020)، 333.

¹ بوضوار، المرجع نفسه.

² انفال عائشة، فاطمة الزهراء زرواط، "المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 (2020)، ص326-340.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

يتضح من خلال الشكل أعلاه وجود 05 (خمس) عوامل تؤثر في سير المؤسسات الناشئة تتمثل في عامل الوقت، فريق التنفيذ، جوهر الفكرة، نموذج العمل التجاري، التمويل كما تختلف هاته العوامل الخمس من حيث درجة التأثير، وشكل عامل الوقت العامل الأكثر أهمية (42%) في مدى قدرة المؤسسة الناشئة على إدارة الوقت والتحكم فيه. في حين شكل عامل التمويل العنصر الأقل أهمية (بنسبة 14%)، هذا ما يعاب على هذا التصنيف كون التمويل يعتبر المحرك الأساسي في نمو المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني: تدابير دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلّطت عليه الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرًا، حيث أصبح دعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار في الجزائر، تجسد ذلك في قيام الحكومة الجزائرية باستحداث قرارات جديدة، جاءت في شكل قوانين ونصوص تنظيمية لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وآليات تمويلها. وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى:

- الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر
- الإطار التنظيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر
- طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر

إعتمد المشرع الجزائري جملة من القوانين ذات الصلة بمجال المؤسسات الناشئة تمثلت فيما يلي:

- قانون المالية 14-19 لسنة 2020 والقوانين المكملّة له: يعتبر قانون المالية لسنة 2020 بمثابة القانون التأسيسي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، وقد نص على ما يلي:

1. المادة 69 من القانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020:

نص القانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 في المادة 69 منه على منح تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفاءها من الضريبة على الأرباح والرسوم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمّان تطويرها لاحقًا، ويأتي ذلك في إطار تشجيع الاستثمار خارج المحروقات¹، حيث جاء في نص المادة "تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية"².

¹ عبد القادر الأخضرى، "النظام القانوني للمؤسسات الناشئة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر القانون العام للأعمال، (جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023/2024)، ص. 18.

² المادة 69 من القانون 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019، ص 26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

والملاحظ من خلال نص المادة أن المشرع الجزائري وظف مصطلح "الشركات الناشئة" للدلالة على المؤسسات الناشئة.

وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في 4 جوان 2020، تم تعديل احكام المادة 69 (من القانون 04-19 سالف الذكر) في نص المادة 33 حيث تنص على ما يلي: "تعفى الشركات الناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، كما تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة وضمن نفس الشروط الشركات الناشئة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، و تعفى من الرسم على القيمة المضافة، المعدات التي تكتنيها الشركات الناشئة بعنوان إنجاز مشاريعها الاستثمارية"¹.

خضعت المادة 33 من القانون 07-20 بدورها للتعديل بموجب المادة 86 من قانون المالية 2021 حيث تنص على ما يلي: "تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد، كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5% التجهيزات التي تكتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة مؤسسة ناشئة وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية"².

تبين من خلال المادة سابقة الذكر أن الإعفاءات الجبائية التي منحها المشرع للمؤسسات الناشئة الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" تمثلت فيما يلي:

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP وهو رسم يطبق بنسبة مئوية، (1%) متعلقة بنشاط الإنتاج، 2% تخص الأنشطة الأخرى على رقم الأعمال الشهري المحقق أو المحصل (على حسب طبيعة النشاط)، ويكون الاعفاء لمدة أربع سنوات مع سنة إضافية في حال التجديد؛
- إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG وهي ضريبة تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون في نهاية السنة المالية، وتحسب وفق الجدول التصاعدي لحساب IRG.

¹ المادة 33 من القانون رقم 07-20 المؤرخ في 4 جوان 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 33، الصادرة في 4 جوان 2020، ص12.

² المادة 86 من القانون رقم 16/20 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع83، الصادرة في 31 ديسمبر 2020، ص34.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

أذن فهو اءفاء يءص المؤسسات الناشئة التي يكون شكلها القانوني شخص طبيعي، وءددت مدة الاءفاء بأربع سنوات مع سنة اءضافية في حالة الءءديد؛

- اءفاء من الرسم على القيمة المءضافة TVA وتطبيق معدل 5% على الءقوق الءمركية: ءءضع الءهيزات التي ءقءنمها المؤسسات الناشئة والتي ءءءل مباشرة في انءاز المشروع الاءءءماري إلى اءفاء ءام من الرسم على القيمة المءضافة TVA، كما يطبق في حال اسءيراد هذه الءهيزات معدل 5% على الءقوق الءمركية¹

2. المءاءة 131 من القانون رقم 19-14 المءءضمن قانون المالية لسنة 2020:

بموجب المءاءة 131 من نفس القانون ءم اسءءءاء صءءوق دعم المؤسسات الناشئة، حيث نصء على "ينشأ ءساب ءءصيص ءاص في الءزينة رقمه 150-302 وعنوانه صءءوق دعم وءطوير المنءومة الاءءصاءية للمؤسسات الناشئة Start-Up. يقيد في هذا الءساب:

- ءضمان ءمول القروض البنكية لفاءءة المؤسسات الناشئة Start-Up.
- اءءضان للمؤسسات الناشئة Start-Up².

ءءف المشرع الءزائري من ءلال انشاء هذا الصءءوق إلى ربط المؤسسة الناشئة بالمءيط الاءءصاءي عبر ءوفير بيئة اءءصاءية ءمكن المؤسسة من اءءءام الأسواق مسءفيدة من الآليات والإمكاناء البشرية والماءية التي يءوزها الصءءوق³. وءعكس هذه المباءرة الإرادة السياسية القوية للءولة الءزائرية في ءءقيق اءءياجاء الشباب المباءعين والمساءمة في بناء النسيع الاءءصاءي الوطني، وءقليل الهءرة الءهنية إلى الءارء⁴.

¹ يوسف ءاج سعيد، بو عبء الله رابءي، الءءفيزات الءبانية كآلية لءعم المؤسسات الناشئة في الءزانر، مجلة المعيار، م 12، ع 2 ءيسمبر 2021، ص ص. 1230-1244.

² المءاءة 131 من القانون 19-04 المؤرخ في 11 ءيسمبر 2019 المءءضمن قانون المالية لسنة 2020، الءريءة الرسمية للءمهورية الءزائرية، ع 81، الصاءرة في 30 ءيسمبر 2019، ص ص. 48-49.

³ عائشة زرواق، ءمول المؤسسات الناشئة في القانون الءزائري - صءءوق دعم وءطوير المنءومة الاءءصاءية للمؤسسات الناشئة، المءلة الءزائرية للءقوق والءلوم السياسية، المءلء 07، العءء 01 (2022)، ص ص. 16، 17.

⁴ أسامة زيوش، زايبء عبء الكريم، "المؤسسات الناشئة في الءزانر"، مءكرة مءءمة لاءءءمال مءءلباء شهادة ماسءر آءاءبي في الءقوق، (ءامعة محمد البشير الاءراهيمي_ برء بوعريربع: كلية الءقوق والءلوم السياسية، 2022/2023). ص ص. 32.

3. المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20/254:

تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20/254 الصادر في 15 سبتمبر 2020 استحداث جهاز يتكفل بمنح العلامات، تمثل في اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، كما حدد مهامها وتشكيلتها وسيرها¹.

وحسب ما جاء في المرسوم التنفيذي تتكون اللجنة الوطنية من عدة وزارات مرتبطة بالنشاط الاقتصادي والتطور التكنولوجي، يعينون من طرف رئيس اللجنة لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد وفي حالة غيابهم لا يمكن استخلافهم²، في حين أضافت المادة 05 من ذات المرسوم عضواً آخر غير دائم تستعين به في أداء مهامها.

وفيما تعلق بكيفية سيرها، فقد حددت في المواد من 07 الى 10، حيث تقوم اللجنة بالمصادقة على نظامها الداخلي في أول اجتماع لها، كما تجتمع في دورات عادية بمعدل دورتين على الأقل في الشهر لدراسة طلب الحصول على العلامة، كما تجتمع في دورات غير عادية باستدعاء من رئيسها.

وتتخذ قرارات اللجنة في حال عدم اكتمال النصاب بالأغلبية البسيطة في الاجتماع الثاني بعد مرور 08 أيام من الاجتماع الأول، وفي حال تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس³.

الملاحظ من خلال المواد أنفة الذكر أن المشرع الجزائري اكتفى بتحديد تشكيلة اللجنة وسيرها وإجراءات انعقادها، ولم يحدد الطبيعة القانونية للجنة، وهو ما يعني تبعيتها لوزارة المؤسسات الناشئة⁴.

¹ مرسوم تنفيذي رقم 20-254، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح العلامات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، ع 55، الصادرة في 21 سبتمبر 2020، ص 10.

² المادة 03 من المرسوم التنفيذي سابق الذكر.

³ عماد الدين عبيد لعرج، جواد عادل بن رابع، "النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق (جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت: كلية الحقوق، 2022/2023)، ص.37.36.

⁴ حورية سويقي، المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02 (2021)، ص. 71-85.

3.1: منح علامة مؤسسة ناشئة:

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 254/20 في الفصل الرابع شروط منح علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة 11 منه على ما يلي: "تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:

- ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثمان (8) سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على سلع أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- أن يكون رأس مال المؤسسة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من قبل مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل¹.

من خلال نص المادة أعلاه يتضح أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريف محدد للمؤسسة الناشئة وإنما اكتفى بذكر الشروط الواجب توافرها في مؤسسة ناشئة، وبذلك تعتبر مؤسسة ناشئة. كما أن المفهوم الذي قدمه بهذا الخصوص لم يبتعد كثيرا عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال ونشاط المؤسسة ورقم أعمالها²، كما يؤخذ على المشرع الجزائري عدم الفصل في احتساب المدة المتعلقة بعمر المؤسسة الناشئة.

هذا وقد نصت المادة 12 من المرسوم على جملة من الوثائق التي يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على العلامة تقديمها وهي كالاتي:

- تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي .
- تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- تقديم شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للعمال الأجراء.

¹ المادة 11 من المرسوم التنفيذي سابق الذكر.

² دليلة بعوش، "دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 20-25 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، ص ص. 228-243.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجاري.
- مخطط عمل المؤسسة مفصلاً.
- تقديم المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة.
- تقديم كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة تحصل عليها المؤسسة عند الاقتضاء

يتم إرسال هذه الوثائق عن طريق البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، وفي حال رفض الطلب فإنه يتعين على اللجنة تبرير قرار الرفض إلكترونياً، كما يمكنها إعادة النظر في هذا القرار بناء على طلب من صاحبه في مدة لا تتجاوز 30 يوماً¹.

كما حددت المادة 14 من المرسوم ان مدة منح علامة "مؤسسة ناشئة" 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس الإجراءات²، وهو ما يشير الى عدم إدراج النتائج المحققة من قبل هذه المؤسسات كشرط أساسي لتجديد عهدها.

2.3: منح علامة مشروع مبتكر:

تضمن الفصل الخامس من المرسوم التنفيذي شروط منح علامة مشروع مبتكر، حيث جاء في المادة 16 من المرسوم، هذه العلامة تمنح للأشخاص الطبيعيين سواء كان فرداً أو مجموعة أشخاص وهنا يشترط أن يكون المشروع قائماً على الابتكار³، ويتم إيداع طلب الحصول على العلامة عبر البوابة الوطنية الالكترونية للمؤسسات الناشئة مرفقاً بالوثائق التالية:

- عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه.
 - العناصر التي تثبت الإمكانيات الكبيرة للنمو الاقتصادي.
 - المؤهلات العلمية أو التقنية وخبرة الفريق المكلف بالمشروع.
- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

¹ مجموعة مؤلفين، "المؤسسات الناشئة والحاضنات"، (الوادي_الجزائر: مطبعة منصور، طبعة 2021)، 18.

² المادة 14 من المرسوم التنفيذي سابق الذكر.

³ ذهبية بن جدم، وعبد القادر فنينغ، "الاستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مجلة القانون، المجلد 10، العدد 01 (2021)، ص 62-80.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

يتم إرسال هذه الوثائق والتعامل معها بنفس الإجراءات الخاصة بمنح علامة مؤسسة ناشئة، فقط الاختلاف يكمن في مدة منح علامة مشروع مبتكر، والتي حددت بسنتين قابلة للتجديد مرتين حسب الأشكال نفسها¹، وهذا ما يميز المشروع المبتكر.

3.3: منح علامة حاضنة أعمال:

تضمن الفصل السادس من المرسوم التنفيذي شروط منح علامة "حاضنة أعمال"، حيث نصت المادة 21 منه على إمكانية الحصول عليها من قبل الهياكل التابعة للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بينهما شريطة أن يقدم دعماً للمؤسسات وأصحاب المشاريع فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل².

الملاحظ من خلال نص المادة أعلاه ان مفهوم حاضنات الأعمال تغير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 حيث استعمل لفظ الحاضنات لأول مرة عوض تسمية "المشاتل"، كون تسمية "الحاضنات" أكثر دلالة، كونها تعبر عن الآلية التي تتولى احتضان المشروعات الناشئة وتقديم الدعم لها.

كما حددت المادة 22 الوثائق المطلوبة للحصول على العلامة، وأضافت المادة 23 وثائق خاصة بحاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاصة تمثلت في:

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS مرفقة بقائمة اسمية للأجراء.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء CASNOS.
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية³.

كما أشارت المادة 25 من نفس المرسوم الى دور حاضنات الأعمال باعتبارها مؤسسات اقتصادية هدفها دعم المشروع المبتكر.

¹ تسدة بوقندورو لامية بوخروب، "الأجهزة الداعمة للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تاريخ المناقشة 2022/09/27)، ص. 26.

² المادة 21 من المرسوم التنفيذي سابق الذكر.

³ المادة 21 من المرسوم التنفيذي سابق الذكر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

تخضع حاضنة الأعمال المرشحة لحمل العلامة، لمجموعة من الالتزامات وإلى مراقبة دائمة من قبل اللجنة الوطنية، وهو ما يفسر الدور المهم الذي تقوم به في مرافقة المؤسسات الناشئة، وفي حال الإخلال بها يتم تجميد أو سحب العلامة¹. الأمر الذي لا نجده في الإجراءات المتعلقة بمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر.

وتمنح اللجنة الوطنية علامة "حاضنة أعمال" لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد حسب الأشكال نفسها²، والملاحظ هنا أن المشرع الجزائري لم يحدد مدة التجديد في منح هذه العلامة كما فعل مع سابقتها، وهو ما يعني أن مدة التجديد فيها غير محدودة.

ولما جاء قانون المالية لسنة 2021 تم منح إعفاءات جبائية لحاضنات الأعمال تمثلت في:

- إعفاء لمدة سنتين من الرسم على النشاط المهني TAP .
- إعفاء لمدة سنتين من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG وهو إعفاء خاص بالحاضنات ذات الشخص الطبيعي.
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على المعدات المقتناة من طرف الشركة³.

■ المؤسسات الناشئة في ظل قانون المالية لسنة 2023:

خفف قانون المالية لسنة 2023 من التدابير المتعلقة بالمزايا الجبائية الممنوحة في إطار دعم الاستثمار، وفيما تعلق بالمؤسسات الناشئة نص على ما يلي: خصم من الدخل أو الربح (IRG/IBS) في حد أقصاه 30%، وفي حدود سقف يساوي 200 مليون دينار بالنسبة للنفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال"⁴، كما أقر القانون المالي في مادته 11 منح نفس الامتياز على النفقات في إطار تشجيع البحث وتطوير المؤسسات⁵.

وتهدف هذه التحفيزات الى تشجيع الشركات مهما كان حجمها للاستثمار في البحث والتطوير. وبموجب قانون المالية لهذه السنة تم الإقرار بإعادة استثمار مبلغ يقدر ب 30% من الإعفاءات المتحصلة

¹ المواد 25، 29، 30 من نفس المرسوم.

² بوعلام شلوش، "الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 02 (جوان 2022)، ص. 2602-7542.

³ يوسف حاج سعيد، مرجع سابق ص. 1238.

⁴ حاضنة الأعمال لجامعة الوادي، "اهم ما جاء في قانون المالية"، <https://linkshortcut.com/eFguA>، تاريخ الاطلاع (2025/02/21).

⁵ قادة بحيري، فاطمة الزهراء كرفيس، "التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة الى صندوق المؤسسات الناشئة"، مجلة آفاق

علوم الإدارة والاقتصاد، م 07، ع 01 (2023)، ص 191-205.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في رؤوس أموال الشركات الناشئة أو الحاضنات، حتى يفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار أكثر في رؤوس أموال الشركات الناشئة¹.

كما يتم إخضاع الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون رقم أعمال لا يتجاوز خمسة (05) ملايين دينار جزائري سنويا للقانون الأساسي للمقاول الذاتي، مع تحديد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة بـ 5% على رقم الأعمال مهما كانت طبيعة نشاطهم.

يهدف هذا الاجراء الى تطوير روح المقاولاتية وتسهيل ولوج الشباب الى سوق العمل عن طريق التوظيف الذاتي².

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية على تنفيذ استراتيجية وطنية خاصة بتطوير المؤسسات الناشئة تمثلت في:

1- إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة:

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 02 جانفي 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة تم تعديل اسم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة³، وتبعه صدور مرسوم تنفيذي رقم 54/20 الذي حدد صلاحيات الوزير المكلف بهذه الوزارة في المادة الأولى منه.

وفي هذا الصدد يمارس الوزير صلاحياته على جميع الأنشطة المتصلة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، وهو ما يخول له تنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير هاته المؤسسات.

كما يعمل بالتشاور مع القطاعات الأخرى على ترقية الابتكار والبحث والتطوير في تكنولوجيات الرقمنة والاعلام والاتصال.

وحسب المواد 08 و09 من المرسوم فإن من أهم الاختصاصات الممنوحة للوزير ما يلي:

- المبادرة بالنصوص التشريعية والتنظيمية وضمان تنفيذ مهامه؛
- تنظيم الإدارة المركزية والمؤسسات التابعة له والسهل على حسن سيرها وفق التنظيمات المعمول بها؛

¹ حاضنة الاعمال لجامعة الوادي، مرجع سابق.

² قانون المالية 2023: دعم مستمر للاستثمار والنمو وتعزيز المكاسب الاجتماعية، <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19292> تاريخ الاطلاع: (2025/02/21).

³ مرسوم رئاسي رقم 01/20، مؤرخ في 02 جانفي 2020 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 01، 05 جانفي 2020، ص 5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

■ يتولى اقتراح انشاء مؤسسات للتشاور والتعاون مع الأجهزة ذات الصلة وفقا للقواعد المعمول بها¹.

أحصت هذه الوزارة في مدة قصيرة لم تتعدى سنتين إنشاء أزيد من 600 مؤسسة تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" من بين 3516 طلب للحصول على العلامة على المستوى الوطني²

2- انشاء مديرية خاصة بالمؤسسات الناشئة:

إضافة الى إنشاء الوزارة المكلفة بترقية وتطوير المؤسسات الناشئة، تم تخصيص مديرية موجهة مباشرة للمؤسسات الناشئة سميت بمديرية المؤسسات الناشئة، تتولى هذه الأخيرة مهمة ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة عبر فرعين هما: المديرية الفرعية لتطوير المؤسسات الناشئة، تتولى بدورها المساعدة على التمويل والابتكار والإنشاء للمؤسسات الناشئة والمديرية الفرعية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة، التي تعمل على توفير المناخ البيئي لعمل هذه المؤسسات³.

3- إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة:

أنشأت مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-356، الذي أطلق عليها تسمية "ألجيريا فانتور"، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على ما يلي: "تنشأ مؤسسة عمومية ذات الطابع صناعي وتجاري تسمى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة"⁴.

وحسب ذات المرسوم تتولى المؤسسة أداء المهام التالية:

- إبرام الصفقات والاتفاقيات مع الهيئات الوطنية او الأجنبية فيما يتعلق بمجال نشاطها.
- إنجاز كل عملية صناعية وتجارية ذات صلة بنشاطها.

¹ أمانة مخانشة، المؤسسات الناشئة في الجزائر_الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 01 (2021)، ص. 767، 809.

² مريم بورويصة، المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلد 02، العدد 02 جوان 2022، ص. 77-94.

³ مرسوم تنفيذي رقم 20/55 مؤرخ في 25 فيفري 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 12، الصادرة في 26 فيفري 2020، ص 10.

⁴ مرسوم تنفيذي رقم 356/20 مؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر في 6 ديسمبر 2020، ص 9.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

■ انجاز العمليات المالية ذات الصلة بالمساهمة في رأس مال صناديق الاستثمار المخصصة للمؤسسات الناشئة

■ الاستعانة بالكفاءات والهيئات الوطنية في تأطير ومتابعة المؤسسات الناشئة.

كما تتكون من:

مجلس إدارة يتشكل بدوره من مجموعة من الأعضاء يتم تعيينهم من قبل الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومدير عام يعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي لمجلس الإدارة يتولى تنفيذ قراراته لضمان السير الحسن للمؤسسة، بالإضافة الى المجلس العلمي والتقني الذي يتولى وضع معايير لقبول المؤسسات الناشئة، ومن ثمة وضع برامج تكوين ومتابعة المؤسسات الناشئة المستفيدة من الدعم داخل المؤسسة¹، وهو ما نصت عليه المادة 07 من المرسوم: "يسير المؤسسة مجلس إدارة ويديرها مدير عام ونزود بمجلس علمي وتقني"².

4- ترقية نظام الحاضنات لمرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة:

إن فكرة الحاضنات ظهرت من أجل التقليل والحد من نسب الفشل التي تصيب المشاريع والأفكار الابتكارية في مراحلها الأولى، وعليه تهدف هذه الحاضنات الى رعاية واحتضان المؤسسات المستحدثة³، من خلال توجيه أصحاب المشاريع للتقليل من نسبة المخاطرة وزيادة فرص نجاحها.

و لقد ضم المشرع الجزائري مفهوم الحاضنات في المشاتل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 مارس 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات حيث عرفها على أنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" ومن بين الأشكال التي عرفتها، المحضنة وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، وهو ما يعني أن دور الحاضنات في الجزائر اقتصر على تقديم الدعم للمؤسسات في مجال الخدمات فقط، في حين أن تسمية الحاضنات تشمل جميع القطاعات وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا في البلدان المتقدمة⁴.

¹ فاتح خلاف، "أثر مسرعات الاعمال على دور المؤسسات الناشئة" ألجريا فانتور " أنموذجا قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 356/20"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 06، العدد 04 (2021)، ص 157-182.

² المادة 07 من المرسوم التنفيذي سابق الذكر.

³ عبد الحميد ملين، سامية حساين، "تدابير دعم بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، العدد 02 (2020)، ص 3-28.

⁴ مجموعة مؤلفين، "المؤسسات الناشئة والحاضنات"، (الوادي_الجزائر: مطبعة منصور، طبعة 2021)، ص.27.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20، جاءت تحت ما يسمى "حاضنات الأعمال" أين تم استحداث لجنة لمنح علامة "حاضنة أعمال" لكل هيكل قانوني يطلبها¹.

5- إنشاء منصة إلكترونية خاصة بالمؤسسات الناشئة:

تم إطلاق بوابة الكترونية خاصة بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في 15 أكتوبر 2020، والتي صممت بدورها من أجل جمع بيانات مركزية خاصة بهم، كما يتم إيداع ملفات طلب علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر" أو "حاضنة أعمال" على مستوى البوابة، كما يمكن لصاحب الطلب متابعة طلبه من خلالها، وهو إجراء إيجابي يهدف إلى الحد من بيروقراطية الملفات الورقية وتسريع إجراءات منح العلامة².

المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

إلى جانب الإطار القانوني والمؤسسي، يعد التمويل من بين العناصر الأساسية في إنشاء المؤسسات الناشئة، ومن بين الطرق التي اعتمدها الجزائر لتمويل هذا النوع من المؤسسات ما يلي:

1. الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF):

ذكر المدير العام للصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة "أمين رحابي" في موقع ASF أن هذا الأخير يعتبر أول صندوق استثماري مخصص بالكامل للمشاريع الناشئة في الجزائر التي لديها القدرة على تقديم قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الجزائري³، حيث تم إنشاؤه بالتعاون بين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة و06 بنوك عمومية هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري (BNA) القرض الشعبي الجزائري (CBA)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، بنك التنمية المحلية (BDL) وبنك الجزائر الخارجي (BEA).

وهو بدوره يختلف عن التمويلات الأخرى في كونه يشترط قبول الدولة كشريك داخل الشركة، وبالتالي يتيح فرصة التمويل للحاصلين على علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" من خلال الحصول على حصة من رأس مالها مع ترك أغلبية الحصص للأعضاء المؤسسين ولفترة تتراوح ما بين 3 إلى 7 سنوات⁴.

¹ عبد الحميد المين، سامية حساين، مرجع سابق، ص. 17.

² يوسف حاج سعيد، بو عبد الله راجي، مرجع سابق، ص. 1235.

³ الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، <https://asf.dz>، تاريخ الاطلاع: 2025/02/28.

⁴ محمد حدو، "الصناديق الولائية دعم أساسي لريادة الأعمال المحلية"، مداخلة مقدمة ضمن الأسبوع العالمي للمقاولاتية أيام تحسيسية حول: ريادة الأعمال والمقاولاتية، جامعة الجزائر 1، 18 نوفمبر 2024، ص. 8، 11.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

يتم تمويل المؤسسات الناشئة من قبل الصندوق (ASF) وفق جملة من الشروط أولها الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، ثم يتولى الصندوق إعداد ملف خاص بالمشروع مع تعيين مسؤول دراسة متابعة الملف، بعدها يتم تخصيص جلسة لتقديم المشروع وتبادل الآراء بين صاحب المشروع والجهة المعنية بخصوص المخاطر التجارية والتنظيمية والقانونية.

وتصدر "لجنة الاستثمارات" التي تتولى دراسة الملفات واختيار المشاريع المناسبة القرار النهائي بشأن الملفات إما بالقبول أو الرفض أو تأجيل الملف، وبعد موافقتها على الملف تبدأ مرحلة تمويل المشروع. كما تعتمد قيمة التمويل على طبيعة المشروع وحاجته الفعلية لذلك. ويكون ذلك وفق ثلاث مستويات حسب القيمة الممنوحة¹:

- 02 مليون بالنسبة للاستثمارات الصغيرة من أجل إنشاء المؤسسة.
- 05 مليون دينار جزائري للاستثمارات المتوسطة من أجل تطوير الشركة.
- 20 مليون دينار جزائري، متعلق بالاستثمار المخاطر في رأس المال من أجل تمكين الشركة من النمو السريع.

تقدمت 232 شركة ناشئة بطلب الدعم من الصندوق منذ نشأته في أكتوبر 2020 وتم قبول تمويل 86 شركة ناشئة وذلك في 18 قطاع مختلف مقسم على 16 ولاية جزائري²، وخلال سنة 2022 قام الصندوق بتمويل 80 مؤسسة ناشئة متحصلة على العلامة³. وهو ما يشير إلى أنه يقبل تمويل عدد متواضع من المؤسسات نظرا لحجم المخاطرة التي تواجهها، وعدم توفر الشروط المطلوبة للموافقة عليه من قبل "لجنة الاستثمارات" التي تتولى دراسة الملفات واختيار المشاريع المناسبة لذلك.

تم الإطلاق الرسمي لهذا الصندوق في 03 أكتوبر 2020 خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة⁴.

¹ صندوق التمويل الجزائري، <https://moukawil.dz/knowledgebase/asf>، تاريخ الاطلاع: 2025/02/28.

² نور الهدى حمروش، كوثر بوترة، " واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر *The reality of financing startups in Algeria* "، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، م 02، ع 02 (2022)، ص ص. 250-264.

³ سمية لرقط، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- رؤية تقييمية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، م 06، ع 02، ص ص. 482-500.

⁴ فاطمة الزهراء عزاب وصديقي خضراء، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة - دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01 (2020)، ص ص. 33-47.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة لها

بالإضافة لهذا الصندوق توجد مصادر تمويل أخرى (تابعة للقطاع الخاص) نوجزها فيما يلي:

2. المستثمرون الملائكة Angel Investor:

يعبر هذا المصطلح على رجال المال والأعمال وأصحاب الثروات الذين يقومون بتمويل المشاريع الصغيرة التي لا زالت ناشئة وتسعى للتطور وذلك من أرصدهم الخاصة ويتم ذلك بمقابل والمقابل هو الحصول على حصة معينة من المشاريع الممولة عن طريقهم وذلك بالاتفاق مع أصحاب المشاريع وتكون الحصة مبنية على قيمة التمويل ومدى إسهام الممول في تطوير ونجاح المشروعات، فهم في الأساس مستثمرون قبل أن يكونوا ملائكة¹.

ويتميز هذا النوع من التمويل بكونه يساهم بالجزء الأكبر من رأس المال قد تصل إلى ملايين الدولارات وهذا ما يؤمن للشركة الناشئة التمويل المطلوب والضروري لها، ويكون ذلك في مرحلة ما بعد إطلاق الشركة. كما أن المستثمر الملاك يشتري حصص في الشركة الناشئة قد تصل إلى 50%، وهو ما يعني خسارة جزء كبير من أرباح الشركة لصالح المستثمر الملاك بصفة دائمة². والملاحظ أن مساهمة شركات رأس المال المخاطر في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة في الجزائر ضعيفة، حيث ينحصر مجال أعمالها في تمويل الأنشطة التي لا تتطلب مخاطرة كبيرة³.

3. التمويل الذاتي:

إن أول ما تلجأ إليه المؤسسات الناشئة في الجزائر هو التمويل الذاتي كونه مصدر مهم لتغطية برامجها الاستثمارية⁴، حيث يعتمد هذا النوع من التمويل على الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة، لكنها تبقى محدودة وهو ما يجعل أصحاب المشاريع تلجأ إلى مصادر تمويل أخرى⁵، مثل التمويل الثنائي والثلاثي الذي تقدم فيه مؤسسات مالية أخرى نسبة تمويل عالية.

¹ سيد أحمد وزكريا بن تمر، "مساهمة التحفيزات الجبانية في تشجيع وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تيارت"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر (جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص 20.

² عيسى حجاب ووهيبة عيشاوي، "دور المستثمرين الملائكة في تمويل المشاريع المقاولاتية دراسة حالة أوروبا خلال الفترة 2013-2016"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02 (ديسمبر 2019)، ص ص. 23-35.

³ سمية لرقط، "تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- رؤية تقييمية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ص ص. 482-500.

⁴ مخطار بودالي، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، م 08، ع 02 (2021)، ص ص. 77-92.

⁵ نور الهدى حمروش، مرجع سابق، ص 252.

4. منصات التمويل الجماعي:

أسلوب جماعي وتعاوني يتم من خلال منصة إلكترونية تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، وتهدف هذه الخدمة قطاع المؤسسات الناشئة حيث يتم عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر هاته المنصات، وهو ما يسمح بالوصول الى عدد هائل من المستثمرين الراغبين في دعم مثل هذه الأفكار¹، ولعل أبرز ما يميز منصات التمويل الجماعي أنها أسلوب جديد قائم على التكنولوجيا المالية.

وتعتبر منصة "Yinvesti" من بين منصات التمويل التسهامي (الجماعي)، التي تم إطلاقها في الجزائر كخطوة جديدة لدعم المؤسسات الناشئة، حيث تم اعتمادها رسميا من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها كونها تمثل سلطة ضبط السوق المالي في الجزائر في 28 فيفري 2025. يتم تسجيل المشروع وعرضه عبر المنصة حتى يسهل على المساهم تصفح المشاريع الموجودة واختيار الأنسب للاستثمار فيه مباشرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالإضافة الى مصادر التمويل السابقة، توجد آليات تمويل أخرى تلجأ إليها المؤسسات الناشئة في الجزائر بالرغم من أنها غير موجهة لها بالتحديد مثل الصناديق الولاثية، حيث تصل فرص تمويل الصناديق الولاثية الى 150 مليون دينار جزائري لكل مشروع من إجمالي قيمة الصندوق الواحد المقدرة بمليار دينار جزائري للصندوق الواحد².

*التكنولوجيا المالية: هي ابتكارات مالية يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية باستخدام التكنولوجيا. على الرابط التالي: <https://linkshortcut.com/wEPKO>.

¹ باية وقنوني وعمارة منال، "التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية"، ص.ص. 61-76.

² محمد حدو، مرجع سابق، ص. 6-7.

ملخص الفصل:

تم من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات الناشئة وأبرز ما يميزها عن باقي المؤسسات المشابهة لها، وما يمكن قوله بهذا الخصوص أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة العهد تتميز بسرعة النمو وتسعى لتقديم خدمات مبتكرة للسوق بالاعتماد على التكنولوجيا في ظل بيئة تتسم بالخطر، كما أنها تختلف مع باقي المؤسسات من حيث الهدف ومصادر التمويل ورقم الأعمال ونوعية السوق الذي تنشط فيه.

وبالحديث عن المؤسسات الناشئة في الجزائر نجد بأن الدولة سعت إلى تنفيذ استراتيجية لتطوير القطاع ودعمه بداية من سنة 2020 حيث تم وضع قوانين تمنحها إعفاءات جبائية، كما تم استحداث أجهزة خاصة بها على رأسها اللجنة الوطنية لمنح العلامات، حددت من خلالها طرق سيرها والشروط المتعلقة بها. إضافة إلى استحداث وزارة تتكفل بها تتمثل في وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة.

كما عملت الحكومة الجزائرية على تقديم الدعم المالي لهذا النوع من المؤسسات عن طريق إنشاء الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF).

الفصل الثاني:

آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتنمية المقاولاتية في
الجزائر

عملت الدولة الجزائرية على دعم وترقية المؤسسات الناشئة كأحد أهم البدائل التي يعول عليها في التنويع الاقتصادي، وهو ما تمت الإشارة إليه. بناء على ذلك سيتم من خلال هذا الفصل محاولة ربط المؤسسات الناشئة بسياسة التشغيل لمعرفة الدور الذي يلعبه هذا القطاع في دعم سياسة التشغيل.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

المبحث الأول: المؤسسات الناشئة وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في توفير مناصب شغل، وهو ما يعني مشاركة هذا القطاع في التنمية الاجتماعية. وعليه يستعرض هذا المبحث:

- مفاهيم أساسية حول سياسة التشغيل
- أجهزة دعم سياسة التشغيل في الجزائر
- المؤسسات الناشئة ودورها في دعم سوق الشغل

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة التشغيل

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل، تلجأ الدولة لوضع سياسات للتشغيل ترمي من خلالها إلى التخفيف من نسبة البطالة عبر إشراك كافة الفاعلين في سوق العمل من خلال الأطر التنظيمية والقانونية.

الفرع الأول: تعريف سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزءاً من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي تتكون من كلمتين: سياسة؛ وتعني مجموعة من الإجراءات الإدارية وكذا التدابير التنظيمية؛ التشغيل؛ ويقصد به كافة المجهودات الفكرية أو الجسدية التي يبذلها الإنسان لقاء أجر معين¹. كما يشير مفهوم سياسات التشغيل الى "مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أدائه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في هذا السوق"². ويعرفها زكي بدوي على أنها "السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نمواً متناسقاً في مختلف الصناعات والمناطق".

والتشغيل في مفهومه الحديث لا يعني عكس البطالة، كما أنه ليس محصوراً في العمل فقط، وإنما يتضمن ضمان الراتب والاستمرارية في العمل، كما أن التعيين يكون وفقاً لاختصاصات ومؤهلات العامل والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها. ومن جهة أخرى يمنح التشغيل حق المشاركة والتمثيل في مختلف

¹ فاطمة بوسالم ونضال يدروج، "سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، مجلة البحوث والدراسات التجارية"، العدد 02 (سبتمبر 2017)، ص. 8-25.

² دحماني محمد ادريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2013)، ص. 58.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

التنظيمات والخدمات الاجتماعية¹، مثل المشاركة في العمل النقابي والاستفادة من خدمات التأمين الاجتماعي.

كما تهدف سياسات التشغيل عموماً إلى مضاعفة فرص العمل كما ونوعاً للتقليل من حجم البطالة، شريطة أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل، وأن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية²، من خلال زيادة الإنتاجية في سوق العمل. إجمالاً يمكن القول بأن سياسة التشغيل هي جملة الإجراءات والقرارات المتخذة لمواجهة مشكلة البطالة بالتعاون مع مختلف الفاعلين في سوق العمل لضبط أداء سيره، وتطبق هذه السياسة على مستوى كل السياسات (تعليمية، صحية، سكنية...) التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في خلق فرص العمل.

الفرع الثاني: أبعاد سياسة التشغيل

تقوم سياسة التشغيل على مجموعة من الأبعاد متعددة الجوانب الهادفة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية، والتنظيمية وتمثل فيما يلي:

البعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد على توفير الظروف الملائمة للشباب الرامية لإدماجهم في المجتمع من خلال محاربة الآفات الاجتماعية الناتجة عن أفة البطالة، وما إلى ذلك من انعكاسات سلبية متعددة المظاهر توجدها ظاهرة البطالة مثل اللجوء إلى الهجرة السرية وتفشي المخاطر الإجرامية³، حيث جاء في التقرير السنوي لموقع (ناميبو) الذي يختص في قياس معدلات الجريمة في الدول، أن الجزائر احتلت المركز 24 عالمياً، والثانية عربياً بعد ليبيا من مجموع 117 بلد أجريت عليه عملية المسح⁴، وهو ما يشير إلى أن الجزائر مسجلة ضمن أكثر الدول التي تشهد ارتفاع معدل الجريمة في الوطن العربي؛

¹ سعاد شليغم، "أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2016)، ص. 70.

² المرجع نفسه، ص. 73.

³ كوثر زيادة، "واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2017/2018)، ص. 46.

⁴ طاهري لخضر بن العيد، "ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 16، العدد 01 (2023)، ص. 7-22.

البعد الاقتصادي:

يركز هذا البعد على الاستثمار في العنصر البشري الذي يعنى بالقدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة خاصة المؤهلة منها، وعلى رأسهم خريجي الجامعات والتكوين المهني من خلال توظيفهم في مختلف القطاعات عامة أو خاصة وهو ما يسمح بخلق ثروة اقتصادية وإحداث تنمية اجتماعية مستدامة¹؛

البعد التنظيمي الهيكلي:

يقصد به مشاركة جميع الجهات المعنية في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها بدءا من المستوى المحلي²، وهو ما يعني إشراك المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومختلف الهيئات الحكومية للوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل.

¹ لزهارى زاويد وبونقاب مختار، "سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 02 (جوان 2018)، ص. 63-44.

² سعدية زايدى، "سياسات التشغيل في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 13 (ديسمبر 2017)، ص ص. 214-186.

المطلب الثاني: أجهزة دعم سياسة التشغيل في الجزائر:

ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر على جملة من الأجهزة والبرامج التي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى إدماج البطالين في سوق الشغل، وتمثل فيما يلي:

1. الوكالة الوطنية للتشغيل:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-259 مؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمتمم للأمر رقم 71-42 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته لتصبح "الوكالة الوطنية للتشغيل"¹ وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل². وبحسب المادة 03 من هذا المرسوم تتولى الوكالة المهام الآتية:

- تطلع على وضعية السوق الوطنية لليد العاملة وتنظمها وتطورها؛
- تتلقى عروض الشغل وطلباته وتقرب بين هذه وتلك؛
- تدرس في إطار التشريع المتعلق باستخدام العمال الاجانب وتفحص طلبات إدخال اليد العاملة الاجنبية، قصد تسليم الرخص التي ينص عليها التنظيم المعمول به وتنظم الفهرس الوطني للعمال الاجانب وتسييره؛
- تطبق فيما يخصها التدابير الناجمة عن الاتفاقيات³.

كما تنقسم برامج التشغيل في إطار الوكالة إلى قسمين:

1.1: برنامج المساعدة على الإدماج المهني: اعتمد هذا البرنامج طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 129 المؤرخ في 19 افريل 2008، والذي يرمي الى إدماج الشباب طالبي الشغل وتشجيع كافة النشاطات التي من شأنها ترقية الشغل عبر برامج تكوين تشغيل توظيف، ويقسم هذا البرنامج الشباب طالبي العمل لأول مرة عبر ثلاث فئات هي:

¹ مرسوم تنفيذي رقم 259-90 مؤرخ في 08 سبتمبر 1990، يتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 39، الصادرة في 12 سبتمبر 1990، ص.1224.

² يوسف بوشي، "سياسة التشغيل في الجزائر المفاهيم الأجهزة والبرامج"، في <https://theses-algerie.com>، تاريخ الاطلاع: 2025/03/25.

³ المادة 03 من المرسوم التنفيذي سابق الذكر.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

الفئة الأولى: تخص الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، وتكون صيغة العقد هي عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)؛

الفئة الثانية: تخص الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تريبصاً مهنيّاً، وتكون صيغة العقد هي عقود الإدماج المهني (CIP)؛

الفئة الثالثة: تخص الشباب دون تكوين ولا تأهيل، وتكون صيغة العقد عقود التكوين والإدماج خاص للفئات غير المؤهلة (CFIF).

إلى جانب هذه العقود ينص الجهاز على:

عقد التكوين للتشغيل مدته ستة (06) أشهر كحد أقصى، كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين إلى جانب تدابير للحث على التكوين المؤهل.

وبحسب تصريحات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تم إدماج أكثر من 320000 مستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني في المؤسسات والإدارات العمومية في مناصب عمل دائمة إلى غاية ديسمبر 2023¹.

2.1: عقود العمل المدعومة: يضاف الى جهاز المساعدة على الإدماج المهني إجراء جديد يتمثل في عقود العمل المدعومة²، حيث تساهم الدولة في اجرة المنصب لتشجيع توظيف طالبي العمل المبتدئين بدون خبرة وفق ما يلي:

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، إدماج أكثر من 320000 مستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني في المؤسسات والإدارات العمومية للتشغيل"،

<https://2u.pw/husbN>، تاريخ الاطلاع 08 ماي 2025.

² زكرياء مسعودي، "السياسات العامة"، محاضرات في مقياس "السياسة العامة للتشغيل"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، 2022، ص ص. 26-28.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

الجدول رقم 02: أساسيات حول عقود العمل المدعمة

المستفيدون	نوعية العقد	مدة الاتفاقية	مساهمة الدولة في أجرة المستفيد شهريا:
الشباب حاملي الشهادات الجامعية	عقد عمل مدعم لحاملي الشهادات	03 سنوات غير قابلة للتجديد	12000 دج
الشباب حاملي شهادة تقني سامي	عقد عمل مدعم لحاملي الشهادات	03 سنوات غير قابلة للتجديد	10000 دج
الشباب خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني	عقد عمل مدعم لحاملي الشهادات	03 سنوات غير قابلة للتجديد	8000 دج
شباب دون تكوين ولا تأهيل	عقد عمل مدعم لحاملي الشهادات	سنة واحدة غير قابلة للتجديد	6000 دج

المصدر: برامج الوكالة الوطنية للتشغيل من دور الوساطة في سوق الشغل الى الدور الداعم للشغل المأجور، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01 (2019)، ص. 190.

كما يخضع تمويل هذا البرنامج لصندوق مساعدة تشغيل الشباب (FAE) وفقا للأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG)¹.

وفي هذا السياق بلغ عدد مناصب العمل المندرجة ضمن هذا البرنامج 337805 منصب عمل خلال سنة 2017، في حين ارتفع هذا العدد إلى 366367 منصب عمل سنة 2018².

¹ زكرياء مسعودي، مرجع سابق ص. 28.

² حمزة العرابي وفريد أحمد خالد، "برامج الوكالة الوطنية للتشغيل: من دور الوساطة في سوق الشغل إلى الدور الداعم للشغل المأجور"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01 (2019)، ص. 185-199.

2. وكالة التنمية الاجتماعية:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 وحدد قانونها الأساسي، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية.¹ يتولى وزير التضامن الوطني متابعة نشاطها وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008.² تعنى هذه الوكالة بترقية واختيار كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة، إضافة إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة الاجتماعية والاقتصادية، باعتمادها على الصندوق الاجتماعي للتنمية كمورد مالي، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات، وكذا القروض الممنوحة من طرف كل هيئة وطنية أو دولية، خاصة أو عمومية.³

وفي هذا الصدد تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير وتمويل العديد من البرامج التي تهدف للنهوض بقطاع التشغيل أبرزها ما يلي:

1.2: جهاز النشاطات والإدماج الاجتماعي:

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع عروض التشغيل، وإدماج العاطلين عن العمل البالغين من العمر 18 سنة إلى 59 سنة غير المؤهلين والباحثين عن شغل لأول مرة في سوق العمل، حيث يتم منح المترشحين المنتقلين لدى مستخدمين عموميين وخواص لمدة 24 شهر قابلة للتجديد ثلاث مرات، ويستفيد من قيمة 6000 دينار جزائري شهرياً تمنحها الحكومة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين، من الضمان الاجتماعي، إمكانية الاستفادة من التكوين والحصول على شهادة، والإجازة القانونية والإجازة السنوية شهادة الإدماج في نهاية فترة الإدماج، حيث تم توفير من خلال هذا الجهاز ما يقارب 2615671 منصب شغل، محققاً مساهمة في إجمالي التشغيل بنسبة 2.15% خلال الفترة 2001-2014.⁴

¹ مرسوم تنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، "يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 40، الصادرة في 29 جوان 1996، ص.18.

² مرسوم رئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008، "يسند إلى وزير التضامن الوطني سلطة الوصاية على وكالة التنمية الاجتماعية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 05، الصادرة في 30 جانفي 2008، ص.4.

³ عابد بوقرين، "الدور الجماعي لوكالة التنمية الاجتماعية في مكافحة البطالة وتحقيق الأمن الاجتماعي"، مجلة القانون، العدد 08 (جوان 2017)، ص.254-282.

⁴ زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص.29.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

وخلال سنة 2024 رصدت الحكومة غلاف مالي يتجاوز 15.000 مليار دينار جزائري موجهة لأكثر من 16.000 مستفيد من جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، وموزعة على مستوى الجماعات المحلية التي استفادت بنسبة 10.9 من إجمالي نفقات التحويل¹.

2.2: برنامج عقود ما قبل التشغيل في الجزائر:

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حالياً، ولقد تم العمل على توسيع برامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة، وتؤكد هذا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 02 جوان 1996، والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين التشغيل والتوظيف، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، حيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصّلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل².

على العموم استطاع البرنامج تحقيق نتائج إيجابية فيما تعلق بمناصب الشغل، حيث تم توظيف 59781 شاب سنة 2004 مقابل 5200 شاب سنة 2003، وبلغ عددها 258869 منصب خلال سنة 2008³.

3. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة من اليد العاملة (TUPHIMO):

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ادماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات المنشآت القاعدية المحلية، وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وغير ذلك⁴.

¹ "دعم جديد لبرامج الإدماج الاجتماعي"، <https://linksshortcut.com/ohyjp>، تاريخ الاطلاع 08 ماي 2025.

² عمرة مهديد، "تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016)"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 09 (مارس 2018)، ص.ص. 1164-1177.

³ عبد الكامل خالدي، "التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الأمن الاجتماعي"، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 08 (2018)، ص.ص. 934-944.

⁴ ياسمين لغواطي، "سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية في الجماعات المحلية"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2016)، ص. 173.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

بلغ عدد المناصب المستحدثة 180100 منصب سنة 2004، وواصلت العدد الارتفاع إلى أن وصل 267601 منصب سنة 2009.¹

4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني كانت بدايتها منذ 1999، وما ميز الصبغة الجديدة هو إنشاء وكالة خاصة بتسيير برنامج القرض المصغر.

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 500.000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين. تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مهمة تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق دعم أصحاب المبادرات الفردية في خلق نشاطات لحسابهم الخاص كما تعمل على تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع². وفيما يلي تعداد المشاريع التي قامت بتمويلها.

الجدول رقم 03: القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب قطاع النشاط لسنة 2022

النسبة المئوية	العدد	قطاع النشاط
13.52	130680	الزراعة
39.47	381400	الصناعة الصغيرة
8.91	86111	البناء والأشغال العمومية
19.78	191076	الخدمات
17.61	170174	الصناعة التقليدية
0.60	5795	تجارة
0.10	998	الصيد البحري
100.00	966234	المجموع

المصدر: شيماء شاشو، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل فرع ولاية عين الدفلى 2017-2022، ص.100.

¹ عمرة مهديد، مرجع سابق، ص.1172.

² سعدية زايد، مرجع سابق، ص 198.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

من خلال ما تم عرضه اتضح أن مجموع عدد المشاريع التي تم تمويلها من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بلغ 966234 مشروع سنة 2022، موزعة على مجموعة من القطاعات بنسب متفاوتة.

5. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

تم استحداث هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006¹ كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، ويرجع السبب في ذلك إلى الحصيلة السلبية التي حققتها هاته الأخيرة، حيث أنها لم تشهد أية مشاريع استثمارية، نظرا للاختلالات التي شابت التركيبة القانونية آنذاك². تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل³.

6. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية⁴. وهو مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بجملة من المهام منها:

¹ مرسوم تنفيذي رقم 08-09 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، "يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 64ع، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

² فاروق يسيع وبور إلياس، "أجهزة الاستثمار في التشريع الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، (جامعة محمد بوقرة-بومرداس، كلية الحقوق، 2018/2017)، ص 58.

³ لزهاري زواويد، مرجع سابق، ص 52.

⁴ مرسوم تشريعي رقم 08-09 المؤرخ في 26 ماي 1994، "يحدث التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون أعمالهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، العدد 34، الصادرة في 01 جوان 1994، ص 12.

- ترقية التشغيل: من خلال تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين؛
- دفع تعويض التأمين: والذي أحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 والذي نص على قيام الصندوق بدفع تعويضات مالية لفائدة العمال المسرحين سواء من القطاع العام أو الخاص؛
- إجراء البحث عن الشغل: وقد طبق هذا الإجراء منذ سنة 1998، ويهدف إلى التكفل بالمشاكل المهنية للبطالين والاستماع إلى انشغالاتهم المهنية؛
- إجراء دعم العمل الحر: وذلك بتسهيل الحصول على المشاريع وتوفير المستشارين والخبراء والمختصين بتقديم الدعم والاستشارة.

كما حدد المشرع الفئة العمرية المستفيدة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ما بين 30 إلى 50 سنة، بعدما كانت محددة ما بين 35 إلى 50 سنة¹. قدرت تكلفة الاستثمار الخاصة بهذا الصندوق بخمسة (05) ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للأموال الخاصة بمبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع المقرر يحدد حسب المستويين الآتيين:

المستوى الأول: 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل أو يساوي هذا الاستثمار عن مليوني دج. المستوى الثاني: 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دج ويقل أو يساوي عن خمسة ملايين دينار. بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة دون فائدة والممنوحة من (CNAC) بحسب كلفة استثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل أو يساوي هذا الاستثمار مليوني دينار جزائري.

وعندما يزيد هذا الاستثمار عن مليوني دينار جزائري ويقل أو يساوي عن خمسة ملايين دينار تقدر تكلفته الإجمالية بـ 20%. وفي الحالتين يمنح هذا القرض مرة واحدة عند انطلاق المشروع الذي ينجزه العاطلون عن العمل أصحاب المشاريع، أما بالنسبة للمبالغ الممولة من طرف البنوك فلا يمكن أن تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار².

¹ شيماء شاشو، مرجع سابق، ص. 99.

² زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص. 31.

7. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، نتيجة تعثر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في أداء مهامها (دعم المشاريع)، وبالتالي تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية امتدادا وتعديلا لها. وبناء على ذلك تغير التوجه الذي كان سابقا من اجتماعي الى اقتصادي وبالتالي تم إقرار مهام جديدة تتلائم مع هذه المقاربة الاقتصادية من بينها:

إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات، إضافة الى تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبى احتياجات السوق المحلي أو الوطني. السهر على عصرنه وتوحيد معايير انشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، من خلال تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية مثل هذه المؤسسات.

إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة. العمل على عصرنه ورقمنه اليات وإدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم المقاولاتية وترقية المؤسسات المصغرة.

أما بالنسبة لشروط التأهيل الخاصة بهذا الجهاز، فقد تم الاستغناء عن شرط البطالة الذي كان أساسيا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفتح المجال لغير البطالين¹.

¹ فاطمة بودرة، "فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر- دراسة تحليلية"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01 (2022)، ص ص. 112-130.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

وبخصوص التمويل، تمنحه الوكالة وفق ثلاثة أنواع:

الجدول رقم 04: أشكال التمويل الخاصة بالوكالة

أنواع التمويل:	الأطراف المساهمة في هذا التمويل:	مساهمة الوكالة NAZDA
التمويل الذاتي:	- مساهمة شخصية لصاحب المشروع نقداً أو عينا بنسبة 100%	
التمويل الثنائي:	- مساهمة شخصية لصاحب المشروع -الوكالة	50%
التمويل الثلاثي:	-مساهمة شخصية لصاحب المشروع -الوكالة - مساهمة البنك	تتراوح من 15% الى 20% حسب كل منطقة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة ودورها في دعم سوق الشغل

تعد المؤسسات الناشئة دعامة أساسية في دعم عجلة التنمية من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل والرفع من القيمة المضافة، حيث أصبح ينظر لها كأحد أبرز البدائل الاقتصادية التي يعول عليها في تحقيق التنمية الاجتماعية.

إيماناً بهذا الدور، تبنت الجزائر هذا النوع من المؤسسات في إطار تشجيع الاستثمار ودعم الشباب لإنشاء المشاريع.

وبالنظر في محدودية مناصب الشغل التي تشهد الجزائر مقارنة مع العدد الهائل للقوة العاملة غير النشطة والتي عجز القطاع العام عن استيعابها، كان لزاماً على الدولة الجزائرية تفعيل دور القطاع الخاص بإشراك المؤسسات الناشئة لتخفيف العبء على نشاط القطاع العام فيما تعلق بتوفير مناصب الشغل، وتأتي هذه الاستراتيجية ضمن أهم الآليات الحديثة التي تم توظيفها في القطاع الخاص لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وفق ما يلي:

- **تشجيع العمل الحر:** تتميز المؤسسات الناشئة بتنمية روح المبادرة الفردية من خلال تشجيع الشباب على الابتكار، هذا التوجه نحو العمل الحر وإنشاء المؤسسات جاء نتاجاً لارتفاع معدلات البطالة وتزايد عدد البطالين، وهو ما يعني أن هناك ارتباط موجب بين زيادة عدد العاطلين عن العمل مقابل زيادة النشاطات الحرة والمشروعات الخاصة.
- وحسب ما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات بلغت معدلات البطالة نسبة 11% سنة 2019، وهو ما استلزم تبني استراتيجية تفعيل آليات العمل الحر¹، تجسدت في الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة في أكتوبر 2020 بحضور الفاعلون السياسيون على رأسهم رئيس الجمهورية والوزير الأول وبمشاركة أكثر من 1000 مشارك من مؤسسات ناشئة وغيرها من المهتمين بهذا المجال².

¹ نادية قوبح، تفعيل هينات وآليات فكر العمل الحر في الجزائر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنموذجاً، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02 (2020)، ص.ص. 389-407.

² الزهرة بوصفوفة، المؤسسات الناشئة وحاضرات الأعمال وفقاً لأحكام المرسوم التنفيذي 254/20، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02 (2023)، ص.ص. 124-145.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

■ خلق الثروة: إن قدرة الشركات الناشئة على التوسع بشكل سريع، تسمح لها بتعزيز الإنتاجية وتحقيق عائدات كبيرة، والجزائر بدورها قادرة على خلق الثروة نظرا لسهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات وقصرها مقارنة بالشركات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية، ودليل ذلك هو ما وصلت إليه العديد من دول العالم في هذا المجال، حيث تشير المؤشرات إلى مساهمة المؤسسة الناشئة في الدول المتقدمة تسهم ما بين 10% إلى 30% في الاقتصاد الوطني.¹

■ استحداث مواطن شغل جديدة: حسب العديد من الدراسات الشركات الناشئة تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرح منتجات جديدة في السوق تعتمد على التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها توفير الجهد والوقت، ومن جهة أخرى تعتبر المؤسسة الناشئة حل للمشاكل التي يعاني منها الشباب مثل البطالة والتمهيش، كونها تقوم على التشغيل الذاتي باعتمادها على رأس مال محدود في بداية نشاطها، بالتالي هذا يعزز من مواطن شغل بديلة للشباب وتخفيض نسبة البطالة في المجتمع.²

ومع غياب الإحصائيات الشاملة في الجزائر حول نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الناشئة في التشغيل، تشير المعطيات المتاحة إلى أن حوالي 107 مؤسسة ناشئة ساهمت بدورها في توظيف 400 عامل سنة 2024³، أي ما يعادل متوسط يبلغ ثلاث (03) عمال في كل مؤسسة ناشئة، وهو ما يعكس الاهتمام بتحسين بيئة الأعمال في الجزائر.

لكن مقارنة هذا العدد الإجمالي الذي تم توظيفه في 107 مؤسسة ناشئة مع معدل البطالة الموجود في الجزائر حاليا (12% سنة 2024)⁴ يظهر أنه عدد محدود لا يغطي حجم كبير من طالبي الشغل، ويمكن إرجاع ذلك لعاملين، أولهما الارتفاع الكبير لمعدل البطالة في الجزائر، أما السبب الثاني فيتعلق بطبيعة هذا النوع من المؤسسات التي تعتمد على الانتقائية في اختيار العمال ومدى توافقهم مع أهداف المؤسسة. من ناحية أخرى عند النظر في الشروط التي وضعها المشرع الجزائري حول عدد العمال في المؤسسة الناشئة والمحدد بـ 250 عامل على الأكثر، يتبين أنه عدد مهم يدل على إدراكه لأهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق فرص عمل حقيقية، وتحقيق تنمية اقتصادية.

¹ الصفحة الرسمية لإذاعة الجزائر من قسنطينة، <https://2u.pw/wmnu2K> تاريخ الإطلاع 09 ماي 2025.

² فريال يعقوب وصليحة طباطبية، "الشركات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (جامعة 8 ماي- قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2021-2022)، ص.

³ مقابلة مع السيد مير أحمد، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بتاريخ 12 ماي 2025، بن عكنون، الجزائر.

⁴ مجموعة البنك الدولي، <https://linkshortcut.com/Rjqft>، تاريخ الإطلاع 10 ماي 2025.

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة وعلاقتها بالمقاولاتية

تساهم المؤسسات الناشئة باعتبارها شكل من أشكال المقاولاتية في تعزيز الابتكار وتشجيع روح المبادرة لخلق أفكار جديدة، وعليه توفر المؤسسات الناشئة أرضاً خصبة لتطبيق المبادئ المقاولاتية في الواقع العملي.

وعليه يهدف هذا المبحث الى إبراز التفاعل القائم بين المؤسسات الناشئة والمقاولاتية من خلال:

- مدخل الى المقاولاتية وريادة الأعمال
- تنمية المقاولاتية في إطار القرار 1275
- تطور قطاع المؤسسات الناشئة منذ 2020 الى غاية 2024

المطلب الأول: مدخل إلى المقاولاتية وريادة الأعمال

من خلال معظم الكتابات التي اهتمت بأصل مفهوم "Entrepreneur" اتضح ان أصل هذا المفهوم فرنسي وهو لا يحوي أي مرادف دقيق في اللغة العربية بالرغم من محاولات الترجمة المتعددة، حيث تغيرت الترجمة العربية لمصطلح "Entrepreneur" ثلاث مرات منذ استعمالها عند العرب، من منظم الى مقاول ثم ريادي¹.

وفي هذا الصدد قام "ريتشارد كانتيلون" Richerd Cantillon الخبير الاقتصادي الفرنسي بتقديم أول تعريف نظري لمصطلح المقاولاتية سنة 1730م من خلال كتابه "Essai Sur La Nature du Commerce en Générale"، كما يعتبر أول باحث استعمل مصطلح المقاول والذي عرفه حسب وظيفته على أنه الشخص الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الإنتاج، وحسبه فإن المقاولاتية هي تحمل المخاطرة فالمقاول يشتري بسعر معروف ويبيع بسعر غير معروف في المستقبل بغض النظر عن مجال نشاطه².

تمت الإشارة من خلال هذا التعريف الى المقاول، الذي يعتبر أحد أهم ركائز المقاولاتية كونه صاحب المؤسسة والقوة المركزية في هذه العملية حسب ما جاء به "شومبيتر" Shumpeter من خلال نظريته "التطور الاقتصادي"³.

¹ محمد فوجيل، "مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2017، ص. 3.

² توفيق خضري وعلي عماري، مداخلة بعنوان: "المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة"، المركز الجامعي خنشلة، ص. 8.

³ Lionel Gastine, "L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon", Le Centre Ressources Prospectives Du Grand Lyon, p8.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

يعد "بيتر دراتر" Peter Drutter يعد كذلك من الأوائل الذين أشاروا إلى مفهوم المقاولاتية من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية سنة 1985¹. كلا التعريفين السابقين ركزوا على الجانب الاقتصادي في تعريفهم للمقاولاتية. في حين هناك من اعتبر المقاولاتية كيان اجتماعي على هذا النحو: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية...تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء مختلف والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"². وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية، توصل "فيرستيت" Verstatete إلى ان المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه³. إجمالاً يمكن القول بأن المقاولاتية هي: "عبارة عن نشاط يقوم به المقاول يتسم بالمخاطرة ويسعى فيه المقاول إلى خلق قيمة وتحقيق العائد".

وبما أن تطوير المقاولاتية يعتبر عنصر مهم في هذا المجال، لا بد من عرض بعض المفاهيم ذات العلاقة بهذا المفهوم:

■ **روح المقاولاتية:** يرتبط هذا المفهوم أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف وهذا نظراً لوجود إمكانية للتغيير والتمتع بالمرونة والانفتاح⁴، وتنعكس الروح المقاولاتية لدى الأفراد في السلوك المقاولاتي لديهم، عبر ردود الأفعال الإيجابية تجاه المخاطر التي يتعرضون لها وتحويلها إلى فرص قابلة للاستغلال⁵؛

¹ عمر بن جيمة، "دورهينات المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة"، مجلة البدر، ص 50-61.

² نزيهة شاوش، "المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11 (مارس 2019)، ص 211-228.

³ محمد فوجيل، مرجع سابق، ص 4.

⁴ منيرة سلامي، "ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و19 أفريل 2012، ص 3.

⁵ المرافقة المقاولاتية وأجهزتها في الجزائر، <https://linkshortcut.com/ohyjp>، تاريخ الإطلاع 05 أفريل 2025.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

- **التعليم المقاولاتي:** يعرف على أنه عملية منظمة تهدف لتنمية المهارات الريادية لدى الفرد، وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والتطوير والاستكشاف، واستغلال الفرص... بكفاءة وفعالية وتحقيق الربحية والنمو المستدام¹.
- **المرافقة المقاولاتية:** عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات².

¹ ريمة بوماجن ومحمد الشريف الأمين، "دور التعليم الريادي في خلق النية الريادية- دراسة لعينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر باتنة المسجلين ضمن قرار 12-75، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01 (2025)، ص ص. 391-409.

² قواسمي رشيدة، "التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02 (2020)، ص ص. 158-173.

المطلب لثاني: تنمية المقاولاتية في إطار القرار 1275:

جاء القرار 75/12 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة / شهادة براءة اختراع من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خدمة للمقاولاتية في الجزائر¹، وذلك عن طريق بناء جيل من الطلبة المقاولين والمبتكرين، من خلال تشجيعهم على تطوير أفكار المشاريع ودعمهم في إنشاء مؤسسات ناشئة وتسجيل براءات الاختراع وفق التشريعات المعمول بها، مع ضمان حماية الملكية الفكرية والصناعية للاختراعات والابتكارات لدى الطلبة والباحثين، وهذا بدوره يساهم في خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل².

1. مضمون القرار:

بحسب ما جاء به القرار 1275 فإن الحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة يتطلب مجموعة من البرامج التدريبية، حيث يتلقى الطلبة المسجلين في هذا المسعى دورات تكوينية وأعمال تطبيقية في مجال إعداد مخططات الأعمال وإدارتها والتسويق الإلكتروني والمناجمنت والتمويل والمحاسبة³، والتي تنتهي عند تخرجهم بإنجاز مذكرة قابلة للتحويل إلى مؤسسة ناشئة.

وتشمل هذه العملية طلبة الليسانس والماستر والدكتوراه، وطلبة الهندسة والهندسة المعمارية وطلبة علوم البيطرة في مختلف التخصصات. كما يمنح هذا القرار الطالب المقبل على التخرج صاحب فكرة مؤسسة ناشئة حق المرافقة من قبل حاضنة جامعية موجودة على مستوى مؤسسته والحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة بعد أن يتم مناقشتها من قبل لجنة علمية مكونة من مؤطر، عضو من حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية وممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. إضافة إلى ذلك تتولى اللجنة منح علامة "لابل" مشروع مبتكر كأقل تقدير ومن ثمة تتكفل إدارة حاضنة الأعمال الجامعية بمرافقة هذه المشاريع حتى تتحول إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم لابل من قبل اللجنة الوطنية لمنح العلامات⁴.

¹ ابتسام علالي وصبرينة طلبة، "التعليم المقاولاتي كسياسة عمومية داعمة للمقاولاتية في الجزائر_دراسة استطلاعية حول آراء الطلبة الجامعيين بشأن القرار 1275 والمتعلق بمشروع إنشاء مؤسسة ناشئة"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02 (2023)، ص.ص. 85-104.

² حياة بورد ومن محمود تزييز، "القرار الوزاري رقم 127 شهادة مؤسسة ناشئة شهادة براءة اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة طلبة ماسة جامعة عباس لغرور خنشلة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 08، العدد 01 (أفريل 2023)، ص.ص. 441-458.

³ القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، "يحدد كفاءات اعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي".

⁴ "قرار وزاري لتحديد كفاءات اعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة"، <https://linkshortcut.com/ACUUW>، تاريخ الإطلاع 06 أفريل 2025.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

هذا وتسجل المشاريع المتميزة منها في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة، وتحصل المشاريع الفائزة على دعم مالي مقدم من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال.

وتجدر الإشارة إلى أن وسم "لابل" مشروع مبتكر يعني أن حامل المشروع لم يجسد مشروعه بعد، لكنه يمكنه من الاستفادة من امتيازات عديدة، أما وسم "لابل" مؤسسة ناشئة فهو موجه لحملة المشاريع الذين جسدوا مشاريعهم بالفعل، حيث يعتبر بمثابة جواز سفر يمكن من الوصول إلى كافة التسهيلات التي وضعتها الدولة في خدمة المؤسسات الناشئة (مذكورة سابقاً)¹.

2. كفاءات إعداد مذكرة التخرج-مؤسسة ناشئة:

قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بتصميم خارطة طريق تساهم في تجسيد هذا القرار وتمثلت فيما يلي:

1-2: فريق العمل: يتشكل فريق العمل من طالبين الى ستة طلبة مشاركين في المشروع الواحد سواء كانوا من نفس التخصص أو من تخصصات مختلفة، كما يمكن لطالب واحد القيام بذلك شريطة امتلاكه القدرة في إعداد المشروع.

2-2: إعداد المذكرة:

نص القرار 1275 على طريقة جديدة لإنشاء المذكرة تمثلت في إعداد نموذج مخطط الأعمال BMC مباشرة باعتباره يمثل دراسة حقيقية للجدوى الاقتصادية من المشروع تضم البطاقة التقنو اقتصادية للمشروع الى جانب دراسة السوق.

كما يشترط أن يحتوي ملف المشروع المقدم على العناصر التالية:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها
- الجوانب الابتكارية للمشروع
- صحة نموذج العمل التجاري BMC
- الوصول إلى النموذج الأولي.

¹ ابتسام علالي وصبرينة طلبة، مرجع سابق، ص 91.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

3-2: الإشراف:

يتم تأطير الطلبة إما بواسطة مشرف واحد متخصص في فكرة المشروع أو بالاعتماد على مشرف رئيسي إضافة الى مشرف مساعد من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية. وفي حال استلزم المشروع تخصصين مختلفين يلجأ الى مشرفيين رئيسين مع مشرف مساعد. ويمكن لهذا الأخير أن يكون من مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية¹.

4-2: لجنة المناقشة:

غير القرار 1275 من لجنة المناقشة التقليدية وأصبحت تتكون من المؤطر فردا كان أم جماعة، أستاذ مناقش متخصص في الفكرة الأساسية للمشروع إضافة إلى أستاذ متخصص في BMC، وشخص يكون خبيراً متخصص خارج الوسط الجامعي.

5-2: التقييم:

يتم تقييم المشروع بمعدل مئة بالمئة 100% موزعة كالتالي:

- 30% متعلقة بصحة BMC
- 25% ينظر فيها الى الجوانب الابتكارية
- 25% الوصول الى النموذج الأولي.
- 20% وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها.

6-2: الشهادة:

يحصل الطالب على شهادة التخرج الكلاسيكية حسب طوره التعليمي إضافة إلى شهادة فرعية تكون على شكل مؤسسة ناشئة وملحق بالشهادة مفصل حول تكوين الطالب في مذكرة التخرج - مؤسسة ناشئة أو مذكرة تخرج - براءة اختراع، وتتم المصادقة عليها من قبل عميد الكلية التي ينتمي إليها كل طالب إضافة إلى مصادقة مدير حاضنة الأعمال الجامعية ومدير الجامعة المنتهي إليها².

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة-مؤسسة ناشئة/ شهادة براءة اختراع"، <https://linkshortcut.com/pBoYu>.

² وفاء حمادي ونبيل عديدة، "آثار القرار الوزاري 1275 في احتضان البحث العلمي لحاملي أفكار مشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة"، مجلة القانون العقاري، المجلد 12، العدد 02 (2024)، ص 140-153.

3. خطوات تنفيذ القرار:

منذ صدور القرار وبداية تنفيذه في نفس السنة الجامعية 2023/2022 تطلب ذلك تفعيل ووضع أطر تنظيمية وهيكلية متمثلة في:

وفق القرار رقم: 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 تم إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية كمشرف ومستشار لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إرساء أسس زيادة الأعمال الجامعية.

وعوضت فيما بعد وفق القرار رقم: 036 مؤرخ في 01 مارس 2023 بلجنة تحمل ذات الاسم لزيادة صلاحية اللجنة السابقة.

- تفعيل واجهات الجامعة وعلى رأسهم حاضنة الأعمال ودار المقاولاتية ومكتب دعم التكنولوجيا والابتكار ومكتب ربط المؤسسة بالجامعة من خلال نص القرار 1275.
- إصدار تعليمة بتاريخ 01 أكتوبر 2022، تفضي بتسهيل إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية على مستوى كل مؤسسة تعليم عال ووضعها حيز الخدمة بمقرر إنشاء داخلي في انتظار إنشائها نهائيا بموجب قرار وزاري مشترك.
- وفي ذات التاريخ تم إمضاء اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في 01 أكتوبر 2022 للتعاون في مجال الابتكار والمقاولاتية، وكذا مرافقة الحاضنات الجامعية والمشاريع المبتكرة للطلبة للحصول على علامة لابل.
- إصدار تعليمة من قبل الأمين العام لوزارة التعليم العالي 03 نوفمبر 2022 تفضي الى قيام الإدارة المركزية بمتابعة وتقييم مدى تجسيد القرار 1275 عبر إرسال لجان تفتيش بصفة دورية ومنتظمة.
- منح مكافأة مالية للأساتذة المتدخلين في مجال التكوين والتأطير، وكذا الحاصلين على وسم لابل او براءة اختراع في التقييم ضمن القرار 1275، وذلك بموجب التعليمة المؤرخة في 20 نوفمبر 2022 قصد تحفيز الأساتذة على الانخراط أكثر في هذا المشروع والمساهمة في تنفيذه¹.

¹ محمد سمير طعيبة، "تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتنشيط نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار 75 / 12، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02 (2024)، ص. 11_44.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

في تاريخ 23 فيفري 2025 تم تعديل القرار بتغيير تسمية الشهادة من " مشروع مؤسسة ناشئة" إلى "مشروع مؤسسة اقتصادية"، حيث تم إدراج بقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى إلى جانب المؤسسات الناشئة¹، بهدف توسيع نطاق المشاريع وربط مخرجات التعليم بسوق العمل. وبحسب هذا التعديل تم إعادة هيكلة مذكرة التخرج بفصلين، يتعلق الأول بالجانب النظري ويتضمن الثاني إعداد بطاقة تقنية اقتصادية تتضمن خطة العمل والنموذج التجاري².

في إطار تنفيذ هذا القرار تم تسجيل 60000 طالب منخرط في آليات المقاولاتية، وبلغ عدد براءات الاختراع المودعة 2800 براءة اختراع، في حين وصل عدد المشاريع 1175 مشروع مبتكر، كما تم إحصاء 124 حاضنة أعمال جامعية و117 مركز لتطوير المقاولاتية واعتماد و93 مركز دعم للتكنولوجيا والابتكار كهيكل داعمة لتثمين البحث³.

ومن خلال دراسة استطلاعية أجريت حول آراء الطلبة الجامعيين بشأن القرار 1275، هدفت إلى التعرف على مدى مساهمة هذا القرار في تحفيز الطلبة لإنشاء مؤسسات ناشئة ودفعهم نحو العمل المقاولاتي، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن التحفيزات التي قدمتها الدولة في إطار دعم المؤسسات الناشئة كان لها دور كبير في تحفيزهم على العمل المقاولاتي وفق النسب التالية:

- 51.42% نسبة طلبة تخصص العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير شكلت من إجمالي الطلبة الذين أعربوا عن نيتهم في انشاء مشروع مؤسسة ناشئة.
- لتليها نسبة طلبة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بمعدل 25.89%.
- 15.60% تمثلت في نسبة طلبة التخصصات العلمية.
- 7.09% هي النسبة الأقل وتعود لطلبة تخصص تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

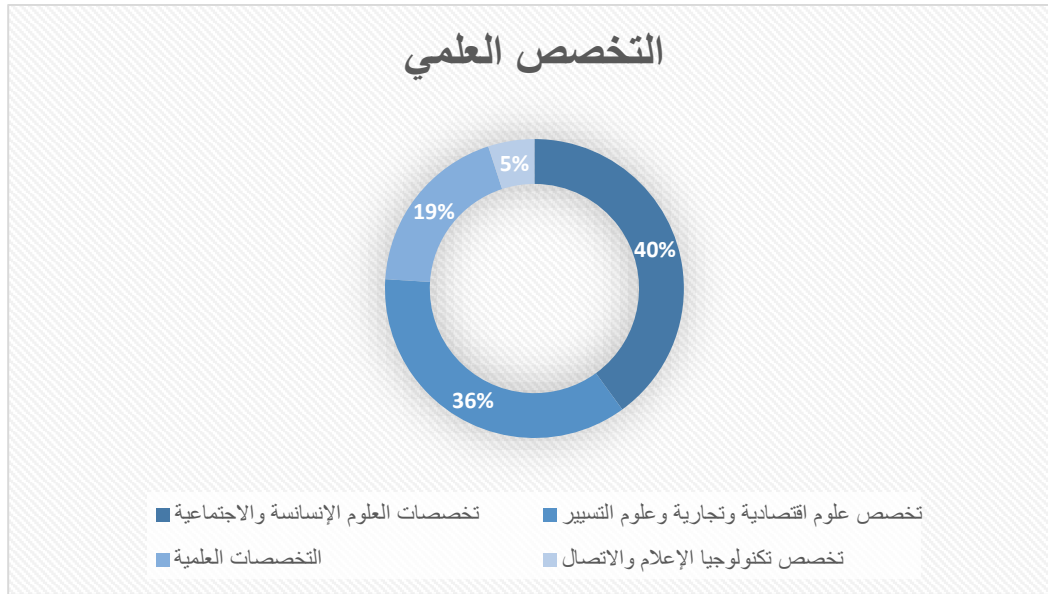
¹ القرار 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025، يعدل ويتمم القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كفاءات إعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

² يعقوب حارتم، التعديلات الجديدة على القرار 1275: تحول استراتيجي من مؤسسة ناشئة إلى مشروع مؤسسة اقتصادية، <https://2h.ae/tgc>، تاريخ الإطلاع 01 مارس 2025.

³ مقابلة مع السيد مير أحمد، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمناخبة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بتاريخ 12 ماي 2025، بن عكنون، الجزائر.

حسب ما يوضحه الشكل الآتي¹:

الشكل رقم 04: نية الطلبة في إنشاء مؤسسة ناشئة حسب التخصصات المذكورة



المصدر: التعليم المقاولاتي كسياسة عمومية داعمة للمقاولاتية في الجزائر_دراسة استطلاعية حول آراء الطلبة الجامعيين بشأن القرار 1275 والمتعلق بمشروع إنشاء مؤسسة ناشئة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م 07، ع 02 (2023)، ص 98.

وعليه يمكن القول بأن القرار 1275 عمل على تشجيع الطلبة على الابتكار وتطوير أفكار مشاريع ريادية من خلال دعمهم في إنشاء مؤسسات ناشئة وتسجيل براءات الاختراع وفق التشريعات المعمول بها.

¹ إبتسام علالي وصبرينة طلبة، مرجع سابق، ص 97.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

المطلب الثالث: تطور قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر

بداية تجدر الإشارة الى أن توجه الجزائر نحو الاهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة يعد حديثا نوعا ما، الى دعم الشباب وتطوير النشاط الاقتصادي، وعليه سيتم الوقوف على جملة من المعطيات الموجودة الخاصة بالمؤسسات الناشئة ومحاولة تقييمها.

1. تطور عدد المؤسسات الناشئة من سنة 2020 الى غاية السداسي الأول لسنة 2023:

الجدول رقم 05: تطور عدد المؤسسات الناشئة منذ 2020 إلى غاية 2024

السنة	2020	2021	2022	2023
عدد المؤسسات الناشئة	41	97	105	129

المصدر: المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والتحديات، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م 08، ع01 (2024)، ص 140.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر شهد تزايدا منذ سنة 2020، حيث بلغ عددها 41 مؤسسة سنة 2020، ليصبح عددها 97 مؤسسة في سنة 2021 و105 مؤسسة ناشئة سنة 2022، ليتطور مرة أخرى ويصبح 129 مؤسسة ناشئة خلال السداسي الأول من سنة 2023. وبذلك أصبحت الجزائر تستحوذ على 129 مؤسسة ناشئة، 37 منها تعتبر من بين أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر وفق موقع Startupraking المتخصص في اكتشاف الشركات الناشئة حول العالم. وترجع نسبة الزيادة الى جملة التسهيلات التي أقرتها السلطات المعنية لتطوير هذا النوع من المؤسسات.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

2. توزيع المؤسسات الناشئة على مستوى التراب الوطني:

الجدول 06: توزيع أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر

الولايات	عدد الشركات الناشئة	التصنيف
الجزائر العاصمة	24	1
البليدة	03	2
وهران	03	3
مستغانم	03	4
الوادي	01	5
جيجل	01	6
سطيف	01	7
تلمسان	01	8

المصدر: المؤسسات الناشئة في الجزائر- الواقع والتحديات، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م 08، ع 01 (2024)، ص 140.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر تتمركز بشكل كبير في الجزائر العاصمة، حيث حظيت ب 24 مؤسسة ناشئة من إجمالي عدد المؤسسات الناشئة المقدر ب 37 مؤسسة ناشئة، باعتبار الجزائر العاصمة تتوفر على مقومات دعم هامة مثل حاضنات الأعمال والمؤسسات البنكية بمختلف مراكزها. تلمها كل من ولاية البليدة، وهران ومستغانم ب 03 مؤسسات ناشئة، ثم الوادي، جيجل، سطيف وتلمسان بمؤسسة ناشئة واحدة.











ما يلاحظ كذلك غياب تعداد المؤسسات الناشئة في باقي ولايات الوطن وهو ما يشير الى وجود تفاوت في إنشاء هذا النوع من المشاريع على مستوى التراب الوطني.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

3. تطور عدد المؤسسات الناشئة سنة 2024:

نشر موقع "Startups Ranking" المتخصص في اكتشاف الشركات الناشئة حول العالم تصنيف المؤسسات الناشئة الأكثر رواجاً في الجزائر، والجدول التالي يبرز ذلك.

الجدول 07: تصنيف المؤسسات الناشئة في الجزائر لسنة 2024

Rank	Startup	SR Score
1,089	 YASSIR	59,554 ▲
2,341	 Legal doctrine	41,867 =
3,692	 Siamois QCM	36,067 =
4,029	 OkStore	34,334 =
5,413	 Zawwali	25,864 =
5,878	 MdinJdida	24,015 =
6,954	 TalabaStore	21,771 =
7,110	 epay.dz	21,565 =
8,061	 TkawenX	20,467 =
8,260	 Lafirst	20,257 =

المصدر: موقع <https://www.startupranking.com>

حسب ذات الجدول تحصلت مؤسسة "Yassir" على المرتبة الأولى، التي تعتبر من بين الشركات الناشئة السباقية في استخدام التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات التوصيل في مجال النقل، حيث عرفت توسعاً كبيراً، فقد أصبحت تضم أكثر من 08 مليون مستخدم، و130.000 شريك من سائقين وتجار الجملة وعمال التوصيل خلال سنة 2023¹.

¹ فتية بن روبية والحاج بن زيدان، "المؤسسات الناشئة رؤية جديدة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي -قراءة في التجربة الجزائرية مع الإشارة إلى بعض الدول العربية"، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 13، العدد 02 (2024)، ص 37-59.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

يرجع نجاح هذه الشركة إلى سهولة وسرعة الخدمات المقدمة ذات الجودة العالية، وهو ما سمح بدعم المستثمرين لها.

وفي المرتبة الثانية "Legal Doctrine" شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا القانونية تقوم بجمع ونشر التشريعات واللوائح وقرارات المحاكم في الجزائر ودول افريقية أخرى.

في حين احتل "Siamois" المرتبة الثالثة وهو عبارة عن منصة تدريب إلكترونية لطلاب الطب الجزائريين تسمح لهم بأن يكونوا أكثر تنظيم في عملهم مع توفير الوقت والمال.

في المرتبة الرابعة "Okstore" يتولى هذا الموقع إنشاء متجر إلكتروني يعمل على تطوير المهارات في قطاع التجارة عبر الأنترنت.

في حين تحصل تطبيق "Zawali" على المرتبة الخامسة وهو تطبيق يمكن من ربط المستخدمين ببائعي التجزئة بأفضل سعر عبر توفير فهرس غني بالمراجع والخدمات عالية الجودة¹.

وفي المرتبة السادسة "Mdinjida" عبارة عن موقع للتسوق عبر الأنترنت، يقدم خدمة التوصيل لمختلف المنتجات كما يتحمل الأضرار الناجمة عن عملية التوصيل.

أما المرتبة السابعة "Talabstore" تم تصنيفها كأول شركة ناشئة من قبل وزارة الشركات الناشئة، تقدم عروض وخصومات على المنتجات والخدمات للطلاب من خلال موقع الكتروني خاص بها.

المرتبة الثامنة "Epay.dz" عبارة عن منصة تختص في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، والتي تهدف من خلالها لدعم التحول الرقمي في الجزائر وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية.

المرتبة التاسعة "Tkvens" تختص هذه المؤسسة في تطوير منصات رقمية مبتكرة من شأنها تحسين جودة التعليم والتكوين المهني مثل التكوين عن بعد، الاستشارات الرقمية.

وفي المرتبة العاشرة "Lafirst" يعد هذا الموقع من أفضل الشركات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، تتيح خدمات التسويق الإلكتروني كما يقوم بتقديم أفكار خاصة بالمشاريع.

وبالتمعن في طبيعة هاته المؤسسات المتحصلة على الأفضلية يتضح أن معظمها عبارة عن مواقع إلكترونية، ويفسر ذلك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة لمواكبة التحول الرقمي الذي يمكن من سرعة وسهولة الوصول للخدمات التي يقدمها اصحاب الشركات الناشئة عبر هذه المواقع.

¹ نسرين محفوف، حسب موقع startup rankining هذا ترتيب الشركات الناشئة الأكثر رواجاً في الجزائر، <https://linksshortcut.com/lcmFm>، تاريخ الاطلاع 10 أفريل 2025

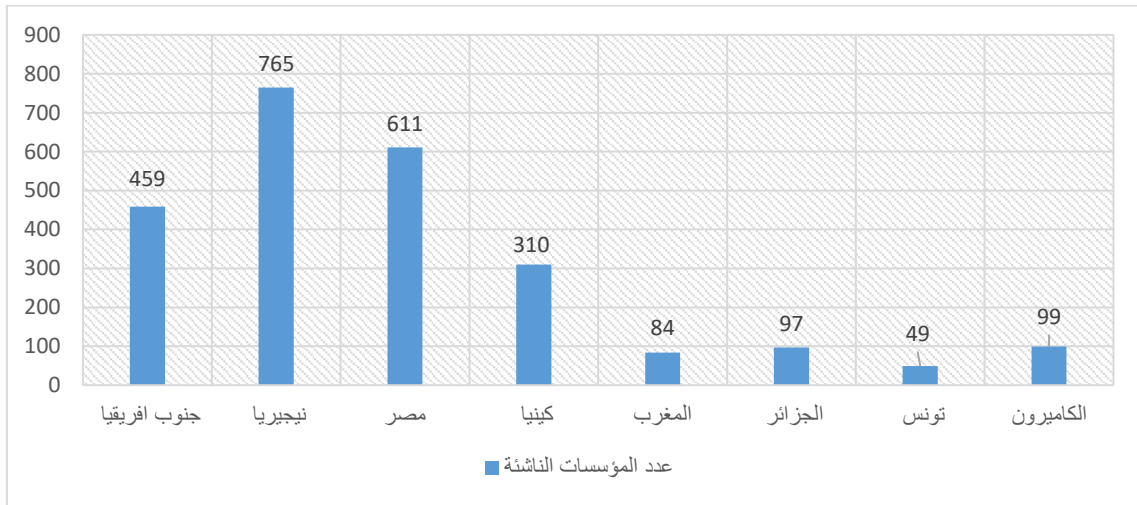
الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

هذا وقد أشار وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة "نور الدين واضح" في لقاء إذاعي عبر القناة الإذاعية الثالثة في برنامج "L'invité Du Jour" إلى أن الجزائر تستهدف بلوغ 20 ألف مؤسسة ناشئة بحلول عام 2029، من خلال استراتيجيات تعتمد على آليات جديدة على غرار الابتكار المفتوح بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى¹. وهو ما يعكس وجود إرادة سياسية للانتقال التدريجي نحو اقتصاد قائم على المعرفة ورفع وتيرة إنشاء المؤسسات.

1. تعداد المؤسسات الناشئة مقارنة ببعض الدول الإفريقية:

بناء على ما سبق اتضح وجود مبادرات في إنشاء الشركات الناشئة، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع باقي دول العالم وفق ما يلي:

الشكل رقم 05: عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية سنة 2021



المصدر: المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، م02، ع 02 جوان (2022)، ص 87.

¹ وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، "حصاد الأسبوع إنشاء 20 ألف مؤسسة ناشئة خطوة مهمة نحو اقتصاد مبني على المعرفة"، موقع فيسبوك، 12 افريل 2025، <https://www.facebook.com/share/1ETpgdKcq3>.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

بناء على ما سبق تبين وجود تباين كبير بين عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مع باقي الدول الإفريقية، حيث يلاحظ أن الجزائر سجلت 97 مؤسسة وهو عدد ضعيف مقارنة مع عدد المؤسسات الناشئة في كل من نيجيريا (765 مؤسسة ناشئة)، مصر (611 مؤسسة ناشئة)، جنوب إفريقيا (459 مؤسسة ناشئة) وكينيا ب (310 مؤسسة ناشئة).

ويرجع ذلك الى تأخر الجزائر في إطلاق هذا النوع من المشاريع، على عكس باقي الدول الإفريقية التي سبقتها في ذلك، إضافة الى التأخر التكنولوجي وضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير. في حين تجاوز عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر كل من تونس ب 48 مؤسسة ناشئة، والمغرب ب 13 مؤسسة ناشئة، وهو مؤشر إيجابي كون الجزائر تعد الأخيرة التي بدأت في مجال الشركات الناشئة حسب تصريحات رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون".

2. تصنيف الشركات الناشئة في الجزائر حسب مؤشر النظام البيئي العالمي:

جاء تصنيف المؤسسات الناشئة في الجزائر من حيث مؤشر النظام البيئي العالمي لسنة 2024 حسب موقع "StartupBlink" كما يلي:

الشكل رقم 06: ترتيب الجزائر في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة لسنة 2024



المصدر: موقع <https://Zu.pw/qnCkj>

احتلت الجزائر المرتبة 115 عالميا من حيث مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة لسنة 2024، وبذلك تراجع ترتيبها بمركز واحد مقارنة بسنة 2023 التي احتلت فيه المركز 114 من حيث هذا المؤشر.

في حين تحسنت الجزائر على المرتبة الرابعة 04 إقليميا مقارنة بدول شمال إفريقيا، وهو ما يعني أن النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر يبدو صحي، كونها عملت مؤخرا على تحسين نوعية النظام البيئي الخاص بالمؤسسات الناشئة من حيث عددها وجودتها خدماتها.

الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتطوير المقاولاتية

ملخص الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل، وتبعاً للمعطيات المقدمة حول أرقام المؤسسات الناشئة في الجزائر، اتضح وجود مبادرات كانت لها تجارب ناجحة في إنشاء هاته الشركات، حيث أظهرت الإحصائيات أن تعداد المؤسسات الناشئة في تزايد منذ سنة 2020، وهو مؤشر إيجابي. إلا أنه وبمقارنة عددها مع سياسة الدولة المنتهجة لتطوير القطاع تبقى محدودة، خاصة مقارنة مع باقي دول العالم التي سبقت الجزائر في هذا المجال. ومن جهة أخرى اعتبر القرار 1275 من بين المستجدات في مجال دعم المقاولاتية في الجزائر، حيث سمح للطلبة بتحويل مشاريع تخرجهم إلى مؤسسات ناشئة من شأنها خلق بيئة جامعية تدعم ريادة الأعمال.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة "مستشير" 2025-2022

يستعرض هذا الفصل الدراسة الميدانية المتمثلة في دراسة حالة "مؤسسة مستشير"، أحد أبرز المؤسسات الناشئة في الجزائر التي شهدت عدة نجاحات مؤخرًا، وعلى هذا الأساس تم اختيارها كنموذج للدراسة.

من هذا المنطلق واعتمادًا على المعطيات التي تم الحصول عليها من قبل السيد المدير العام للمؤسسة، يستعرض هذا الفصل التعريف بالمؤسسة، وعرض بعض الإحصائيات حول عدد المتعاملين في المؤسسة منذ سنة 2022 التي مثلت بداية نشاطها إلى غاية أفريل 2025.

المبحث الأول: ماهية مؤسسة مستشير

تعتبر مؤسسة مستشير من بين المؤسسات الناشئة الرائدة في مجال الأعمال في الجزائر، حيث تمكنت من فرض نفسها خلال فترة وجيزة من انطلاقها. وعليه تم التقرب من مؤسسة "مستشير" وإجراء دراسة ميدانية على مستواها.

بناء على ذلك يستعرض هذا المبحث التعريف بالمؤسسة الناشئة "مستشير"، نشأتها وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها، ومختلف الخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة مستشير

مستشير Moustachir هي مؤسسة ناشئة تأسست في 09 جوان 2022، في شرشال- ولاية تيبازة من قبل ثلاث (03) طلبة جامعيين، حيث تتولى تقديم خدمات في مجال الاستشارات والتكوينات من قبل أفضل الشخصيات الفاعلة في مختلف المجالات عبر المنصة الالكترونية moustachir.dz، حيث سمحت هذه الأخيرة برقمنة عمليات الاستشارة وجمع أكثر من 120 مستشار على مستوى المؤسسة.

فيما بعد تم تغيير مقر الشركة تزامنا مع تعديل القانون الأساسي لها، ليصبح مقرها في بن عكنون- الجزائر العاصمة، كما صاحب ذلك دخول شريكين جدد للشركة¹.

تهدف مؤسسة "مستشير" Moustachir من خلال الاستشارات التي تقدمها لتصبح أكبر وأقوى منصة استشارات في العالم العربي، إضافة إلى:

- تقديم نصائح دقيقة من قبل مستشارين أصحاب خبرة في مجالات معينة؛
- التوجيه الاستراتيجي والمالي الذي يساهم في إدارة الأمور المالية وتخطيط الميزانيات بفعالية؛
- تقييم المخاطر، حيث يقوم المستشار بتقدير المخاطر المحتملة ومن ثم تقديم استراتيجيات للتعامل معها؛
- التوجيه القانوني من خلال تقديم مشورة قانونية في مجال العمل الخاص بالعميل لتوجيهه الى المسار الصحيح².

¹ مؤسسة "مستشير": مسودة النشرة الإعلامية، "أسهم مؤسسة مستشير"، 2025، ص. 04.

² الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، <https://www.facebook.com/moustachir>

2. نشأتها:

تقدم المؤسسات الناشئة حل يعالج مشكلة ما، كذلك هو الحال بالنسبة لمؤسسة "مستشير" التي تجسدت نتيجة لغياب ثقافة الاستشارة في الجزائر وهو ما لاحظته مؤسسي الشركة¹. وعليه نشأت "مستشير" Moustashir من منطلق الدور المهم الذي تلعبه الاستشارات في نجاح المشاريع حيث تربط بين مجموعة من المستشارين والخبراء بالشركات التي تبحث عن الاستشارات²، وفيما يلي أبرز المحطات التي مرت بها "مستشير"

الشكل رقم 07: مراحل تطور مؤسسة "مستشير"



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على <https://2h.ae/nNnl>

¹ مقابلة مع السيد خير الدين بولفعة، المدير العام لمؤسسة "مستشير"، بمقر مؤسسة "مستشير"، بتاريخ 12 ماي 2025، برج الكيفان، الجزائر.
² وكالة الأنباء الجزائرية، "بورصة الجزائر: بداية تداول أسهم شركة "مستشير" الناشئة"، <https://2u.pw/4H5yq>، تاريخ الاطلاع 03 ماي 2025.

يظهر المخطط أعلاه أن الإطلاق الرسمي لمؤسسة "مستشير" كان في 10 ديسمبر 2022 وقد مر بثلاث

مراحل:

1. إجراء لقاء للاتفاق حول إطلاق منصة خاصة بمستشير؛
 2. في 09 جوان 2020 تم التأسيس القانوني للشركة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة SARL برأس مال 100.000 دج؛
 3. فتح مقر "مستشير" بين عكنون "الجزائر العاصمة"؛
- تحصلت مستشير بعدها بفترة وجيزة على علامة "مؤسسة ناشئة" من قبل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بتاريخ 29 ديسمبر 2022.
- وفي 16 أوت 2023 تم تغيير الشكل القانوني للشركة بتحويلها إلى شركة المساهمة البسيطة SPAS ورفع رأسمالها إلى 20.000.000 دج، وهو ما سمح بتوسيع نشاط الشركة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن شركة المساهمة البسيطة SPAS تعتبر بمثابة شكل قانوني جديد، مخصص فقط للشركات الناشئة الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"، كما يتميز هذا النوع الجديد بكونه أقل تعقيد نظرا لعدم اشتراطه حد أدنى للشركاء حيث يمكن أن تنشأ بشخص واحد أو أكثر كما أنها لا تشترط حد أدنى لرأس المال، والشركاء فيها يملكون أسهم وليس حصص¹.

ومن بين الأعمال التي قامت بها مؤسسة "مستشير" منذ إنشائها ما يلي:

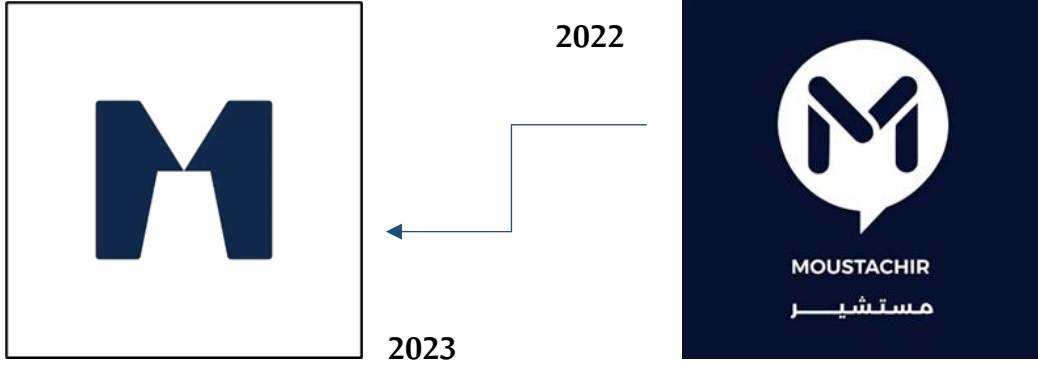
- الاستثمار بنسبة 35.5% في إنشاء مؤسسة SARL YINVESTI للتمويل التسهلي التي تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر برأس مال 40.000.000 دينار جزائري كأحد الآليات البديلة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، وقدرت قيمة المردودية المالية لمؤسسة "مستشير" بنسبة 22.87% من عائد الأموال الخاصة².

بناء على ذلك تم تغيير الهوية البصرية الخاصة بشركة مستشير Moustachir والشكل الآتي يوضح

ذلك:

² الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، مرجع سابق.

الشكل رقم 08: شعار مؤسسة "مستشير"



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الصفحة الرسمية لمؤسسة Moustachir <https://www.facebook.com/moustachir>

علاوة على ذلك قامت "مستشير" بـ

- المشاركة في صالون GITEX في أكتوبر 2023 بدبي الذي سمح باكتشاف فرص الدخول إلى الأسواق العربية على رأسها سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، حيث تم تأسيس عقد الشراكة واعتماد ممثلين رسميين للعمل على إطلاق المنصة، إضافة لذلك تعمل "مستشير" على توسيع نطاق خدماتها لتشمل دولة قطر¹؛
 - تغيير الشكل القانوني للشركة من شركة ذات مساهمة بسيطة إلى شركة ذات أسهم SPA، بدخول خمس 05 مشاركين جدد، 03 أشخاص طبيعيين و02 أشخاص معنوية.
- هذا النوع من الأشكال القانونية (SPA) هو الذي يسمح للشركات الناشئة بدخول بورصة الجزائر وتداول الأسهم فيها، حيث يشترط أكثر من 07 أعضاء مساهمين في الشركة.

¹ خير الدين بولفعة، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أنواع الخدمات التي تقدمها مؤسسة "مستشير"

تتيح مؤسسة "مستشير" فرصة اللقاء والحصول على استشارات وتكوينات من قبل شخصيات فاعلة في مختلف المجالات، إضافة لتقديم مجموعة خدمات أخرى في مجال: التجارة الإلكترونية، التوصيل والدفع الإلكتروني، استشارات اقتصادية ومالية، قانونية تقنية تكنولوجية، استشارات رواد أعمال المؤسسات الناشئة، التصدير والاستيراد، صناعة المحتوى والتسويق الرقمي، الهندسة المعمارية والمدنية، فلاحية تعليمية ولغوية إعلامية وفنية، اجتماعية وأسرية¹.

الشكل رقم 09: خدمات "مستشير"



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الصفحة الرسمية لمؤسسة مستشير <https://www.facebook.com/moustachir>

¹ موقع مؤسسة "مستشير" <https://moustachir.dz/ar> ، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2025.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه إضافة إلى تقديم الاستشارات بنوعها الحضورية واستشارات عن بعد، تتولى "مستشير" عرض خدمات متنوعة وفق ما يلي:

- "مستشير كوم" Moustachir Com: تتولى هذه الخدمة تغطية جميع احتياجات الاتصال والتسويق والبرمجة؛
- أكاديمية مستشير Moustachir Academy: تتولى هذه الخدمة تقديم دورات تدريبية وحصص تكوينية رفقة مدربين ذوي كفاءة عالية في مختلف المجالات التي تم ذكرها سابقا؛
- حزمة الربحية Pack Rentabilité: عبارة عن خدمة موجهة إلى الشركات الكبرى، حيث تعمل على تقديم أفضل الحلول القانونية لتدنية التكاليف الجبائية¹؛

إضافة إلى ما سبق تقدم "مستشير" Moustachir:

- خدمة "إدارتك" Idaratech: التي تهدف من خلالها إلى القيام بالنيابة عن أصحاب المؤسسات الذين تتعامل معهم، بكل الإجراءات الإدارية والقانونية، ويشمل ذلك تمثيلهم لدى الإدارات المعنية لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، ويتم ذلك عن طريق منح "مستشير" صفة التوكيل Procurator من قبل أصحاب المشاريع التي تخول لها القيام بما يلي:
- استخراج التسمية للشركة؛
- تحرير القانون الأساسي؛
- استخراج السجل التجاري؛
- دفع الملف الجبائي².

وبهذا تكون "مستشير" قد ساهمت في تخفيف العراقيل الإدارية التي قد تواجه صاحب المؤسسة في بداية إطلاقها، وهو ما يدفع للتركيز على تحسين أداء المشروع بشكل أكبر. يضاف إلى جملة الخدمات المذكورة سابقا خدمة "توطين المؤسسات" domiciliation ويقصد به إنشاء مقر اجتماعي للشركة أو ما يسمى بالعنوان التجاري، وهو عبارة عن عقد إيجار يبرم لدى الموثق بموجب القانون عادة ما تتجاوز 06 أشهر.

¹ مؤسسة "مستشير"، مرجع سابق، ص 08.

² هشام هواجي عضو مجلس الإدارة، "خدمة Idaratech"، موقع فايسبوك، تاريخ النشر 08 ماي 2025، <https://2u.pw/Y31ad>.

تسمح خدمة التوطين بالحصول على عنوان وسجل تجاري فعلي للشركة، مع خفض تكلفة الإيجار، كما تفضي إلى توسيع شبكة العلاقات مع مختلف المؤسسات¹.

المطلب الثالث: الإنجازات التي حققتها مؤسسة مستشير

تمكنت "مستشير" من اكتساب سمعة طيبة لدى متابعيها وبيئة الأعمال في الجزائر وذلك من خلال التفاعل المعتبر في مواقع التواصل الاجتماعي، والمشاركة في مختلف الأحداث والصالونات الوطنية والدولية.

كما أبرمت مستشير عدة اتفاقيات مع مؤسسات كبيرة ومتوسطة في إطار قانون الابتكار المفتوح واتفاقيات أخرى مع هيئات عمومية وخاصة في مجال التعاون بين الطرفين وتقديم خدمات الاستشارة من قبل المؤسسة، وقد بلغ عددها الكلي 17 اتفاقية لغاية 20 مارس²، وفيما يلي أبرز هذه الاتفاقيات

الجدول رقم 08: أبرز الاتفاقيات التي أبرمتها "مستشير" Moustachir

الخدمة المقدمة	اسم المؤسسة	
مسؤول عن تقديم أفضل الحلول الرقمية لتسيير الموارد البشرية	POINTILI	01
فريق الابتكار في سلطنة عمان تعمل على تقديم حلول مبتكرة لتحقيق التحول الرقمي	SHIFT.INFO	02
المدرسة الرائدة في إدارة الأعمال بالجزائر	MDI	03
حاضنة أعمال بالجزائر	BBCM	04
ورشات تدريبية للطلبة في مختلف المجالات	نادي تكوين الكفاءات CFC	05

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الصفحة الرسمية لمؤسسة مستشير <https://www.facebook.com/moustachir>

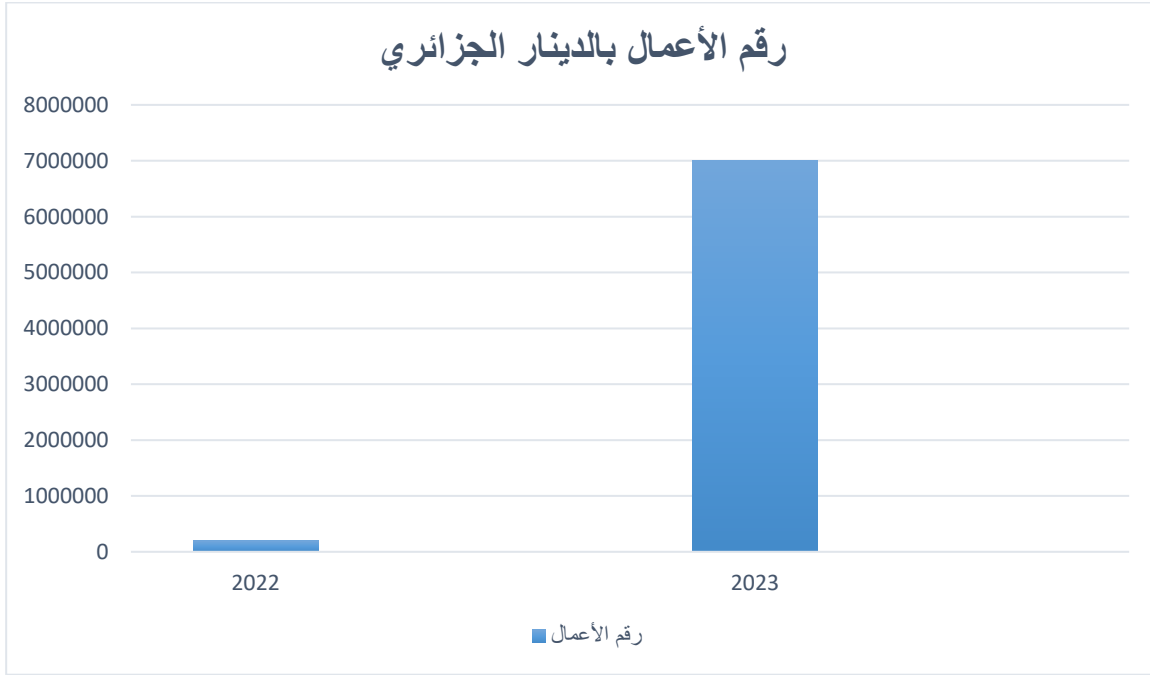
¹ الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، مرجع سابق.

² خير الدين بولفعة، مرجع سابق.

1. الأداء المالي:

تتمتع "مستشير" بالاستقلالية المالية، حيث أنها غير مديونة لدى أي مؤسسة مالية وهو ما يعني أنها اعتمدت مبدأ التمويل الذاتي في مرحلة الإنشاء، وبالتمتعن في مقدار رأس مال الشركة الذي قدر بـ 10.000.000 دج عند بداية النشاط، يتبين أنه رقم متواضع مقارنة بنسبة التمويل الكبيرة التي تحتاجها المؤسسات الناشئة في مرحلة انطلاقها. وفي سنة 2023 شهد رقم أعمال "مستشير" ارتفاعا مميّزا بلغ 7.000.000 دينار جزائري مقارنة مع سنة 2022، وبنتيجة صافية قدرت بـ 59% من رقم الأعمال، ومع دخول الأسواق العربية من المتوقع تحقيق رقم أعمال مضاعف خلال السنوات القادمة¹.

الشكل رقم 10: رقم أعمال "مستشير" Moustachir خلال سنة 2023-2022



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

يعكس مخطط الأعمدة أعلاه الزيادة السريعة والكبيرة التي حققتها مؤسسة "مستشير" خلال سنة 2023 مقارنة مع سنة 2022، حيث ارتفع رقم الأعمال إلى 7.000.000 دينار

¹ مؤسسة "مستشير"، مرجع سابق، ص 12.

جزائري، وهو مؤشر إيجابي يدل على أن المؤسسة حققت نموا ملحوظا يعكس تطور نشاط المؤسسة وبداية توسعها.

2. إدراج "مستشير" في بورصة الجزائر:

تحصلت "مستشير" على التأشيرة لطرح أسهمها في بورصة الجزائر في 23 أكتوبر 2024، وفي تاريخ 01 ديسمبر 2024 تم الاكتتاب العام في البورصة، ليتم بعدها بمدة قصيرة الإدراج الرسمي للمؤسسة في بورصة الجزائر في جانفي 2025¹.

■ تداول أسهم "مستشير" في البورصة:

يتم تداول أسهم مؤسسة مستشير في سوق القيم المنقولة فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببورصة الجزائر SGBV عن طريق الوسيط في عمليات البورصة المعتمدين من قبل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB، وذلك مباشرة بعد إدراج الأسهم في التسعيرة الرسمية، هذه الأخيرة تحدد سعر الإدراج الأول وكيفية التداول على هذه الأسهم من قبل شركة بورصة الجزائر SGBV وذلك قبل 15 يوم على الأقل من تاريخ جلسة التداول الأولى، وبعدها يمكن لجميع المكتتبين البدء في عملية التداول بعرض أسهمهم للبيع والشراء في سوق القيم المنقولة².

■ شراء أسهم "مستشير":

دخول مؤسسة "مستشير" للبورصة سمح بتداول أسهمها وتوسيع نطاق أعمالها، حيث سمحت لمختلف المتعاملين بشراء الأسهم، مع تحديد قسيمة الشراء وفق ما يلي:

الفئة الأولى: موجهة للأشخاص الطبيعيين

الاستثمار في شراء أسهم مؤسسة مستشير متاح لكل شخص يملك الجنسية الجزائرية، وقد تم تخصيص 40% من عدد الأسهم المعروضة لمكتتبي هذه الفئة، أي 50.000 سهم، كما حدد عدد الأسهم الممكن شراؤها لكل مكتتب بـ 10 أسهم كحد أدنى.

¹ خير الدين بولقعة، مرجع سابق.

² "مؤسسة مستشير": مسودة النشرة الإعلامية، مرجع سابق، ص. 03.

شهدت هذه الفئة توافد كبير على عملية بيع أسهم مستشير، حيث تجاوزت ست أضعاف الحصة الموجهة للأشخاص الطبيعيين، ما جعل العملية تتوقف مراعاة لحصص الفئات المتبقية¹.

الفئة الثانية: موجهة للعمال والمستشارين والمتعاقدين مع مؤسسة مستشير خصّصت لهم نسبة 20% من عدد الأسهم المعروضة وبالتحديد 25.000 سهم للموظفين والمتريصين والمستشارين والمتعاقدين مع مؤسسة مستشير، مع الحفاظ على نفس عدد الأسهم الممكن شرائها لكل مكتب (10) أسهم.

الفئة الثالثة: الأشخاص المعنويين أي المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تم تخصيص 40% من عدد الأسهم المعروضة، وبالتحديد 50.000 سهم للمكاتب من فئة الأشخاص المعنويين، حيث يمثلون كل من المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري، مع تقييد عدد الأسهم الممكن شرائها والتي قدرت بـ 10 أسهم. وحسب ما ذكره يوسف بوزنادة رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تم بيع الأسهم المعروضة لصالح 306 مكتب، منهم 257 شخص طبيعي و29 موظف ومستشار لدى مؤسسة "مستشير" إضافة إلى 20 شخص معنوي². ما يلاحظ هنا أنه تم تقييد أسهم الشراء لكل مكتب في جميع الفئات بنفس العدد، حيث قدر بـ 10 أسهم، في حين تباين عدد الأسهم المعروضة للشراء بالنسبة للفئة الثانية مقارنة مع الفئة الأولى والثالثة وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، مرجع سابق.
² وكالة الأنباء الجزائرية، بورصة الجزائر: إدراج الشركة الناشئة مستشير الثلاثاء المقبل، <https://2u.pw/4H5yq>، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2025.

الجدول رقم 09: توزيع الأسهم المعروضة حسب كل فئة

الفئة	نسبة الأسهم المعروضة
الأشخاص الطبيعيون	40%
الموظفين والمستشارين والمتعاقدين	20%
الأشخاص المعنويون	40%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المراجع السابقة

حسب تقرير البورصة بلغت نسبة الأسهم المحجوزة 35.33% بتاريخ 12 ديسمبر 2024، لترتفع هذه النسبة إلى 88.67% بتاريخ 19 ديسمبر 2024. صاحب ارتفاع نسبة الأسهم المحجوزة، ارتفاع في سعر السهم بنسبة 3.95% ليصبح سعره مقدر بـ 790 دج وذلك بعد 12 يوم من الإدراج في البورصة¹، ويعكس هذا الارتفاع زيادة الطلب والإقبال من قبل المتعاملين على الاستثمار في أسهم "مستشير" moustachir.

3. تأثير دخول "مستشير" البورصة على بيئة الأعمال في الجزائر:

يمكن القول إن دخول "مستشير" إلى البورصة سيساهم في تفعيل بيئة الأعمال في الجزائر، وهذا يقترن بتنشيط دور البورصة كون ذلك يعتمد على عدد الشركات المدرجة لزيادة فرص الاستثمار وتحسين النظام البنكي.

ومن جهته أشاد رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها " بنجاح عملية الاكتتاب الخاصة بمؤسسة "مستشير"، حيث بلغ عدد الأسهم المطلوبة 149615 سهم مقابل 125000 سهم مطروحة للبيع. تم توزيع هؤلاء المكتتبين على 45 ولاية، على رأسها الجزائر العاصمة التي احتلت المرتبة الأولى بـ 39453 سهما عن طريق 71 مكتب أي بنسبة 31.56% من مجموع الأسهم المباعة.

¹ الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، مرجع سابق.

وجاءت في المرتبة الثانية ولاية بجاية ب 24725 سهم اشتراها خمسة مكتتبين أي ما يمثل 19.78% من إجمالي الأسهم، متبوعة بولاية سطيف ب 14 ألف و 204 سهم طلبه 11 مكتتبا، مسجلة بذلك 11,36% من المجموع الكلي للأسهم المباعة¹.

وحسب ما أفاد به المدير العام لمؤسسة "مستشير" أن تفعيل دور البورصة كان ضمن الأهداف المسطرة لذلك، والتي من شأنها تحفيز المؤسسات الاقتصادية وبقية الشركات الناشئة على الإدراج في البورصة، وهو ما سينعكس على مستوى بيئة الأعمال في الجزائر دوليا².

وعلى العموم فإن الإضافة التي تقدمها "مستشير" لبيئة الأعمال الجزائرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- دخول مؤسسة "مستشير" إلى البورصة سيساهم في تنشيط السوق المالي الجزائري، من خلال فتح المجال أمام الشركات الكبرى وصناديق الاستثمار للاستثمار في الجزائر؛
- فتح آلية جديدة لتمويل الشركات الناشئة والمصغرة وحتى الكبيرة في الجزائر، حيث ستكون مصدر قيم لتوفير الاحتياجات الاستثمارية للشركة؛
- الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في البورصة معفي من الضريبة على الأرباح³.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق.

² قناة Bluegreen Business مداخلة مسؤول المشاريع بالحاضنة في قناة النهار حول الشركة البسيطة وكيف تساهم في الاقتصاد الوطني. يونيو، 02 جانفي 2022، <https://linkshortcut.com/UDPEJ>.

³ الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، مرجع سابق.

المبحث الثاني: دور مؤسسة "مستشير" في استحداث مناصب الشغل في الفترة 2025-2022

يحاول هذا المبحث تحليل مساهمة عدد المتعاملين في المؤسسة، اعتمادا على المعطيات المقدمة من قبل المدير العام لمؤسسة "مستشير"، وذلك انطلاقا من سنة 2022 التي مثلت بداية نشاط المؤسسة بصفة رسمية إلى غاية أبريل 2025، حيث سمحت هذه المدة الزمنية بتتبع مسار المؤسسة وإمكانية تقييم مساهمتها في تنشيط سوق العمل.

المطلب الأول: تطور عدد المتعاملين في مؤسسة "مستشير"

تجدر الإشارة إلى أن التعرف على مدى مساهمة "مستشير" في استحداث مناصب العمل سيكون قائما على عدد المتعاملين في المؤسسة، ويقصد بهم الأطراف الذين تربطهم علاقات عمل مع المؤسسة، سواء كانوا موظفين شركاء أو مستثمرين.

وبالنسبة لمؤسسة "مستشير" فإن تصنيف المتعاملين ينقسم حسب طبيعة العمل وفق الأنماط

الآتية:

- العمال
- المستشارين
- المتعاقدين
- المساهمين
- المتربصين

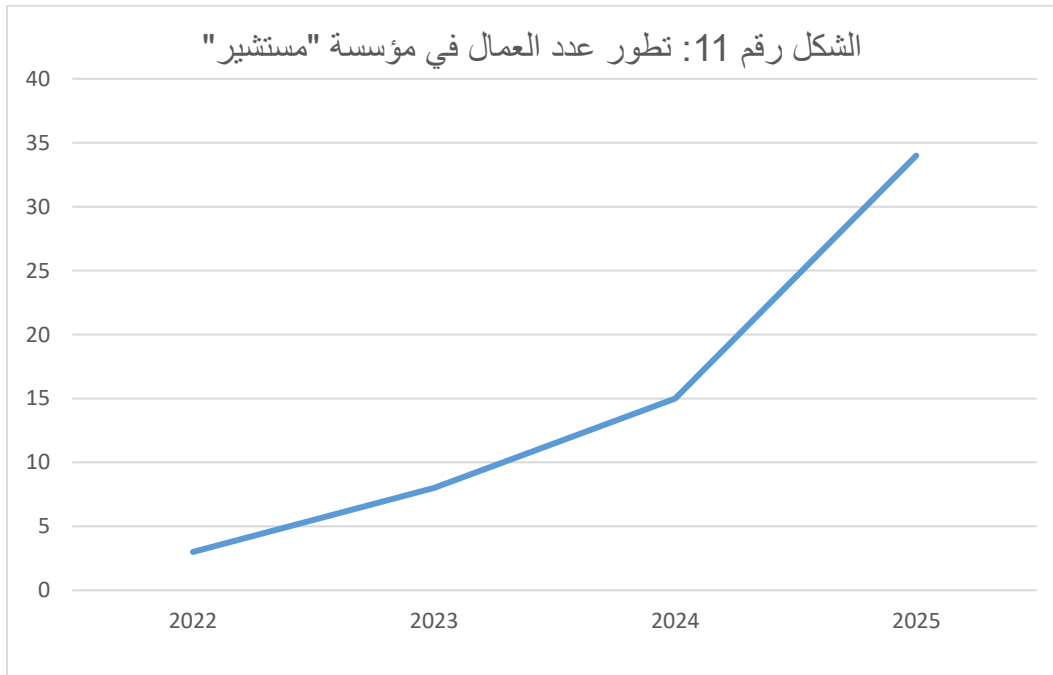
وعليه سيتم تمثيل البيانات المتعلقة بكل فئة بالاعتماد على طريقة العرض الجدولي مع الاستعانة بالأشكال البيانية، ومن ثم التحليل الكيفي المتمثل في التعليق على الجداول لتقييم البيانات واستخلاص أهم النتائج.

1. بالنسبة لعدد العمال:

الجدول رقم 10: تطور عدد العمال في مؤسسة "مستشير"

السنة:	تعداد العمال:
2022	03
2023	08
2024	15
2025	34

المصدر: المدير العام لمؤسسة "مستشير"



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعطيات السابقة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الموظفين في مؤسسة "مستشير" بدأ بثلاث (03) عمال مثلوا المؤسسين الرسميين للشركة، خلال سنة 2023 زاد عددهم بخمس (05) عمال، ليصبح عددهم 15 عاملاً سنة 2024 و34 عاملاً سنة 2025.

وبالنظر في هذه الأرقام يتبين أن زيادة عدد العمال خلال هذه السنوات كانت محتشمة مقارنة مع رقم أعمال الشركة، وهو ما يمكن تفسيره بأن "مستشير" Moustachir اعتمدت على فريق صغير في إنشاء الشركة، نظرا لكونها مؤسسة حديثة النشأة تركز على النمو وتسعى لتقليل التكاليف.

2. عدد المستشارين في المؤسسة:

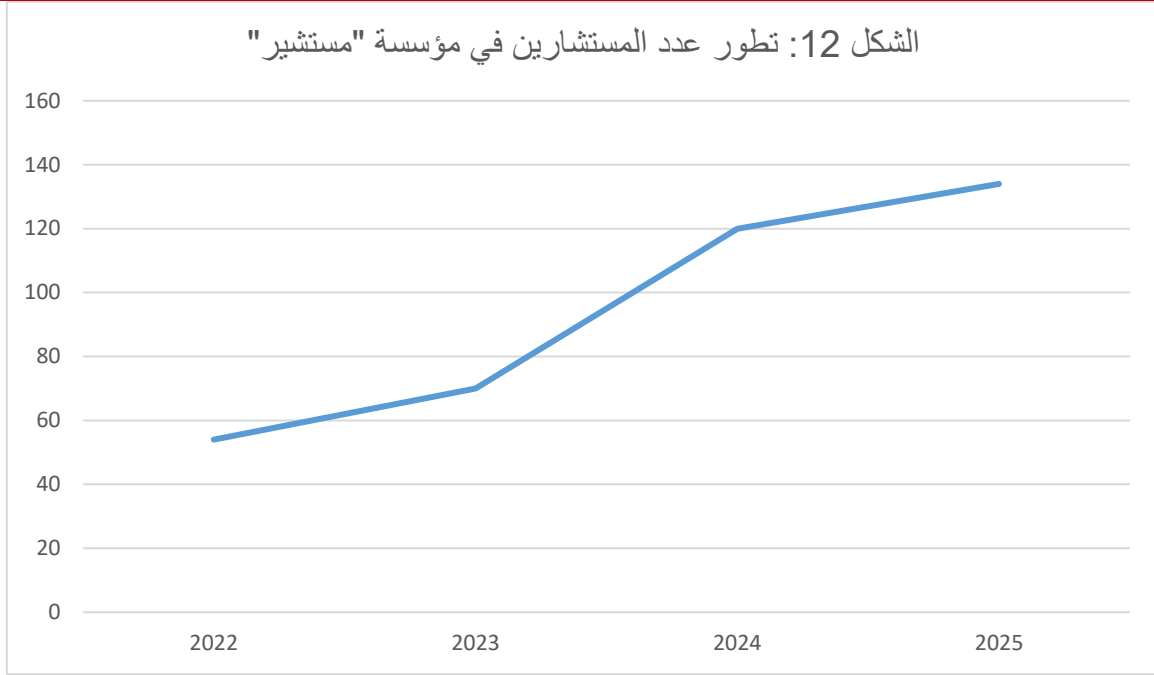
تمت الإشارة سابقا من خلال التعريف بمؤسسة مستشير أنها قائمة على تقديم الاستشارة، من قبل مجموعة من المستشارين المختصين في مجالات متنوعة، ويقصد بهم الجهات التي تتولى تقديم التوجيهات بناء على خبرة متخصصة.

هذه العلاقة هي نتاج علاقة عمل بين المؤسسة وعملائها المستشارين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم 11: تطور عدد المستشارين في مؤسسة "مستشير"

السنة:	تعداد المستشارين
2022	54
2023	70
2024	120
2025	134

المصدر: المدير العام لمؤسسة "مستشير"



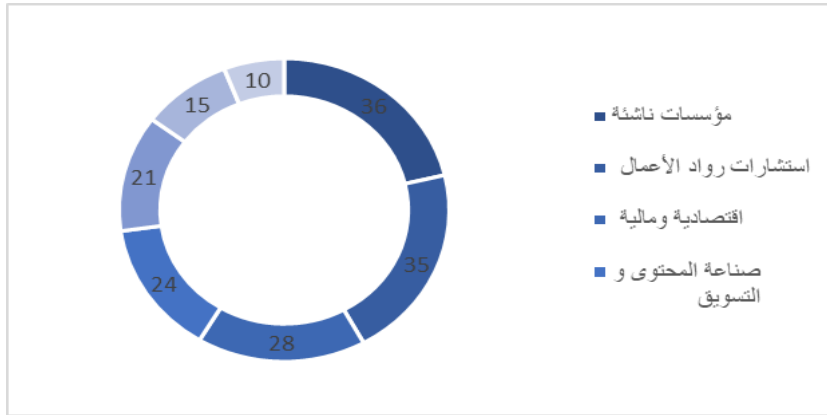
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

يتضح من خلال ما سبق أن عدد المستشارين شهد تطورا ملحوظا، حيث انتقل من 54 مستشار سنة 2022، إلى 134 مستشار سنة 2025، في حين كان الفارق الكبير بين عدد المستشارين ما بين سنتي 2023 و2024 بـ 50 مستشارا.

وبالتمعن في هذه الأرقام ومقارنتها مع تعداد العمال في المؤسسة (مذكور سابقا)، يظهر بأن مؤسسة "مستشير" اعتمدت منذ مراحلها الأولى على عدد معتبر من المستشارين، على خلاف ما كان في عدد العمال في نفس الفترة (03 سنة 2022).

وهو ما يمكن إرجاعه لطبيعة الخدمة المقدمة من قبل المؤسسة، وهي خدمة الاستشارة، ما يفرض عليها التركيز على زيادة عدد المستشارين في مختلف المجالات لرفع أداء المؤسسة، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم 13: توزيع عدد المستشارين حسب أبرز ميادين الاستشارة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الموقع الرسمي لمستشير <https://linkshortcut.com/nXBIA>

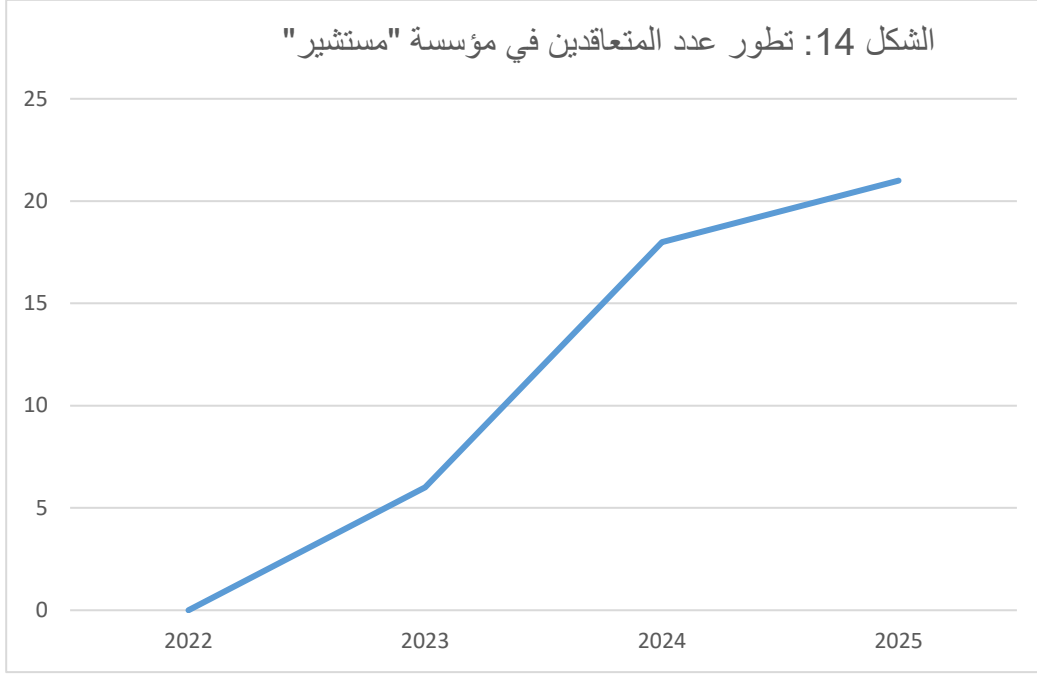
يظهر من خلال الشكل أعلاه أن أكبر عدد من الاستشارات التي تقدمها مؤسسة مستشير كانت في مجال المؤسسات الناشئة بـ 36 مستشار، تليها فيما بعد استشارات رواد الأعمال بـ 35 مستشار، بينما استحوذ مجال الاقتصادية والمالية 28 مستشار، أما بخصوص مجال صناعة المحتوى والتسويق فقدّر عدد المستشارين فيه بـ 24 مستشار، في حين بلغ عدد المستشارين في المجال التعليمي واللغوي 21 مستشار، يليه المجال القانوني بـ 15، والمجال الإعلامي والفني بـ 10 مستشارين.

3. المتعاقدين: مثلوا الجهات التي تعاقدت معهم مؤسسة مستشير بإبرام جملة من الاتفاقيات

الجدول رقم 12: تطور عدد المتعاقدين في مؤسسة "مستشير"

السنة	تعداد الاتفاقيات
2022	00
2023	06
2024	18
2025	21

المصدر: المدير العام لمؤسسة "مستشير"



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

في سنة 2022 لم تبرم مؤسسة "مستشير" اتفاقيات من هذا النوع، ويرجع السبب في ذلك لحدثة نشاط المؤسسة في تلك الفترة، في حين أبرمت ست (06) اتفاقيات سنة 2023، وخلال سنة 2024 تطور هذا العدد ليصبح 18 اتفاقية و21 اتفاقية سنة 2025، ويعكس ذلك اهتمام المؤسسة بتوسيع شبكة علاقاتها لتوسيع خدماتها.

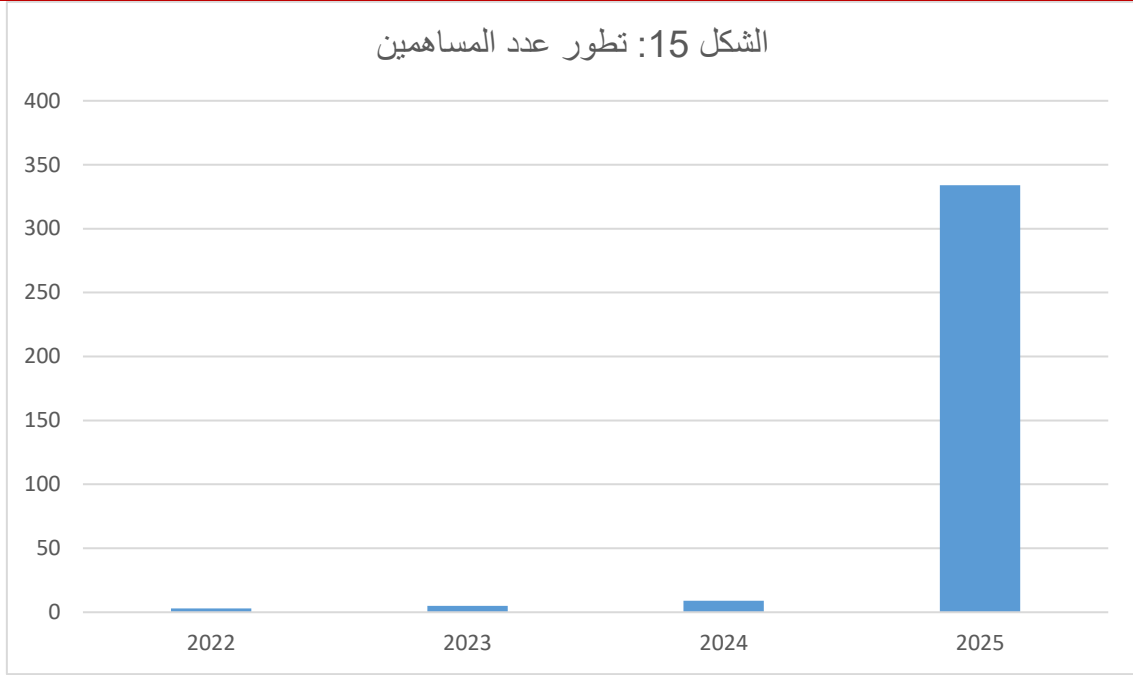
4. المساهمين:

يتعلق عدد المساهمين بالشركاء الفاعلين فالمؤسسة إضافة إلى المؤسسين لها، جاء تعدادهم كالتالي:

الجدول رقم 13: تطور عدد المساهمين في "مؤسسة مستشير"

عدد المساهمين	السنة
03	2022
05	2023
09	2024
334	2025

المصدر: المدير العام لمؤسسة "مستشير"



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

يظهر من خلال هذا الجدول أن تعداد المساهمين في المؤسسة سنة 2022 بلغ ثلاث (03) مساهمين، بينما ارتفع هذا العدد خلال باقي السنوات ليصل إلى 334 مساهما سنة 2025، ما يفسر الارتفاع الكبير لعدد المساهمين خلال هاته السنة (2025) هو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الذي كان في 2024، حيث تحولت من شركة ذات مساهمة بسيطة SPAS إلى شركة ذات أسهم SPA، هذا النوع من الأشكال القانونية سمح بفتح المجال أمام المساهمين للاستثمار في أسهم الشركة من خلال طرح أسهمها للتداول في بورصة الجزائر، وهو ما جعل عدد المساهمين يرتفع.

5. المتريصين:

إضافة لكل ما سبق تقدم "مستشير" خدمة الدورات والحصص التدريبية من قبل مجموعة من الأساتذة ضمن قائمة المستشارين، والتي تضمن ما يلي:

- تكوينات بكفاءة عالية؛
- شهادات مشاركة؛
- وسط مريح لتلقي المعلومة¹

¹ الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، مرجع سابق.

ما يعني أن "مستشير" تقدم مساهمة ضمنية في تأهيل الأشخاص لسوق العمل من خلال إجراء تربيصات ميدانية.

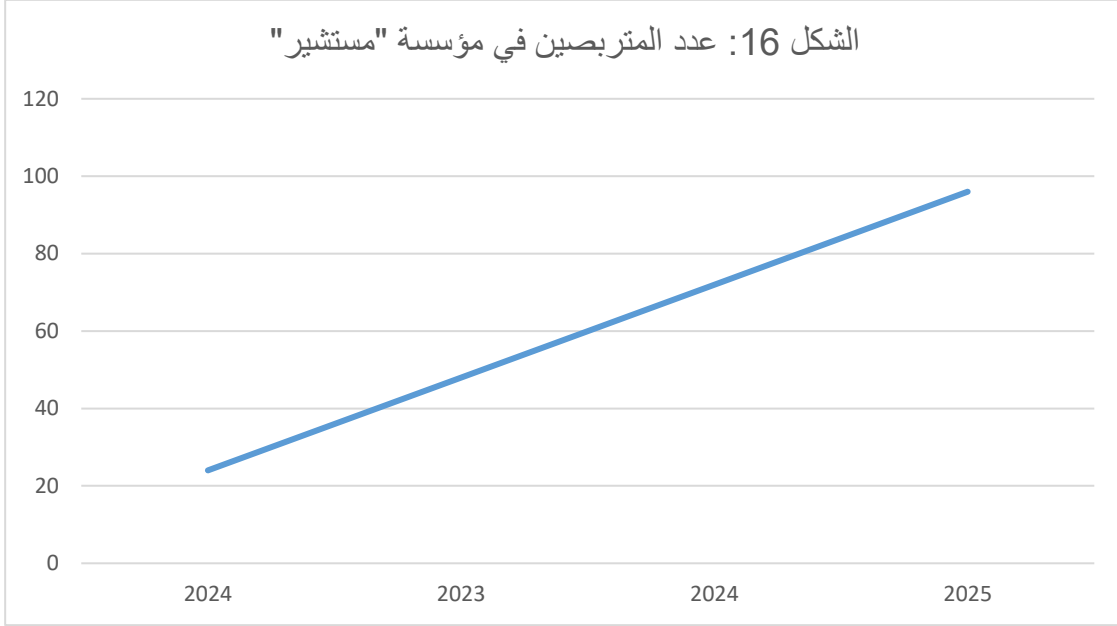
وتجدر الإشارة في هذا السياق أن مدة التربيص الذي تمنحه مؤسسة "مستشير" هي ثلاث (03) أشهر لكل ست (06) أشخاص¹، وعليه جاء تعداد المتربصين خلال كل سنة حسب ما يلي:

الشكل رقم 14: تطور عدد المتربصين في مؤسسة "مستشير"

السنة	تعداد المتربصين
2022	24
2023	48
2024	72
2025	96

المصدر: المدير العام لمؤسسة "مستشير"

¹ خير الدين بولفعة، مرجع سابق.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

ما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق أن "مستشير" moustachir أشرفت على تقديم التربصات الميدانية منذ بداية نشاطها، أي بدءا من سنة 2022، حيث بلغ عدد المتربصين خلال هذه السنة 24 متربصا في حين بلغ العدد الإجمالي 96 متربصا سنة 2025. وبالنظر في تعداد المتربصين الذي اعتمده المؤسسة (06 متربصين كل 03 أشهر) يتبين أن "مستشير" حددت عدد قليل من المتربصين ويمكن إرجاع ذلك إلى تعدد مجالات التربص التي تتيحها المؤسسة، ما يجعل تواجد المتربصين في ميدان واحد يقل.

المطلب الثاني: تقييم النتائج

بناء على ما تم عرضه بخصوص تحليل تطور عدد المتعاملين في مؤسسة "مستشير" خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2022 إلى غاية سنة 2025 يتضح أن تزايد عدد المتعاملين في المؤسسة يختلف باختلاف طبيعة نشاطهم، ومدى حاجة المؤسسة لهم، حيث نجد أن تعداد المستشارين كان يفوق عدد العمال بفارق كبير كل سنة، فعلى سبيل المثال في سنة 2022 سجلت المؤسسة 54 مستشارا مقابل ثلاث (03) عمال، أي بفارق 51 مستشارا، وفي سنة 2023 ارتفع عدد المستشارين إلى 70 مستشارا مقابل ثماني (08) عمال، أي بفارق 62 مستشارا (متعامل).

وبالتالي يتبين أن تركيز مؤسسة "مستشير" كان موجها نحو فئة المستشارين أكثر من فئة العمال، وهذا ما يعكس طبيعة الخدمة المقدمة من قبل المؤسسة (خدمة الاستشارات).

من ناحية أخرى عند التمعن في مختلف أشكال المتعاملين يتضح أنها لا تخضع جميعها لمناصب عمل دائمة مثلما هو الحال مع المتعاقدين وإنما يقترن وجودها بنوعية الشراكة القائمة بين المؤسسة والجهة المتعاقدة. أما بالنسبة للمتربصين فهم بالأساس يخضعون لفترة تربص معينة والمؤسسة لا تضمن لهم التشغيل فيما بعد.

بالتالي تبقى مساهمة هذا النوع من المتعاملين نسبية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المؤسسة الناشئة كونها تندرج ضمن القطاع الخاص، تسعى لزيادة الإنتاجية وتحقيق الربح، وهو ما يجعلها تعتمد في ذلك على أشكال مختلفة من المتعاملين بما يتماشى مع متطلباتها وتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية لمؤسسة "مستشير" Moustachir

مستشير Moustashir وكأي مؤسسة ناشئة تعتمد في دراسة التوقعات المستقبلية على قياس الأداء المالي بالدرجة الأولى، كونه يعتبر دليل على نمو المؤسسة وتطورها. ومن جهة أخرى ونظرا لدخول "مستشير" البورصة سيتم النظر في تأثير زيادة عدد المساهمين على مستقبل على بيئة الأعمال في الجزائر.

1. الأداء المالي:

بناء على ذلك سيتم عرض جدول التوقعات المالية خلال السنوات القادمة (2026-2027-2028) بالاعتماد على الأداء المالي الذي يسبق هذه السنوات.

الجدول رقم 15: الأداء المالي لسنة 2024

السنوات	2024
الناتج الإجمالي للاستغلال	517610000
رقم الأعمال	103522000
النتيجة الصافية	6539000
التدفقات النقدية	21000000

المصدر: مؤسسة "مستشير" مسودة النشرة الإعلامية، أسهم مؤسسة مستشير، 2025، ص.14.

الجدول رقم 16: التوقعات المالية 2025-2028

السنوات	2025	2026	2027	2028
الناتج الإجمالي للاستغلال	602641000	697888250	9665890150	1467430266
رقم الأعمال	120528000	139577650	193317803	293486053
النتيجة الصافية	24015200	35320350	69771703	159896523
التدفقات النقدية	38476200	50368850	84820203	174945023

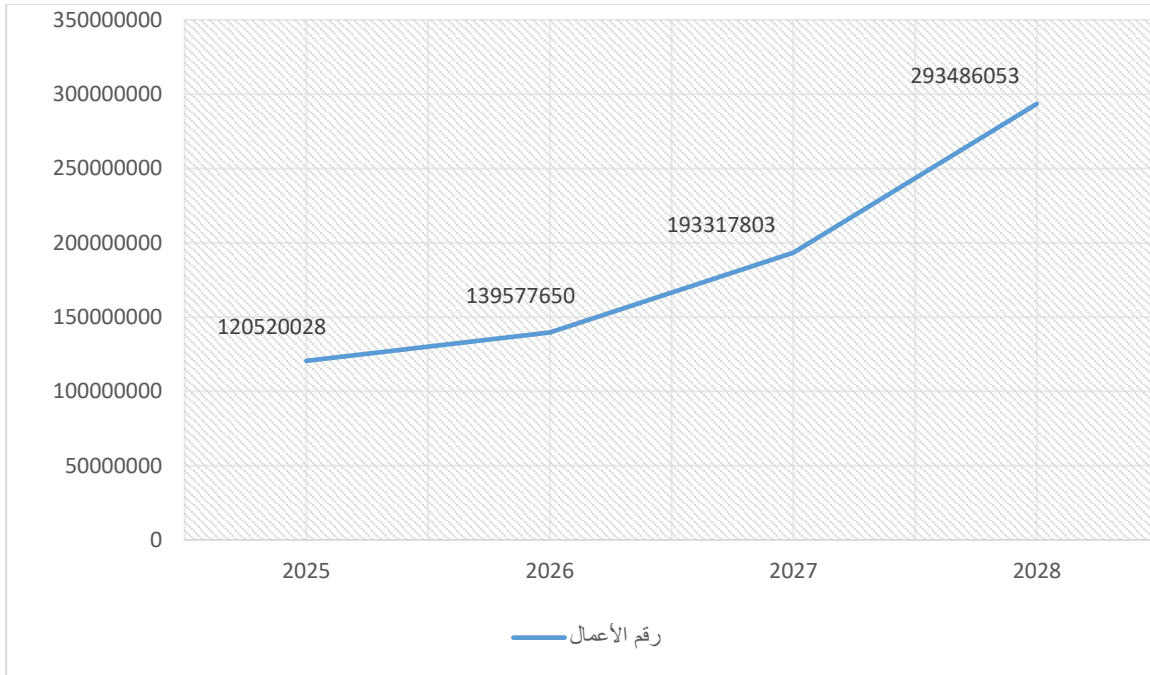
المصدر: مؤسسة "مستشير": مسودة النشرة الإعلامية، أسهم مؤسسة مستشير، 2025، ص.14.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن التوقعات المالية للمؤسسة جاءت متعلقة بالنتائج الإجمالية للاستغلال كونه يساعد في تقييم مدى قدرة المؤسسة في تحقيق نموذج أعمالها، فكلما كان الناتج الإجمالي للاستغلال مرتفعا كلما كان ذلك دليل إيجابي على تحقيق الأرباح وتغطية التكاليف، وهو ما تعكسه الأرقام المبينة في الجدول.

إلى جانب الناتج الإجمالي للاستغلال، تلعب النتيجة الصافية والتدفقات النقدية دورا بارزا في قياس الأداء المالي للمؤسسة، حيث شهدت هي الأخرى زيادة ملحوظة طيلة المدة الزمنية المحددة. إجمالاً يمكن التنبؤ بأن مؤسسة "مستشير" ستشهد تطورا إيجابيا في الأداء المالي، وهو ما يمكن إرجاعه لتوسع نشاط المؤسسة وفتح المزيد من فرص الاستثمار في أسهم "مستشير" Moustachir ما يعكس نجاحها واستمراريتها.

الشكل رقم 17: رقم الأعمال المتوقع لمؤسسة "مستشير" خلال 2025-2028

(بالدينار الجزائري)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

يتضح من خلال المنحنى أعلاه أن توقعات رقم أعمال "مستشير" Moustachir ستشهد منحنى تصاعديا بداية من السنة الحالية (2025)، مع مواصلة الارتفاع بشكل تدريجي إلى أن يصل رقم أعمالها 139577650 سنة 2026، و193317803 سنة 2027، و293486053 دينار جزائري بحلول سنة 2028.

وتعكس هذه الرؤية طموح مؤسسة مستشير لمواصلة النمو وتحقيق المزيد من الأرباح تزامنا مع نظرتها المستقبلية في دخولها الأسواق العربية لتصبح أكبر منصة استشارات في العالم العربي، على رأسها قطر والسعودية.

2. زيادة عدد المساهمين:

تعمل مؤسسة مستشير على توسيع شبكة علاقاتها من خلال العمل على جذب أكبر عدد من المساهمين، وإشراك الكفاءات الجزائرية للمساهمة في نشر ثقافة الاستشارة في الجزائر، وهو الأمر الذي لوحظ مع دخول المؤسسة بورصة الجزائر وتحولها من شركة مساهمة بسيطة SPAS إلى شركة ذات أسهم SPA، حيث وصل عدد المساهمين وفقا لذلك إلى 334 مساهم.

هذه العملية من شأنها تحفيز الشركات الأخرى لدخول البورصة والمساهمة في تنشيط السوق المالي في بورصة الجزائر¹.

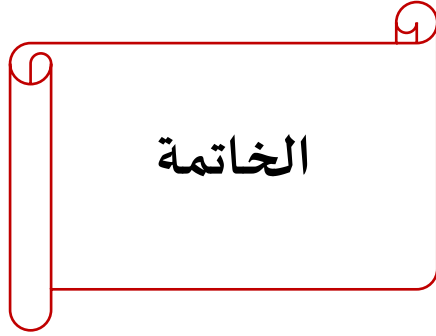
عملا بذلك تسعى "مستشير" Moustachir إلى رفع عدد الأسهم بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب العام في البورصة، وهذا ما قد يشجع بقية المؤسسات الناشئة إلى دخول البورصة تدريجيا لتحقيق الأرباح ما سيسمح لها برفع رأس مالها لتمويل إستراتيجية التوسع في الجزائر وفتح المجال للتوسع في الأسواق خاصة العربية منها.

وبناء على النتائج التي حققتها مستشير في السنوات الماضية (7000000 دينار جزائري سنة 2023 و103522000 دينار جزائري سنة 2024) يمكن القول بأن هناك إمكانية كبيرة للتوسع في الجزائر وباقي الدول العربية من خلال الاستثمار في بيع الأسهم وتوسيع نطاق المتعاملين مع المؤسسة.

¹ خير الدين بولقعة، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

يمكن القول من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث المتمثل في دراسة حالة المؤسسة الناشئة "مستشير" من حيث مدى مساهمتها في استحداث مناصب عمل، انطلاقاً من عرض تعداد المتعاملين في المؤسسة أن مساهمة "مؤسسة مستشير" كانت موجودة إذا ما شملت جميع أنواع المتعاملين بما فيها مناصب العمل الدائمة (العمال والمستشارين والمساهمين)، وغير الدائمة المتعلقة بالمتعاقدين. كما أن ذلك يعتبر من المؤشرات الإيجابية الدالة على أن "مستشير" تتمتع بتعدد الوظائف ومجالات العمل التي تقوم عليها ما يسمح لها باستقطاب عدد أكبر من العمال. ومن ناحية أخرى تبقى مساهمة نسبية كون عدد مناصب الشغل المستحدثة يختلف باختلاف نوعية صفة المتعاملين والعلاقة التي تربطها بمؤسسة "مستشير".



أولت الجزائر اهتماما واسعا بالمؤسسات الناشئة بداية من سنة 2020، حيث يندرج هذا الاهتمام بالدرجة الأولى في إطار التوجه العالمي الجديد نحو اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار، ومن جهة أخرى يمثل هذا الاهتمام سعي الدولة الجزائرية إلى تنويع الاقتصاد الوطني والبحث عن مصادر دخل بديلة خارج قطاع المحروقات.

وهو الأمر الذي دفعها إلى وضع إستراتيجية وطنية قائمة على سن جملة من القوانين بمنح إعفاءات ضريبية من شأنها تحفيز الشباب الجزائري إلى ولوج المقاولاتية بإنشاء مشاريعهم الخاصة. كما عمدت الدولة الجزائرية إلى جانب الإطار القانوني، إنشاء إطار تنظيمي باستحداث وزارة تتولى متابعة هذا النوع من المؤسسات كقطاع قائم بذاته، مع رصد أجهزة داعمة لها.

فضلا على ذلك، تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في دعم التنمية الاجتماعية التي يعتبر فيها التشغيل أحد ركائزها، بالتالي أصبح ينظر للمؤسسات الناشئة كأحد البدائل الاقتصادية في القطاع الخاص لتخفيف العبء على القطاع العام فيما تعلق بمسألة التشغيل.

على هذا الأساس قادت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يلي:

1. التركيز على قطاع المؤسسات الناشئة في دعم سوق الشغل وحده لا يكفي ذلك أن مثل هذا النوع من المؤسسات يعتمد على النمو واستخدام التقنيات المتطورة في تسيير المؤسسة، بالتالي فإن استيعاب هذا النوع من المؤسسات لليد العاملة تبقى نسبية؛
2. بالرغم من الأهمية الكبيرة التي أولتها الدولة لمثل هذا النوع من المؤسسات من حيث الإجراءات والقوانين المعتمدة إلا أن هناك تواضع في تعداد المؤسسات الناشئة، ويمكن إرجاع ذلك إلى نقص الدعم المالي المخصص من قبل الدولة لاستمرارية هاته المؤسسات؛
3. مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم سياسة التشغيل ترتبط بمدى نجاحها في استقطاب اليد العاملة وتوظيفها؛
4. ربط المؤسسات الناشئة بالجامعة من خلال ما جاء به القرار 12/75 ساهم بشكل ملحوظ في رفع عدد المشاريع وظهور الطلبة المقاولين، وهو ما سيعزز من تنامي العمل الحر في الوسط الجامعي. وعليه يمكن الإجابة على الفرضيات التي تم اعتمادها في الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: مفادها أن المؤسسة الناشئة هي فكر إنشاء المشاريع التي تعتمد على الابتكار والإبداع، وأن اللجنة الوطنية لمنح العلامات كانت من بين الآليات المعتمدة لدعم هذا القطاع في الجزائر، حيث تبين ذلك

الخاتمة

من خلال التطرق للمرسوم التنفيذي رقم 20/254 الذي أنشأت بموجبه، وتم تحديد مهامها المتمثلة في تتمين المشاريع بمنح علامة "مؤسسة ناشئة" أو علامة "مشروع مبتكر" أو علامة "حاضنة أعمال" بالإضافة إلى تحديد تشكيلتها وسيرها.

الفرضية الثانية: مفادها أن المؤسسات الناشئة بإمكانها دعم سوق الشغل من خلال فتح مجال الاستثمار للشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتم تأكيدها من خلال إبراز دور المؤسسات الناشئة في دعم سوق الشغل كونها مؤسسات ربحية تحقق عوائد مالية، وهو ما يسمح لها بتوسيع خدماتها واستقطاب العمالة، إضافة لدور القرار 12/75 الذي أكد على دور الجامعة في تعزيز ثقافة العمل الحر وتشجيع المبادرة الفردية كأحدى آليات التشغيل البديلة التي يلجأ لها خريجي الجامعات.

الفرضية الثالثة: مفادها أن دور المؤسسة الناشئة "مستشير" في دعم سوق الشغل يرتبط بمدى مساهمتها في استحداث مناصب عمل، حيث تم التوصل من خلال تتبع مسار المؤسسة خلال سنة 2022-2025 إلى أن مستشير "Moustachir" حققت تزييدا ملحوظا في عدد المتعاملين على اختلاف أشكالهم بما فيهم العمال والمستشارين والمساهمين.

في الأخير يمكن القول إن تعزيز دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية الاجتماعية بشكل فعال، يتضمن ما يلي:

1. الاستفادة من تجارب الدول الإفريقية والعربية الرائدة في مجال اقتصاد المعرفة، على رأسها تجربة نيجيريا التي احتلت المرتبة الأولى إفريقيا من حيث تعداد المؤسسات الناشئة سنة 2021، لتليها مصر ثم جنوب إفريقيا التي سبقت الجزائر بأشواط عديدة في تبنيها للمؤسسات الناشئة، ويتأتى ذلك من خلال القيام بشراكات تعاونية في مجال الابتكار وريادة الأعمال؛
2. تبني استراتيجية شاملة متكاملة بين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لزيادة فرص توجه الطلبة الجامعيين وانخراطهم في ميدان المقاولاتية من خلال التنسيق بين مختلف الجامعات ومراكز تطوير المقاولاتية لدعم المشاريع والأفكار المبتكرة؛
3. دعم إنشاء حاضنات الأعمال وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة؛

4. باعتبار المؤسسة الناشئة مؤسسة حديثة تعتمد على الأساليب الرقمية في تطوير خدماتها، وباعتبار الجزائر تعاني من التأخر التكنولوجي في شتى المجالات وجب عليها بذل جهود متواصلة من خلال إشراك جميع الهيئات الحكومية والمواطن باعتبارها فاعل في صنع السياسة العامة لتعزيز الثقافة الرقمية وتحقيق التحول الرقمي؛
5. مراجعة شروط الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF) كونه الجهاز المخصص لتمويل الشركات الناشئة، وذلك لتسهيل حصول أكبر عدد ممكن من المؤسسات الناشئة على التمويل اللازم لإنجاح المؤسسة، إضافة إلى تحمله جزء من المخاطر الناجمة عن المشروع؛
6. ضرورة إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات الناشئة يستند عليها الباحثين والمهتمين بهذا المجال، للاطلاع على المعلومات الكافية بصفة موثوقة تسمح بتوظيفها وتقييمها لدراسة واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر بشكل أفضل؛
7. تعزيز الثقافة المقاولاتية من خلال تكثيف البرامج التكوينية التي تراعي متطلبات السوق وتعزز روح المبادرة الفردية وتدعيمها بجلب الكفاءات، وهو ما سيسهم في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ/ الوثائق الرسمية

■ القوانين

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-07 المؤرخ في 4 جوان 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 33، الصادرة في 4 جوان 2020.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 83، الصادرة في 31 ديسمبر 2020.

■ المراسيم:

- المراسيم الرئاسية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008، يسند الى وزير التضامن الوطني سلطة الوصاية على وكالة التنمية الاجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 05، الصادرة في 30 جانفي 2008.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-01، مؤرخ في 02 جانفي 2020 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 01، الصادرة في 05 جانفي 2020.

- المراسيم التشريعية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، "يحدث التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون أعمالهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، ع 34، الصادرة في 01 جوان 1994.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 90-259 مؤرخ في 08 سبتمبر 1990، يتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 39، الصادرة في 12 سبتمبر 1990.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 40، الصادرة في 29 جوان 1996.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-09 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20-254، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح العلامات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، ع 55، الصادرة في 21 سبتمبر 2020.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 55-20 مؤرخ في 25 فيفري 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 12، الصادرة في 26 فيفري 2020.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20-356 مؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر في 6 ديسمبر 2020.

■ القرارات:

1. القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، يحدد كفاءات اعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
2. القرار 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025، يعدل ويتمم القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كفاءات إعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.

1. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1997.
 2. قنوش مولود وآخرون، "عوامل ومحددات المؤسسات الناشئة"، في محمد هاني منسق المؤسسات الناشئة المحلي ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة البويرة: مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ حالة منطقة البويرة.
 3. مجموعة مؤلفين، "المؤسسات الناشئة والحاضنات"، الوادي_الجزائر: مطبعة منصور، طبعة 2021.
- ج/ المجلات العلمية والدورية:
1. بحيري قادة، كرفيس فاطمة الزهراء، التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة الى صندوق المؤسسات الناشئة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، م 07، ع 01 (2023).
 2. بن العيد طاهري لخضر، "ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 16، العدد 01 (2023).
 3. بن جغدم ذهبية، وفينينغ عبد القادر، الاستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة القانون، م 10، ع 01 (2021).
 4. بن روبة فتيحة وبن زيدان الحاج، "المؤسسات الناشئة رؤية جديدة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي - قراءة في التجربة الجزائرية مع الإشارة إلى بعض الدول العربية"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 02 (2024).
 5. بن سعادة سعاد، المقاول الجزائري: أثر الخلفية الاجتماعية في تحديد المسار العائلي للمقاول دراسة حالة لعينة من المقاولين الجزائريين (منطقة الغرب)، م 19، ع 02 (ديسمبر 2025).
 6. بن عبد الرحمان نريمان، التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م 06، ع 02 أفريل (2023).
 7. بنو جعفر عائشة وآخرون، المؤسسات الناشئة في اقتصاد الجزائر: الواقع والتحديات مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م 8 ع 01 (2021).
 8. بودالي مخطار، الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، م 08، ع 02 (2021).

9. بورد حياة ومن محمود ترزيز، القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة شهادة براءة اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية على عينة طلبة ماستر جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية. م 08. ع 01 افريل 2024.
10. بوعدلة سارة، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، journal of managment, organizations and strategy، ع01، 2022.
11. بوقبرين عابد، "الدور الحمائي لوكالة التنمية الاجتماعية في مكافحة البطالة وتحقيق الأمن الاجتماعي"، مجلة القانون، العدد 08 (جوان 2017).
12. بوماجن ريمة والشريف محمد الأمين، دور التعليم الريادي في خلق النية الريادية- دراسة لعينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر باتنة المسجلين ضمن قرار 12-75، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، م 08، ع 01 (2025).
13. تليلي ياسين، احمد رمزي سياغ، دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة لولاية ورقلة، مجلة الباحث، ع 20 (2020).
14. حاج سعيد يوسف، بو عبد الله رابحي، التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة المعيار، م 12، ع 2 ديسمبر 2021.
15. حسين يوسف، اسماعيل صديقي، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. م 8، ع1 (2021).
16. حمادي وفاء وعديدة نبيل، آثار القرار الوزاري 1275 في احتضان البحث العلمي لحاملي أفكار مشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، مجلة القانون العقاري، م 12، ع 02 (2024).
17. حمروش نور الهدى، بوترة كوثر، " واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر The reality of financing startups in Algeria"، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، م 02، ع 02 (2022).
18. حورية سويقي، المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م 06، ع 02 (2021).
19. خلاف فاتح، "أثر مسرعات الاعمال على دور المؤسسات الناشئة "ألجريا فانتور" أنموذجا قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 356/20"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، م 06، ع 04 (2021).

20. دارني ليندة، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، م8، ع2 (جوان 2022).
21. زايدي سعدية، "سياسات التشغيل في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع13 (ديسمبر 2017).
22. زرواق عائشة، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري - صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01 (2022).
23. الزهرة بوصفوفة، المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 254/20، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02 (2023).
24. شاوش نزيهة، المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع11 (مارس 2019).
25. شلوش بوعلام، "الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مجلة قضايا معرفية، م02، ع02 (جوان 2022).
26. عائشة أنفال، فاطمة الزهراء زرواط، "المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م07، ع03 (2020).
27. عبد الكامل خالدي، "التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الأمن الاجتماعي"، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 08 (2018).
28. علالي ابتسام وطلبة وصبرينة، التعليم المقاولاتي كسياسة عمومية داعمة للمقاولاتية في الجزائر_دراسة استطلاعية حول آراء الطلبة الجامعيين بشأن القرار 1275 والمتعلق بمشروع إنشاء مؤسسة ناشئة، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م07، ع02 (2023).
29. علون محمد أمين، السيتي وسيلة، المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح، journal of economic growth and entrepreneurship، ع01، 18، 2019.
30. عمر بن جيمة عمر، "دور هيئات المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة"، مجلة البدر.
31. عمرة مهديد عمرة، "تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016)"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م02، ع09 (مارس 2018).

32. فاطمة بودرة، "فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر دراسة تحليلية"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، م 06، ع 01 (2022).
33. قواسي رشيدة، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، م 04، ع 02 (2020).
34. لمن عبد الحميد، حساين سامية، "تدابير دعم بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254 / 20"، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، م 05، ع 02 (2020).
35. محمد سمير طعيبة، تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار 75 / 12، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، م 09، ع 02 (2024).
36. مخاضنة آمنة، المؤسسات الناشئة في الجزائر_الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، م 08، ع 01 (2021).
37. مختاري عادل وبن البار امحمد، آليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة "دراسة حالة الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م 07، ع 03 (2020).
38. نادية قويقح، تفعيل هيئات وآليات فكر العمل الحر في الجزائر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنموذجا، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02 (2020)، ص ص 389-407.
39. نوى محمد الأمين، محمد دهان، "نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، م 14، ع 3 (ديسمبر 2020).
- د/ المذكرات والرسائل الجامعية:
1. الأخضرى عبد القادر، "النظام القانوني للمؤسسات الناشئة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024/2023).
2. اوشان ابتسام، "المؤسسات الناشئة في مجال البيئة في الجزائر. دراسة تحليلية نقدية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2023/2022.
3. بسباس هاجر، "دور المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسميسيلت 2023/2015"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2023/2022.

قائمة المراجع

4. بن مارس إلهام، على بوحجار، "خصوصيات التشخيص المالي في المؤسسات الناشئة_يسير"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2024/2023.
5. بوسالم فاطمة ويدروج نضال، "سياسة التشغيل في الجزائريين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة"، مجلة البحوث والدراسات التجارية.
6. بوقندور تسدة وبوخروب لامية، الأجهزة الداعمة للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة مولود معمري_تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تاريخ المناقشة 2022/09/27.
7. بومعزة إلهام وآخرون، شركة المساهمة البسيطة الشركات الناشئة نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة قلمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023/2022.
8. تليبي ياسين، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على نجاح او فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر" دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2022/2021.
9. حسناوي سارة وحلقوم بلقيس، "النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي_ برج بوعرريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023/2022.
10. دحماني محمد ادريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه في، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20138/2012.
11. زحاف ياسين، "سياسة التنوع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي_ دراسة دور المؤسسات الناشئة 2022/2010"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2022/2021.
12. زيادة كوثر، " واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2014-2010"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2018/2017.

قائمة المراجع

13. زيوش أسامة، زايدى عبد الكريم، "المؤسسات الناشئة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، جامعة محمد البشير الابراهيمي_ برج بوغريج: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023/2022.
14. شداد رشيد وعيداوي عادل، "الابتكار في المؤسسات الناشئة _ دراسة حالة المؤسسة الناشئة Nahla Delevry بعنابة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة قلمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2021.
15. شليغم سعاد، "أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.
16. عيايشة سلى ومومني ربح، "آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر_ دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية سيدي عبد الله 2022/2010"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة قلمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022.
17. فاروق يسبع وإلياس بور، "أجهزة الاستثمار في التشريع الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، (جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق، 2018/2017)، ص 58.
18. لرقط سمية، "تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر-رؤية تقييمية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، م 06، ع 02، ص ص. 482-500.
19. لزهاري زواويد وبونقاب مختار، "سياسات التشغيل في الجزائر قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ع 02 (جوان 2018).
20. لسود حنان وآخرون، و اقع المقاولاتية للمؤسسات الناشئة "دراسة حالة مجموعة مؤسسات في الوادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020.
21. لعرج عماد الدين عبيد، بن رابح جواد عادل، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب_ عين تموشنت: كلية الحقوق، 2023/2022.

قائمة المراجع

22. لغواطي ياسمين، "سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية في الجماعات المحلية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.

23. مرغمي أصالة والعناق ماجدة، العلاقات العامة_ دراسة تحليلية على صفحة مؤسسة يسير الناشئة الفيسبوك أنموذجا، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022/2023.

24. هوار زهرة، وثام كروم، واقع و آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2021/2020.

ه/ التقارير:

1. مؤسسة "مستشير"، تقرير مسودة النشرة الإعلامية، "أسهم مؤسسة مستشير 2025.

و/ الملتقيات والندوات العلمية:

1. سلامي منيرة، ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و 19 افريل 2012.

2. طجين سمير صالح ومباركي، "آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للقضاء على البطالة"، ملتقى وطني بعنوان: المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المقاولات النسوية، 05 أكتوبر 2023، غليزان (جامعة أحمد زبانة).

ز/ الدراسات غير المنشورة:

■ المحاضرات:

1. زيتوني هوارية، "مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية"، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2021.

2. قوجيل محمد، مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية لعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

3. مسعودي زكرياء، "السياسات العامة للتشغيل"، محاضرات في مقياس "السياسة العامة للتشغيل"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، 2021.

■ المداخلات:

1. حدو محمد، "الصناديق الولائية دعم أساسي لريادة الأعمال المحلية"، مداخلة مقدمة ضمن الأسبوع العالمي للمقاولاتية أيام تحسيسية حول: ريادة الأعمال والمقاولاتية، جامعة الجزائر 1، 18 نوفمبر 2024.

2. خضري توفيق وعمار علي، مداخلة بعنوان: المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة - دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، المركز الجامعي خنشلة.

ح/المواقع الالكترونية:

1. أحمد بركات، الشركات الناشئة اتجاه عصري ريادي، في

<https://portal.arid.my/11704/Publications/Details/44541> تاريخ

الاطلاع: (2025/02/10).

2. بوشي يوسف، سياسة التشغيل في الجزائر المفاهيم الأجهزة والبرامج، في <https://theses->

[algerie.com](https://theses-)، تاريخ الاطلاع: 2025/03/25.

3. حاضنة الأعمال لجامعة الوادي، اهم ما جاء في قانون المالية 2023،

<https://2u.pw/Ly72jM2q>، تاريخ الاطلاع (2025/02/21).

4. دعم جديد لبرامج الإدماج الاجتماعي، <https://linksshortcut.com/ohyjp>، تاريخ الاطلاع 08 ماي

2025.

5. الصفحة الرسمية لإذاعة الجزائر من قسنطينة، <https://2u.pw/wmnu2K> تاريخ الإطلاع 09 ماي

2025.

6. الصفحة الرسمية لمؤسسة "مستشير"، <https://www.facebook.com/moustachir>.

7. صندوق التمويل الجزائري، <https://moukawil.dz/knowledgebase/asf>، تاريخ الاطلاع:

2025/02/28.

8. الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة، <https://asf.dz>، تاريخ الاطلاع: 2025/02/28.

9. قانون المالية 2023: دعم مستمر للاستثمار والنمو وتعزيز المكاسب الاجتماعية،

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19292> تاريخ الاطلاع: (2025/02/21).

10. قرار وزاري لتحديد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة

ناشئة، <https://linksshortcut.com/ACUJW>، تاريخ الإطلاع 06 أبريل 2025.

قائمة المراجع

11. محفوف نسرين، حسب موقع **startup rankinking** هذا ترتيب الشركات الناشئة الأكثر ورجا في الجزائر، <https://linkshortcut.com/lcmFm>، تاريخ الاطلاع 10 أفريل 2025.
12. المرافقة المقاولاتية وأجهزتها في الجزائر، <https://linkshortcut.com/ohyjp>، تاريخ الإطلاع 05 أفريل 2025.
13. مجموعة البنك الدولي، <https://linkshortcut.com/Rjqft>، تاريخ الإطلاع 10 ماي 2025.
14. موقع مؤسسة "مستشير" <https://moustachir.dz/ar>، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2025.
15. هشام هواجي عضو مجلس الإدارة، "خدمة Idaratech"، موقع فايسبوك، تاريخ النشر 08 ماي 2025، <https://2u.pw/Y31ad>.
16. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، "حصاد الأسبوع إنشاء 20 ألف مؤسسة ناشئة خطوة مهمة نحو اقتصاد مبني على المعرفة"، موقع فايسبوك، 12 افريل 2025، <https://www.facebook.com/share/1ETpgdKcq3>.
17. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة-مؤسسة ناشئة/ شهادة براءة اختراع، <https://linkshortcut.com/pBoYu>.
18. وكالة الأنباء الجزائرية، "بورصة الجزائر: بداية تداول أسهم شركة "مستشير" الناشئة، <https://2u.pw/4H5yq>، تاريخ الاطلاع 03 ماي 2025.
19. وكالة الأنباء الجزائرية، إدماج أكثر من 320000 مستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني في المؤسسات والإدارات العمومية للتشغيل"، <https://2u.pw/husbN>.
20. وكالة الأنباء الجزائرية، بورصة الجزائر: إدراج الشركة الناشئة مستشير الثلاثاء المقبل، <https://2u.pw/4H5yq>، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2025.

ط/الفيديوهات:

1. قناة Bluegreen Business مداخلة مسؤول المشاريع بالحاضنة في قناة النهار حول الشركة البسيطة وكيف تساهم في الاقتصاد الوطني. يوتيوب، 02 جانفي 2022، <https://linkshortcut.com/UDPEJ>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A. books

1. Eric Ries, **the lean startup** (New York: Crown businessm,1st ed).
2. Lionel Gastine, **L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon**, le centre ressources prospectives du grand Lyon.
3. Steve blank, Bob Dorf, **THE STARTUP OWNERS MANUEL** (California: k &f Ranch pubsher1st ed).

B. encyclopedias and dictionaries:

1. **Définitions des startups** ", dictionnaire la rousse,
<https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/start-up>.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مقابلة مع السيد مير أحمد، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بتاريخ 12 ماي 2025، بن عكنون، الجزائر.

مقابلة حول: إحصائيات حول القرار 12/75

السيد: مير أحمد رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية

بتاريخ: 2025 /05 /12

1. هل كان للقرار 12/75 أثر في تحفيز الطلبة الجامعيين على دخول مجال المقاولاتية؟
2. كم بلغ عدد الطلبة المنخرطين في آليات المقاولاتية في الجزائر؟
3. ما هي أبرز الآليات المعتمدة من قبل الهيئات الحكومية لتنفيذ القرار؟
4. ما هي أبرز أنواع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟ وهل يعتبر المستثمرون الملائكة أحد هذه الأنواع التي تعتمد عليها المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
5. كم بلغ عدد براءات الاختراع المودعة بشأن هذا القرار؟
6. هل ساهم القرار 12/75 في تحقيق نتائج إيجابية في بيئة الأعمال الجزائرية؟

الملحق رقم 02: مقابلة مع السيد خير الدين بولفعة، المدير العام لمؤسسة "مستشير"، بمقر مؤسسة "مستشير"، بتاريخ 12 ماي 2025، برج الكيفان، الجزائر

مقابلة حول: ماهية مؤسسة مستشير ودورها في استحداث مناصب الشغل

السيد: خير الدين بولفعة المدير العام لمؤسسة "مستشير"

بتاريخ: 2025/05/12

1. ما هي الخدمة التي تقدمها "مستشير"؟ ومن هي الفئة التي تستهدفها؟
2. كيف تعمل مؤسسة "مستشير"؟
3. بماذا يقاس نجاح هاته المؤسسة؟ وماهي أبرز الإنجازات التي حققتها منذ نشأتها؟
4. ما هو الشكل القانوني لمؤسسة مستشير حاليا؟ لماذا اعتمدته المؤسسة؟ هل اقترن ذلك برأس معين؟
5. ما هي أبرز الاتفاقيات التي أبرمتها مستشير؟ وحول ماذا تمحورت؟
6. هل شمل توسع مستشير الأسواق العربية؟ في أي سوق عربي تتواجد حاليا؟
7. كم بلغ عدد المتعاملين في مؤسسة مستشير سنة 2022؟
8. كم بلغ عدد المتعاملين في مؤسسة مستشير سنة 2023؟
9. كم بلغ عدد المتعاملين في مؤسسة مستشير سنة 2024؟
10. كم بلغ عدد المتعاملين في مؤسسة مستشير سنة 2025؟
11. ما هو هدف مستشير من دخول بورصة الجزائر؟ وماهي أبرز النتائج المحققة؟
12. ما هي التحديات التي تواجه المؤسسة حاليا؟ وماهي تطلعاتك حول مستقبل المؤسسة؟

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	خصائص المؤسسات الناشئة حسب Michel Derembourg	01
17	عوامل بقاء المؤسسة الناشئة	02
21	نسبة التأثير على فشل أو نجاح الشركات الناشئة	03
64	نية الطلبة في إنشاء مؤسسة ناشئة حسب بعض التخصصات	04
69	عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية	05
70	ترتيب الجزائر في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة لسنة 2024	06
75	مراحل تطور مؤسسة "مستشير"	07
77	شعار مؤسسة "مستشير"	08
78	خدمات مؤسسة "مستشير"	09
81	رقم أعمال "مستشير" خلال سنة 2022-2023	10
87	تطور عدد العمال في مؤسسة "مستشير"	11
89	تطور عدد المستشارين في مؤسسة "مستشير"	12
90	توزيع عدد المستشارين حسب أبرز ميادين الاستشارة	13
91	تطور عدد المتعاقدين في مؤسسة "مستشير"	14
92	تطور عدد المساهمين في مؤسسة "مستشير"	15
94	تطور عدد المتريصين في مؤسسة "مستشير"	16
97	رقم الأعمال المتوقع لمؤسسة "مستشير" خلال 2025-2028 (بالدينار الجزائري)	17

قائمة الأشكال والجداول

2. قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	أهم الفروقات بين المؤسسة الناشئة والتقليدية	01
46	مفاهيم حول عقود العمل المدعمة	02
49	القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط لسنة 2022	03
53	أشكال التمويل الخاصة بالوكالة NAZDA	04
65	تطور عدد المؤسسات الناشئة من سنة 2020 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2023	05
66	توزيع أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر	06
67	تصنيف المؤسسات الناشئة في الجزائر لسنة 2024	07
80	أبرز الاتفاقيات التي أبرمتها "مستشير"	08
84	توزيع أسهم "مستشير" حسب كل فئة	09
87	تطور عدد العمال في مؤسسة "مستشير"	10
88	تطور عدد المستشارين في مؤسسة "مستشير"	11
90	تطور عدد المتعاقدين في مؤسسة "مستشير"	12
91	تطور عدد المساهمين في مؤسسة "مستشير"	13
93	تطور عدد المتربصين في مؤسسة "مستشير"	14
96	الأداء المالي لمؤسسة "مستشير" لسنة 2024	15
96	التوقعات المالية لمؤسسة مستشير 2025-2028	16

فهرس المحتويات

.....	صفحة الاستهلال
.....	شكر وعرفان
.....	إهداء
.....	الملخص
01.....	مقدمة
08.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات المشابهة له
09.....	تمهيد
10.....	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة
10.....	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها
15.....	المطلب الثاني: تمييز المؤسسة الناشئة عن المؤسسات المشابهة لها
17.....	المطلب الثالث: العوامل المساهمة في نمو المؤسسات الناشئة
23.....	المبحث الثاني: تدابير دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر
23.....	المطلب الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر
31.....	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر
34.....	المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر
38.....	ملخص الفصل
39.....	الفصل الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة لسياسة التشغيل وتنمية المقاولاتية
40.....	تمهيد
41.....	المبحث الأول: المؤسسات الناشئة وعلاقتها التشغيل
41.....	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة التشغيل
44.....	المطلب الثاني: أجهزة دعم سياسة التشغيل
54.....	المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة ودورها في دعم سوق الشغل
56.....	المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة وعلاقتها بالمقاولاتية
56.....	المطلب الأول: مدخل إلى المقاولاتية وريادة الأعمال
59.....	المطلب الثاني: تنمية المقاولاتية في ظل القرار

فهرس المحتويات

65.....	المطلب الثالث: تطور قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر من 2020 إلى غاية 2024
71.....	ملخص الفصل
72.....	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة "مستشير" 2022-2025
73.....	تمهيد
74.....	المبحث الأول: ماهية مؤسسة "مستشير"
74.....	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
78.....	المطلب الثاني: أنواع خدمات "مستشير"
80.....	المطلب الثالث: الإنجازات التي حققتها مؤسسة مستشير
86.....	المبحث الثاني: دور مؤسسة "مستشير" في استحداث مناصب الشغل في الفترة 2022-2022
86.....	المطلب الأول: تطور عدد المتعاملين في مؤسسة "مستشير"
95.....	المطلب الثاني: تقييم النتائج المتحصل عليها
96.....	المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لمؤسسة "مستشير" Moustachir
99.....	ملخص الفصل
100.....	الخاتمة
104.....	قائمة المراجع والمصادر
117.....	الملاحق
120.....	قائمة الأشكال والجداول